التوزيع : عـــام
E/ESCWA/SD/89/WG.4/11
١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربيـــة

AUG 3 4 1992

الأمم المتحـــدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

اجتمـاع مجموعة العمـل حـول تطويـر المؤشـرات
وتحسين الاحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية
١٥ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
القاهرة

# تحسين المفاهيم والأساليب في مجال الاحصاءات والمؤشرات المتصلة بالمرأة

---

أعد هذه الدراسة المكتب الاحصائي والمعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمـــرأة التابعان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_4_11
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

## ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعنى ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الـــى إحدى وثائق الأمم المتحـــدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا العرض الوارد فيه للمادة التي يتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليـــم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

---

ST/ESA/STAT/SER.F/33

---

## تمهيـــد

ان هذا المنشور هو واحد من تقريرين جديدين أصدرتهما الامم المتحدة، يعنيان بشكل محـــدد بتطوير الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة(١). وقد تم اعداد هاتين الدراستين استجابـــة لتوصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، والمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة: المســـاواة والتنمية والسلم، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الوظيفية المعنية بالاحصاءات وبحالة المـــرأة، ومجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة(٢). والدراستان الحاليتان تتابعـان وتفصلان ورقة عمل أصدرتها في وقت سابق الامانة العامة للامم المتحدة والتي تتضمن نظرة عامة تنطـوي عليها الاحصاءات المعدة تحت عنوان «القوالب القائمة على اساس الجنس وانحيازات الجنس وأنظمـــة البيانات الوطنية».

ولأن كان التقريران، وهما تجميع المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة، وتحسين المفاهيـــم والطرائق في مجال الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة، يشملان الى حد كبير الموضوع نفسه، فـان لكل منهما أغراضه المتميزة بوضوح، فتقرير تجميع المؤشرات الاجتماعية يعنى بالتطبيقات المباشرة. وهـو موجه للمستخدمين ويعنى أساسا بالاستخدام الفعال للاحصاءات المتاحة حاليا في بلدان عديدة. فهـــو لا يعنى أساسا بتطوير برامج جديدة لجمع البيانات بل يعنى بتطوير المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عـن حالة المرأة من التعدادات، ومسوحات الأسر ونظم التسجيل القائمة، وبالقدر الذي تتوفر فيه مثل هـــذه النظم للبيانات في أي بلد معين، كما ينبغي ان يكون تقرير تجميع المؤشرات الاجتماعية مفيدا للبلـــدان المهتمة بتحسين نظم جمع البيانات القائمة لديها بغية استحداث مؤشرات أساسية اضافية بشأن حالـــة المرأة باستخدام المفاهيم والطرائق الجاري العمل بها.

ويقر تقرير تجميع المؤشرات الاجتماعية أيضا بالمخاطر التي قد تعتري استخدام سلاسل عديـــدة من البيانات المتاحة حاليا بصورة غير انتقادية. ولذلك فانه يناقش ويقيم الطرائق والمفاهيم الاساسيـــة للمصادر القائمة، حتى يتسنى تفسيرها تفسيرا جليا واستغلالها على نحو فعال فيما يتعلق بالاولويـــات المباشرة للمستخدمين. والأمل معقود على ان يؤدي هذا الفهم الأفضل الى مؤشرات أفضل والـــى استخدامها بصورة أكثر فعالية. وتحقيقا لهذه الغايات، يسعى تقرير تجميع المؤشرات الاجتماعية كذلـــك الى اعطاء بعض التوجيه حول الأدوار التكميلية للتعدادات، ومسوحات بالعينات ونظم التسجيل والسجلات وكذلك حول مزاياها وعيوبها. ويقدم مؤشرات توضيحية مستقاة من المصادر الثلاثة جميعها ولكنه يركـز على المؤشرات التي يمكن استحداثها من نظم البيانات القائمة بالفعل في بلدان عديدة.

أما هذا التقرير، تحسين المفاهيم والطرائق، فله هدفان مختلفان تماما، الأول هو الاستعـــراض النقدي لأكثر المفاهيم والطرائق استخداما في برامج جمع البيانات العامة الجاري تطبيقها من حيـــث ملاءمتها لجمع احصاءات مجزية وواضحة ومناسبة وغير متحيزة، بشأن حالة المرأة. والهدف الثاني الـذي يرتبط بالهدف الأول، هو النظر في امكانية تغيير التوصيات والممارسات الحالية المتعلقة بالمفاهيـــم

والطرائق الاحصائية. ومن المعروف بأن ثمة تباينا كبيرا في طول المدة الزمنية اللازمة لاستحداث مفاهيم وطرائق جديدة ولتجريبها وتنفيذها على نطاق واسع. فقد لا تتطلب بعض المفاهيم والطرائق سوى تعديلات طفيفة نسبيا لبرامج جمع البيانات الحالية، بينما قد تستلزم مفاهيم وطرائق اخرى استعراضا شاملا لتصنيفات معقدة لها آثار واسعة النطاق ومكلفة على العديد من النشاطات الهامة في مجال جمع وتحليل البيانات. وفي تلك الحالات، قد تستغرق عملية البحث والتطبيق اللاحق على الصعيدين الوطني والدولي بضع سنوات كما سيستلزم تنفيذ التغييرات والنتائج المجمعة فترة زمنية طويلة. ولذلك فان كل فصل في تقرير تحسين المفاهيم والطرائق قد صمم ليعرض ملامح جدول أعمال غير شكلي للبحث ولوضع توصيات جديدة محتملة على مدى السنوات العشر القادمة وما ينيف عليها. وفي بعض الحالات، تبدو امكانية استحداث توصيات دولية جديدة للاستخدام العالمي هدفا بعيد المنال الى حد ما، آخذين في الاعتبار المستوى الحالي للمعرفة المتحققة، مما يستدعي اعطاء درجة اكبر من التركيز على البحوث اللازمة. وفي حالات أخرى، تشير البحوث المنجزة الى اعطاء مزيد من التأمل المنظم والتكييف الأوسع للمفاهيم والطرائق الجديدة، مما يستدعي دراسة المسائل الفنية التي تنطوي عليها تلك المفاهيم والطرائق بتفصيل أكبر خلال السنوات القليلة القادمة.

وتركز الدراستان على المؤشرات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية ودور المرأة في التنمية، فهما تؤكدان الأهمية الاساسية للعدالة التوزيعية والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. والموضوعات التي جرت مناقشتها ليست شاملة ولكن تم اختيارها على اساس العمل الذي قامت به الامم المتحدة من قبل بشأن المؤشرات الاجتماعية ومستويات المعيشة والاولويات التي وضعها المؤتمران العالميان، وعلى مقدار توفر البيانات وما يترتب عليها من بحوث، وعلى توصيات فريق الخبراء المعني بتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة، في اجتماعه الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ١١ الى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣، والمشاورات مع اللجان الاقليمية للامم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة المهتمة بالأمر.

وقد تم اعداد هذين التقريرين باعتبارهما جزءا من مشروع مشترك بين المكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي يتخذ من سانتو دومينغو مقرا له، بغية تحسين توفر الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة وتشجيع استخدامها. وقد وضعت مشروع هذا التقرير نادية ح. يوسف بوصفها خبيرة استشارية لدى الامانة العامة للامم المتحدة. وقد ناقش فريق الخبراء مشروع التقريرين كليهما في اجتماعه الذي انعقد في نيسان/ابريل ١٩٨٣ وجرى تنقيحهما لمراعاة تعليقات وتوصيات الخبراء[٣] وكذلك تعليقات وتوصيات اللجان الاقليمية للامم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وعدد آخر من المنظمات الوطنية والدولية والمتخصصين. وفي ضوء التعليقات الواردة، جرى تنقيح أقسام من هذا التقرير بصورة جوهرية كما أضيف الفصل الخامس. ويجدر ذكر ما يلي على وجه الخصوص: قامت هيلين وير، مقررة فريق الخبراء، باسهام ملموس في الفصل الأول، وأجرت الامانة العامة للامم المتحدة تغييرات جوهرية على الفصل الرابع؛ وأسهمت منظمة الصحة العالمية بالفصل الخامس. وينبغي الاشادة بالاسهامين المقدمين من السيدة وير ومنظمة الصحة العالمية.

وقد وضع فريق الخبراء، علاوة على تقديم الارشاد بشأن تنقيح التقريرين قبل النشر، عدة توصيات خاصة بنشاطات المتابعة. وقد غطت هذه التوصيات قضايا من قبيل طرائق ربط انتقاء مؤشرات الاولويات المتعلقة باحتياجات المرأة على الصعيد الوطني، والبحث المنهجي اللازم، وسبل تعزيز نشاطات جمع واعداد البيانات على الصعيد الوطني، والاحتياجات المتعلقة بالتعاون التقني في هذا الصدد.

ومن بين الأولويات المتعلقة بالمتابعة، أوصى فريق الخبراء بأن يعمل كل من المكتب الاحصائي للامانة العامة للامم المتحدة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، مع مستخدمي الاحصاءات ومنتجيها على الصعيد الوطني ومع المجموعات الدولية الملائمة وذلك بغية:

(أ) عقد حلقات عمل وطنية واقليمية لتحديد ووضع الاولويات الخاصة بانتقاء الاحصاءات والمؤشرات فيما يتعلق بحاجات المرأة في بلدان معينة. كما يمكن ان تقوم حلقات العمل هذه بتدريب مستخدمي البيانات ومنتجيها على تحليل المتغيرات القائمة على أساس الجنس في مجالات الاهتمام الرئيسية؛

(ب) النهوض بتطوير مفاهيم وطرائق جديدة أو محسنة لاستخدامها في نشاطات جمع البيانات على الصعيد الوطني في المستقبل عن طريق البحث والتجريب وتبادل المعلومات؛

(ج) تطوير مواد التدريب والوثائق التقنية اللازمة لحلقات العمل وللعاملين في مجال الاحصاءات على الصعيد الوطني ولغيرهم من المهتمين بتطوير احصاءات ومؤشرات أفضل عن حالة المرأة؛

(د) تشجيع النشاطات الجاري القيام بها لجمع البيانات على الصعيد الوطني، كالتعدادات والمسوحات، كيما تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة الاحتياجات من البيانات المتعلقة بحالة المرأة؛

(هـ) النهوض بالتفاعل بين المتخصصين الوطنيين والدوليين على أساس منتظم؛

(و) تشجيع استغلال ارشيف البيانات الموجود بغية وضع تبويب جديد للبيانات المتاحة.

كذلك حدد فريق الخبراء عددا من المجالات المعينة التي من المهم فيها على وجه الخصوص اجراء البحوث والاختبارات التي تؤدي الى مفاهيم وطرائق احصائية محسنة، وقد شملت تلك المجالات: (١) توزيع الدخل فيما بين الأسر؛ (٢) مشاركة المرأة في قوة العمل الزراعي؛ (٣) القطاع غير المنظم؛ (٤) تخصيص الوقت؛ (٥) الدخل غير النقدي والاستهلاك والعمل المنزلي وتقييمها؛ (٦) التدريب خارج نطاق نظام التعليم النظامي؛ و(٧) الأسر والعائلات.

ومن الواضح ان توصيات فريق الخبراء تتطلب جهدا طموحا. ومع ذلك، فانها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق تدفق البيانات ذات الصلة والمناسبة والموثوق بها، التي يحتاج اليها مقررو السياسات

العامة على الصعيد الوطني في كل بلد من أجل تقييم حالة المرأة. ومن الجلي أن وجود الاحصاءات والمؤشرات الملائمة بشأن حالة المرأة لا يضمن وضع حد للقوانين أو السياسات أو الممارسات التي تعمل لغير صالح المرأة. بيد ان توفر تلك الاحصاءات والمؤشرات يمكن ان يخفز السياسات والبرامج وان يغير المدركات العامة عن طريق قياس الأوضاع الخاصة غير المواتية التي تواجهها المرأة بالنسبة لما يواجهه الرجل وما تم احرازه من تقدم صوب المساواة. ويهدف هذا التقرير، بتركزه على التحسينات اللازمة في المفاهيم والطرائق، الى تعزيز الاسهام الذي يمكن للاحصاءات والمؤشرات ان تقوم به في هذه العملية.

ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بعمل الأمم المتحدة في هذا الميدان بالكتابة الى: The Director of the Statistical Office of the United Nations
New York, New York 10017,
or the Director of the International Research and Training Institute for the Advancement of Women, Apartado Postal 21747,
Santo Domingo, Dominincan Republic

## الحواشي

(١) الأول هو تجميع المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٣٢، (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع (E.84.XII.2).

(٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو سيتي، ١٩ حزيران/يونيو - ٢ تموز/يوليو ١٩٧٥ (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع E.80.IV.3)، الفصل الثاني، الفرع ألف، الفقرات ١٦١-١٧٣، وتقرير المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاغن، ١٤-٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠ (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع E.80.IV.3 والتصويب)، الفصل الاول، الفرع ألف، الفقرات ٢٥٧-٢٦٣؛ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٦١(د-٦٢) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٧، المعنون «تحسين قاعدة البيانات المتعلقة بقياس تنفيذ خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة»، و ١١/١٩٨١ المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨١، المعنون «المؤشرات الاجتماعية المطبقة في الدراسات المتعلقة بالمرأة.

(٣) شارك الخبراء التالية أسماؤهم في هذا الاجتماع بصفة شخصية: مرسيدس كونسبسيون (الفلبين)، برنار غرى (فرنسا)، بريجيتا هيدمان (السويد)، ديفاكى جين (الهند)، كارمن ماكفارلين (جامايكا)، مارغريت سود (هنغاريا)، زينيبيورك تاديس (السنغال)، اليزابين والدمان (الولايات المتحدة الامريكية)، وهيلين وير (استراليا). وقد صدر تقرير اجتماع فريقالخبراء باعتباره الوثيقة ESA/STAT/AC.17/9-INSTRAW/AC.1/9.

# المحتويـــات


| | الفقـرات | الصفحة |
|---|---|---|
| تمهيـــد | | ج |
| مقدمـــة | ١-١٦ | ١ |
| أولا- مركز المرأة في تكوين الاسرة، وفي الاسرة والعائلة | ١٧-٦٧ | ٦ |
| ألف- رئاسة الأسرة وتركيب العائلة | ١٩-٤١ | ٦ |
| ١- رئاسة الاسرة والعائلات التي ترأسها الاناث | ١٩-٣٢ | ٦ |
| ٢- قياس تكرار حالات الاسر التي ترأسها المرأة | ٣٣-٣٦ | ١٠ |
| ٣- تركيب الأســـر | ٣٧-٤١ | ١١ |
| باء- قياس رفاهية الأسر التي ترأسها النساء | ٤٢-٤٧ | ١٣ |
| ١- حجم الاسرة كمؤشر وسيط | ٤٤ | ١٤ |
| ٢- تركيب الأسر | ٤٥ | ١٤ |
| ٣- السن والحالة الزواجية لرب الاسرة | ٤٦-٤٧ | ١٤ |
| جيم- الهجرة والأســـر | ٤٨-٥٩ | ١٥ |
| ١- طابع هجرة العمـــل | ٥٤-٥٥ | ١٦ |
| ٢- تأثير هجرة الذكور | ٥٦-٥٨ | ١٧ |
| ٣- علاقة المهاجرين باقتصاد الأسرة | ٥٩ | ١٧ |
| دال- الحالة الزواجية/الزواج غير المدون وأنماط دورة الحياة | ٦٠-٦٧ | ١٨ |
| ١- متغيرات الزواج | ٦٠-٦٢ | ١٨ |
| ٢- الزواج مرة أخرى | ٦٣ | ١٨ |
| ٣- العلاقة بين الحالة الزواجية/الزواج غير المدون والحالـــة الاقتصادية للمرأة | ٦٤-٦٥ | ١٨ |
| ٤- أنماط دورة الحياة | ٦٦-٦٧ | ١٩ |

## المحتويـــات(يتبع)


| | الفقـرات | الصفحة |
|---|---|---|
| ثانيا- المرأة والتعلم، والخدمات التعليمية | ٦٨-٩٩ | ٢٠ |
| ألف- مشاكل البيانات | ٧٢-٧٨ | ٢٠ |
| باء- قياس أداء المرأة في نظام التعليم النظامي | ٧٩-٨٩ | ٢٣ |
| ١- التسجيل والدوام في المدارس | ٧٩-٨١ | ٢٣ |
| ٢- تحصيل التعليم | ٨٢-٨٥ | ٢٣ |
| ٣- مواصلة التعليم | ٨٦ | ٢٥ |
| ٤- تكافؤ الفرص التعليمية | ٨٧-٨٩ | ٢٦ |
| جيم- قياس أداء المرأة في مجالي التعليم والتدريب خارج نطـــاق نظـــام التعليم النظامي | ٩٠-٩٤ | ٢٧ |
| ١- الإلمام بالقراءة والكتابة وبرامج التعليم الأساسي المتصلة به. | ٩٢ | ٢٧ |
| ٢- تعليم وتدريب الراشدين | ٩٣-٩٤ | ٢٨ |
| دال- قياس الصلة بين تعليم المرأة وعملها | ٩٥-٩٩ | ٢٩ |
| ثالثا- النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في قوة العمل | ١٠٠-١٢٤ | ٣٢ |
| ألف- توصيات دولية منقحة بشأن احصاءات العمل | ١٠١-١٠٣ | ٣٢ |
| باء- قياس ووصف العرض الفعلي للعمل بين الاناث | ١٠٤-١١٤ | ٣٣ |
| ١- اجمالي الزمن الفعلي المستغرق في العمل | ١٠٦-١٠٧ | ٣٤ |
| ٢- التصنيفات المتعلقة بالوضع في مجال العمالة | ١٠٨-١١١ | ٣٤ |
| ٣- حالة العمالة في النشاطات الزراعية | ١١٢ | ٣٥ |
| ٤- القطاع غير المنظم | ١١٣-١١٤ | ٣٦ |

## المحتويـــات(يتبع)


| | الفقـرات | الصفحة |
|---|---|---|
| جيم- قياس ووصف الذين يعانون من العمالة الناقصة..... | ١١٥-١٢١ | ٣٧ |
| ١- مشكلة قياس العمالة الناقصة..... | ١١٥-١١٩ | ٣٧ |
| ٢- مقترحات لتحسين قياس حالات العمالة الناقصة..... | ١٢٠-١٢١ | ٣٨ |
| دال- العلاقة بين العمالة والدخل..... | ١٢٢-١٢٤ | ٣٩ |
| رابعا- الدخل وتوزيعـــه..... | ١٢٥-١٧٤ | ٤١ |
| ألف- بعد الدخـــل..... | ١٢٩-١٥٥ | ٤٢ |
| ١- قياس الدخل الفردي للمرأة..... | ١٣٠-١٣٢ | ٤٢ |
| ٢- مساهمة المرأة في دخل الاسرة..... | ١٣٣-١٣٦ | ٤٤ |
| ٣- مستويات دخول الاسر التي ترأسها النساء ومستويات دخول النساء كربات أسر..... | ١٣٧-١٤١ | ٤٦ |
| ٤- قياس الدخل الناجم عن الانتاج من أجل اســتهلاك الاســـرة الخـــاص..... | ١٤٢-١٥٥ | ٤٨ |
| باء- التحكم في استخدام الدخل..... | ١٥٦-١٦٠ | ٥٣ |
| جيم- العوامل المتحكمة في دخل المرأة الفعلي والممكن: قياس ملكيـــة الموارد الانتاجية وامكانية الوصول اليها والسيطرة عليها..... | ١٦١-١٧٤ | ٥٤ |
| ١- صلة المرأة بالأرض..... | ١٦٥-١٦٦ | ٥٥ |
| ٢- الماشية..... | ١٦٧-١٦٨ | ٥٥ |
| ٣- الأيدي العاملة..... | ١٦٩-١٧٠ | ٥٦ |
| ٤- الائتمـــان..... | ١٧١-١٧٢ | ٥٧ |
| ٥- التدريب المهنـــي..... | ١٧٣-١٧٤ | ٥٧ |

المحتويـــات(يتبع)


| | الفقـرات | الصفحة |
|---|---|---|
| خامسا- الحالة الصحية للمـــرأة | ١٧٥-١٩٣ | ٥٨ |
| ألف- العوامل الرئيسية المؤثرة على صحة المرأة | ١٧٥-١٨١ | ٥٨ |
| باء- قضايا ومؤشرات القياس | ١٨٢-١٩٣ | ٥٩ |
| سادسا- الفروق الاجتماعية - الاقتصادية وحركيتها | ١٩٤-٢١٧ | ٦٣ |
| ألف- القضايا والمفاهيم الأساسية | ١٩٤-١٩٩ | ٦٣ |
| باء- اختيار وتطوير السلاسل والمؤشرات الخاصة بالفروق الاجتماعية - الاقتصادية، مع اشارة خاصة الى المجموعات المحرومة | ٢٠٠-٢٠٧ | ٦٤ |
| ١- القياس المتعلق بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الريفية | ٢٠٠-٢٠٢ | ٦٤ |
| ٢- القياس المتعلق بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الحضرية | ٢٠٣-٢٠٧ | ٦٦ |
| جيم- قياس القدرة على الحركة والوصول الى الفرص بين الاناث | ٢٠٨-٢١٧ | ٦٨ |
| ١- القدرة على الحركـة | ٢٠٨-٢١٤ | ٦٨ |
| ٢- امكانية الوصول الى الفرص | ٢١٥-٢١٧ | ٧٠ |
| الحواشـــي | | ٧١ |
| المراجـــع | | ٨١ |

# مقدمـــة

## معلومات أساسـية

١- أعد هذا التقرير باعتباره جزءا من مشروع مشترك بين المكتب الاحصائي التابع للامانة العامة للامم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ويقصد بالمشروع تقديم الارشاد للمنتجين والمستخدمين الحاليين والمحتملين للاحصاءات المتعلقة بالمرأة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية. وهو يعنى بتحديد وانتقاء وتعيين واستخدام مؤشرات عملية وموثوق بها لمراقبة وتقييم حالة المرأة ودورها في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بذلك من تخطيط وبرمجة وادارة وتقييم وبحث. ويتمثل أهد الأهداف الرئيسية للمشروع في اجراء استعراض وتقييم نقديين لطبيعة ومدى كفاية الممارسات الدولية والوطنية الحالية فيما يتصل بصياغة مفاهيم الاحصاءات المتعلقة بحالة المرأة، وقياسها وشمولها وجمعها وتنظيمها. ومن ثم فان هذا العمل يمثل استمرارا وتوسيعا للعمل المتعلق بتحسين المفاهيم والطرائق الملائمة لجمع الاحصاءات المتعلقة بدور وحالة المرأة، الذي بدأته اللجنة الاحصائية والمكتب الاحصائي التابعان للامم المتحدة في عام ١٩٧٨[(١)].

٢- ولهذا التقرير غرض مزدوج واضح هو: أولا، اجراء حصر من أجل تشخيص الثغرات في البيانات والمجالات التي تنطوي على مشاكل مما يجعل اعادة صياغة المفاهيم أمراً ملحاً؛ وثانيا، اقتراح غايات طويلة الأمد لتحسين نوع وأهمية البيانات المتعلقة بحالة المرأة عن طريق اقتراح تدابير جديدة، وتغييرات للممارسات الحالية، والمزيد من البحث الاحصائي والتجريب الميداني.

٣- ولا يدعو التقرير الى انشاء جهاز منفصل للمعلومات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة. فالافتراض الأساسي الذي تقوم عليه المناقشة هو أن المنهجيات التقليدية المستخدمة في جمع البيانات كانت ولا تزال في غالب الاحيان غير قادرة على الاحاطة بالسياق السلوكي الخاص الذي تمارس فيه المرأة وظائفها، وذلك بسبب قصور الأطر المفاهيمية. فالاطارات النظرية، والمؤشرات المستخدمة، والاسلوب الذي تطرح به المسائل وتفسر في الوقت الراهن لا تعكس او تعبر دائما عن الجوانب الفريدة للوظائف الاجتماعية للمرأة (فيما عدا دورها في عملية الانجاب). ولا يعني تصميم طرائق ومفاهيم اكثر حساسية لأحوال المرأة وجوب استخدام طرائق مختلفة لكل جنس على حدة بل يعني توسيع نطاق المفاهيم والتعريفات والتصنيفات بما يضمن صلاحية هذه الطرائق والمفاهيم الجديدة بشكل أفضل للتعبير عن الظروف الخاصة بعالمي المرأة والرجل على السواء وبما يساعد على وصف الفقراء منهم.

٤- ولم تكن المنهجيات الحالية حساسة الى حد ما في وصفها لما يلي بصورة ملائمة: (أ) خصائص مجموعات الفقر بصفة عامة والمرأة الفقيرة بصفة خاصة، و(ب) التغييرات في أحوال المرأة الناجمة عن التحديث الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تكشف الطرائق المستخدمة حاليا في الاحصاءات الاجتماعية عن تحيزات شديدة في نسبة النوع (الجنس) على النحو الآتي:

(أ) الاهتمام غير الكافي بتجزئة البيانات المتاحة حسب الجنس؛

(ب) النقص الملموس في الابلاغ والتقدير لما يلي:

'١' النشاطات الاقتصادية للمرأة؛
'٢' الوفيات بين الاناث؛
'٣' رئاسة المرأة للأسرة.

(ج) عرض النظرة ذات البعد الواحد للمرأة باعتبارها زوجة وأم، كما ينعكس ذلك في الوفرة النسبية للبيانات التي يجري جمعها عن سلوك الخصوبة وندرة وعدم دقة البيانات المتعلقة بالمرأة في المجالات غير المنزلية.

٥- وفي هذا التقرير جرى تناول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة بصورة انتقائية وليست شاملة. والغرض الرئيسي لذلك هو وصف خصائص المرأة في البلدان النامية مقارنة ببقية النساء ومقارنة بالرجال، مع اعطاء تركيز أكبر على الشرائح الأقل حظاً في مجتمع الاناث. ومن ضمن قائمة مجالات الاهتمام الاجتماعي المشخصة في العمل الذي أعدته الامم المتحدة كإطار لأغراض التكامل الاجتماعي والديمغرافي وما يتصل بذلك من احصاءات اقتصادية، يناقش التقرير هنا ستة مجالات كالآتي:

(أ) مركز المرأة في تكوين العائلة، وفي الاسرة والعائلة؛

(ب) المرأة، والتعلم والخدمات التعليمية؛

(ج) النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في قوة العمل؛

(د) الدخل وتوزيعه؛

(هـ) الحالة الصحية للمرأة؛

(و) التباين الاجتماعي - الاقتصادي وامكانية الانتقال فيما بين تدرجاته.

٦- وفي النهاية، يتعين على كل بلد ان يحدد درجة الأولوية التي ينبغي لأجهزته الاحصائية الوطنية ان توليها لتطوير احصاءات ومؤشرات احصائية ذات صلة تتعلق بالمرأة. وتقدم منظومة الامم المتحدة التوصيات والمبادىء التوجيهية الدولية للنهوض بتطوير الاحصاءات الاجتماعية المرتبطة بها، ولكن مشاكل التوصل الى مقارنة دقيقة للمجتمعات بصورة شاملة فيما يتعلق بجميع المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة هي مشاكل حتمية. فليس من الممكن تطبيق مجموعة واحدة كاملة ومستصوبة تماما من

المؤشرات الاجتماعية على جميع البلدان، وذلك بسبب التباين الواسع في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات. اذ سيؤثر هذا التباين على مقدار ملاءمة بعض القضايا المثارة لظروف كل قطر على حده، كما سيؤثر على مقدار قابلية المقترحات الخاصة بالأطر المفاهيمية وبالقياس، على التطبيق في هذا القطر أو ذاك.

## وظائف المؤشرات الاجتماعية

٧- من المفهوم ان المؤشرات الاجتماعية وسيلة لانجاز الاحصاءات ذات الوجهة الاجتماعية لخدمة أغراض مستخدميها. وقد تولي البلدان أولوية أدنى أو أعلى لمؤشرات في الميادين المختلفة للاحصاءات الاجتماعية والاحصاءات الاقتصادية المرتبطة بها اعتمادا على أنماطها المنفردة في استخدام الاحصاءات والمؤشرات وفي تطوير احصاءاتها الاجتماعية. ضمن نظام الامم المتحدة، تنشأ الاهمية الخاصة لتحسين الاحصاءات المتعلقة بالمرأة من مصدرين أولهما ان هذا الجهد يمثل جانبا من محاولة أكبر لانتقاء وتطوير طائفة من الاحصاءات الاجتماعية والسكانية تدور حول الاهتمامات الاجتماعية الاساسية الموضحة في المبادىء التوجيهية الأولية للأمم المتحدة بشأن المؤشرات الاجتماعية[٥٢](*)، التي تركز أساسا على قياس ومراقبة الرفاهية والظروف الاساسية والعوامل التي تؤثر فيها. ومن الواضح ان أحوال المرأة تمثل واحدا من هذه الاهتمامات، وسوف تعزز الوثائق المتعلقة بحالة المرأة تكامل الاحصاءات الاجتماعية والاحصاءات الاقتصادية الموجهة نحو الرفاهية. ويتمثل الاعتبار الثاني في أن الاهتمام الحالي بزيادة دقة المقاييس والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة سوف يؤدي، كناتج فرعي، الى تقييم نقدي بدرجة أكبر للاحصاءات المتاحة المتعلقة بالرجل. وسيتم، في الحقيقة، استخراج احصاءات جديدة عن الرجل، اذ سيجري تطويرها في المجالات التي تتطلب مقارنة ما بين احتياجات المرأة واحتياجات الرجل.

٨- ويمكن استخدام المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة على مستويات أربعة، يرد وصف كل منها أدناه.

### (أ) تكامل الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والاحصاءات المرتبطة بها

٩- ان تطوير الاحصاءات وتحديد المؤشرات الخاصة بحالة المرأة، سيوفر نقطة مرجعية هامة، كما سيشكل مصدرا للارشادات في مجال جمع المعلومات، وذلك فيما يتعلق بعملية استحداث احصاءات اجتماعية واقتصادية وما يتصل بها من احصاءات اخرى. والغرض من الاحصاءات الاجتماعية، كما تتمثل في تعداد السكان - هو توفير نظام للمعلومات على نطاق الأمة تدعمه مجموعة من البيانات الزمنية المنتظمة. وتسمح تلك البيانات، عند جمعها على فترات زمنية طويلة الأجل، باجراء مقارنات للاتجاهات طويلة الأمد وكذلك بتسجيل التقلبات الهامة في الخصائص السكانية والاجتماعية السائدة لمجموعة السكان. وتتسم تلك البيانات بأهمية بالغة في تحليل الانماط طويلة الأمد وفي تحديد اتجاه التغير في حياة

---

(*) الأرقام التي بين قوسين تشير الى المراجع المرقمة في نهاية هذه الوثيقة.

كل من المرأة والرجل عبر فترات زمنية ممتدة. بيد ان التعدادات في حد ذاتها أقل نفعا فيما يتعلق بأغراض المراقبة واجراءات السياسة العامة وذلك بسبب عدم تواترها وطول فترة حملها ونموذجها المقيد(٣). ولذلك جرت في هذه الورقة أيضا مناقشة مسوحات الاسر والمصادر الاخرى للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة وما يرتبط بها من احصاءات.

(ب) اتجاهات المراقبة

١٠- تعتبر الاحصاءات الاجتماعية ضرورية لمراقبة وتقييم التغيرات في دور المرأة الناجمة عن التحول الاجتماعي - الاقتصادي وتقييم تأثير برامج ومشاريع التنمية التي يجري وضعها وتنفيذها باسم المرأة.

١١- وفيما يتصل بمراقبة تأثير التحديث على دور المرأة، هناك حاجة أكبر الى استحداث احصاءات لمراقبة التغيرات التي تطرأ على حياة المرأة عن كثب نتيجة للهجرة، وتفتت الاسرة، والتحضر، وتعديل الهياكل المنزلية(٧٠).

١٢- وقد سلمت عدة بلدان بفائدة المؤشرات الاجتماعية لتقييم برامج التنمية على مستوى المشروع، منها - على سبيل المثال - اندونيسيا، جمهورية ايران الاسلامية، تايلند، جمهورية كوريا، ماليزيا، المغرب، الهند(٣). فهذه ا لبلدان تقوم في الواقع بتجميع مؤشرات من مسوحات الأسر والسجلات الادارية والاحصاءات الحيوية بغية مراقبة وتقييم أكثر انتظاما لتأثير المشاريع المتعلقة بسكانها.

(ج) ابلاغ البيانات الاجتماعية

١٣- يعتبر تحديد وتجميع المؤشرات والاحصاءات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة على جانب خاص من الاهمية فيما يتعلق بابلاغ البيانات الاجتماعية، الذي يرمي الى تحديد مجالات ومجموعات بوصفها أهداف لاجراءات السياسة العامة. فالاحصاءات الملائمة يمكن ان تعكس الحاجات الخاصة، كحاجات المرأة والمسنين واللاجئين والمهاجرين.

(د) تقييم حالة المرأة

١٤- رغم الجهود التي بذلت في الماضي لتقييم حالة المرأة، هناك حاجة مستمرة لتحديد وتجميع المزيد من المؤشرات الحساسة كيما تعكس العلاقة بين الجنسين من حيث الثغرات بين معدلات الذكور والاناث، ومعدلات التمثيل والأرقام القياسية الخاصة بتطور التمييز على أساس الجنس بين الرجل والمرأة(٤).

١٥- وتختلف أهداف تقييم حالة المرأة من الناحية النظرية بوضوح عن أهداف المراقبة الاجتماعية وابلاغ البيانات الاجتماعية من حيث ان حالة المرأة موجهة نحو تحقيق المساواة وليس نحو تحقيق التنمية او الرفاهية، على الرغم من الترابط القائم بوضوح بين المفاهيم الثلاثة. ولذلك تولي مؤشرات حالة المرأة مزيدا من التركيز على تكافؤ الفرص وتحديد فروقات الجنس بمعايير الموارد والخيارات المتاحة أمام الرجل والمرأة، والتي تشكل محددات حالة كل منهما[٥]. وينبغي ان تعبر جميع الاحصاءات الاجتماعية المتصلة بقياس حالة المرأة عن مركزها في مواجهة الرجل بصورة نسبية. ومن الوجهة المثالية، ينبغي عند جمع بيانات لذلك الغرض، استخدام نماذج متماثلة للرجل والمرأة، وشمول نفس الفترة الزمنية والمواقع الجغرافية ذاتها.

١٦- وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام المؤشرات الاجتماعية لأغراض كالتحليل الاجتماعي[٦] وتخطيط التنمية[٧]، وتحديد «رقم قياسي للرفاهية فيما يتعلق بالمرأة»[٨].

٢٤- وقد حدث الكثير من الارتباك نتيجة عدم التمييز بين جميع الأسر التي ترأسها النساء وبين الأسر التي ترأسها المرأة بسبب عدم وجود ذكر بالغ. فالافتراض الشائع يتمثل في ان المرأة لا تسجل كرب أسرة الا عندما لا يوجد بالاسرة ذكر بالغ، ولكن في غيبة قواعد الترميز التي تفصل في هذه الحالات، يصبح الأمر محلا للبحث. وعلى العكس من ذلك، فانه في حالات الترقيم الذي يتم على أساس نظري من المهم اثبات عدد الاسر التي لا يقيم بينها ذكر بالغ في الوقت الحالي ومع ذلك جرى تسجيلها على أساس أن لديها رب أسرة ذكرا.

٢٥- ولأغراض السياسة الاجتماعية، ثمة ثلاثة أنماط للأسر التي ترأسها النساء لها أهمية خاصة:

(أ) الأسر التي تتألف من امرأة واحدة تعيش بمفردها (من المفيد جدا توفر بيانات اضافية عن سن المرأة ووضعها العائلي)؛

(ب) الأسر التي تتألف من نساء وأطفال ولا تضم ذكورا بالغين (من المفيد جدا توفر بيانات اضافية عن التحويلات التي ترد الى هذه الاسر)؛

(ج) الأسر التي يوجد فيها حاليا ذكور راشدون، ولكن تقوم المرأة فيها بتوفير الاعالة الاقتصادية وذلك بسبب العجز او البطالة أو إدمان الكحول أو عوامل أخرى.

ومن الجلي ان الفئتين (أ) و (ب) يمكن بسهولة تمييزهما في بيانات التعدادات او مسوحات الاسر اذا استخدمت معايير الاقامة الفعلية. بيد ان الفئة الثالثة لن تظهر الا اذا طرحت أسئلة اضافية حول الدخل الفردي أو المصدر الرئيسي للعيش.

٢٦- وتستخدم تعدادات ومسوحات الاسر الوطنية بغية جمع بيانات أساسية عن الأسر والعائلات. وليس ثمة شيء كامن في مفاهيم الأسر والعائلات التي يستخدمها جامعو التعدادات والمسوحات يؤدي بصورة مباشرة الى التقليل من قيمة دور المرأة في المجتمع. ان الفكرة التي شجعت على هذا التقليل من أهمية دور المرأة في المجتمع هي فكرة رب الاسرة. فثمة مشاكل رئيسية في تحديد عدد الاسر التي ترأسها النساء في البلدان النامية. ذلك ان الجداول ذات الصلة لا تكون متاحة في الغالب، ولكن حتى عندما تكون البيانات الضرورية متاحة، فان مشاكل التعريف غالبا ما تحد من قيمة المعلومات الناتجة.

٢٧- وفي عام ١٩٧٣ أفادت الامم المتحدة ان ٣٦ دولة فقط قامت في دورة التعدادات عام ١٩٦٠ بجمع بيانات عن ارباب الأسر/العائلات موزعة حسب الجنس والسن (وبدرجة أقل انتظاما حسب الحالة الزواجية) حيث تحددت فيها بوضوح رئاسة الاسرة (ثلاثة فقط من تلك البلدان كانت في آسيا، واثنتان في امريكا الجنوبية، ولم يكن بينها أي بلد في افريقيا) (٤٨، ص ١١). وقد ترك ثلاثة وعشرون بلد المستجيبين يحددون ارباب الاسر او العائلات مستخدمين معاييرهم الخاصة. وعرفت سبعة بلدان رب الاسرة بأنه الشخص الذي يتولى الاشراف او يمارس السلطة. واستخدمت ستة بلدان تعريفا جاء فيه أن رب الاسرة هو «الذي يتولى اعالة الاسرة بصفة رئيسية» أو «الذي يحقق الدخل بصفة رئيسية». ولم تكن ثمة أدلة كافية على ان الاختلافات في التعاريف أدت الى أية اختلافات كبيرة في البيانات المجمعة.

٢٨- وفي عام ١٩٨٠ أعاد مكتب التعداد التابع للامم المتحدة مسح البيانات المتاحة عن رئاسة الاسرة ووجد أنه بينما قدم ٢٥ بلدا بعض البيانات، قام ١٧ بلدا فقط بتقديم معلومات توضيحية عن التعريف المستخدم. وكانت غالبية البلدان لا تزال تعتمد على تعيين المستجيبين لرب الاسرة دون الاسترشاد بتعريف محدد.

٢٩- وهكذا، حدث الكثير من الارتباك نتيجة استخدام مصطلح رب الاسرة كيما يشمل مجموعة من المفاهيم المختلفة رغم كونها متداخلة في أغلب الاحيان. فقد استخدم المصطلح في مرات عديدة لتحديد (أ) الشخص المرجعي في التعداد؛ (ب) متخذ القرارات في الاسرة؛ (ج) العائل الاقتصادي الرئيسي في الاسرة؛ (د) الشخص الذي يحق له ان يطالب ببعض المنافع كالأرض او عضوية الجمعيات التعاونية باسم اسرة؛ (هـ) الشخص التي تعد صفاته أفضل مؤشر لحالة الاسرة ككل. ومن الجلي ان بعض هذه الاستخدامات قد تفسح المجال لأن يكون رب الاسرة شخصا لا يقيم داخل الاسرة او يسمح للعامل المهاجر او للرجل المزواج بأن يكون رباً لأكثر من أسرة واحدة.

٣٠- وتفاديا لهذا الخلط مستقبلا، ينبغي ان يستعاض عن مصطلح رب الاسرة بمصطلح أكثر تحديدا حيثما كان ذلك ممكنا. ويكفي، وفاء للعديد من أغراض التعداد، تعيين شخص مرجعي داخل الاسرة، وبذلك يصبح ممكنا فيما بعد وضع قواعد بسيطة وواضحة كأن يكون الشخص المرجعي هو أكبر الذكور البالغين سنا من بين المقيمين داخل الاسرة (مع استبعاد جميع الذكور الغائبين لمدة ستة أشهر أو أكثر) وأنه حيث لا يكون هناك ذكر بالغ بين المقيمين، يكون الشخص المرجعي هو اكبر الاناث سنا بين المقيمين داخل الاسرة. وفي حين تتسم تلك القاعدة بتحيز واضح لصالح الذكور، فان لها ميزتين: (أ) أنها لا تعدو ان تكون توضيحا للممارسة القائمة في معظم الثقافات حيث يتوقع ان يكون أرباب الاسر ذكورا؛ (ب) أنها تسمح بتعريف جميع الاسر التي يكون الشخص المرجعي فيها انثى واحدة لكل واحدة من الاسر التي لا يقيم فيها ذكر بالغ. وقد نتج الكثير من الخلط في الماضي من الممارسة الشائعة التي لم يكن لها سند والمتمثلة في استخدام مصطلح «الاسر التي ترأسها اناث» على أنه يعني «الاسر التي لا يقيم فيها ذكر بالغ في الوقت الحاضر». ومن المؤكد ان معظم المؤلفات التي تناولت فقر الاسر التي ترأسها المرأة ركزت على المرأة التي تعيش في أسرة بدون زوج أو أب ذكر بالغ آخر يمكن ان يوفر الاعالة الاقتصادية (١١، ٣٤).

٣١- ولن يكون من الواقعي او المقبول في بعض الثقافات وضع قاعدة ثابتة تولي الأفضلية للرجال بوصفهم الاشخاص المرجعيين في الاسر. وفي التوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والاسكان في اقليم اللجنة الاقتصادية لأوروبا عام ١٩٨٠، ترك للبلدان ان تقرر ما اذا كان ينبغي ان يكون العضو المرجعي هو:

(أ) رب الأسرة؛

(ب) رب الأسرة أو أحد أرباب الأسرة المعاونين؛

(ج) الشخص (أو إحد الأشخاص) الذي يملك أو يستأجر وحدة السكن؛

مع افراد الاسرة لأن رب هذه الأسرة (الذي يحدد عادة بأنه ذكر) كثيرا ما يعرف ليس فقط على أنه المستجيب الذي يتم الحصول منه على المعلومات المتعلقة بالسمات الاجتماعية - السكانية لكل فرد من أفراد الاسرة فحسب، بل على انه الشخص المرجعي أيضا. ففي وصف الاسرة، تؤخذ خصائص هذا الفرد الواحد على أنها تمثل ما هو في الواقع كيان تركيبي يتألف من أناس مختلفين - من بينهم الاناث - لهم خصائص مستقلة(١٢).

٣٨- وهناك حاجة الى استحداث منهجيات جديدة للبحث كيما تؤخذ في الحسبان صفات جميع الاعضاء البالغين وتفحص داخل اطار الاسرة التي يعيشون فيها. ومن ثم فانه من المهم:

(أ) الحصول على المعلومات اللازمة عن جميع الاناث في الاسرة؛ و

(ب) وصف الأدوار المتغيرة للمرأة فيما يتصل بالترتيبات المنزلية واقتصاديات الأسرة.

٣٩- اذا كانت خصائص رب الأسرة لم تعد تمثل الاسرة ككل، فسوف يكون من المفيد وجود تصنيف موحد لهيكل الاسرة ككل. من أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) أنثى بمفردها (أسرة من شخص واحد)؛

(ب) ذكر بمفرده (أسرة من شخص واحد)؛

(ج) زوجان بالزواج/بالزواج غير المدون ولهما أبناء؛

(د) زوجان بالزواج/بالزواج غير المدون وليس لهما أبناء؛

(هـ) أم عزباء ولها أبناء؛

(و) أب أعزب وله أبناء؛

(ز) أسرة من أخوة وأخوات؛

(ح) أسرة من جيلين بدون أبناء؛

(ط) أسرة من ثلاثة أجيال؛

(ي) جميع الأسر الاخرى التي فيها أكثر من زوجين؛

(ك) أسرة من أشخاص لا تربط بينهم أواصر القربى.

ويتضح بأنه سيكون من المفيد ان تدرج في التصنيف معلومات اضافية عن السن والحالة الزواجية والعلاقات الاسرية الاخرى كالنسب، وحالة قوة العمل، بيد ان هذا سيسفر عن مزيد من التعقيد. ويتمثل أحد أفضل السبل في وضع مخطط لتصنيف الأسر في أخذ مجموعة من بيانات العينات واستخدامها لتحديد الفئات الاساسية التي قد تصف ٩٠ في المائة من الاسر في المجتمع. ويمكن ادراج الانماط المتبقية، النادرة نسبيا، من الاسر في فئة «اخرى».

٤٠- وعندما يتم ارساء اجراء تحديد الشخص المرجعي في الاسرة، يمكن استخدام نهج شامل لتحديد الاشخاص الآخرين محل الاهتمام داخل الاسرة. فيمكن وضع أسئلة معينة لتحديد العائل الاقتصادي الرئيسي (مع تحديد فئة مستقلة للذين يقومون بارسال التحويلات) ومتخذ القرار الرئيسي (مع التمييز مرة اخرى، حسب الاقتضاء، بين متخذ القرار الذي يكون موجودا وبين متخذ القرار الذي يكون غائبا ولكن له سلطة (الاعتراض).

٤١- وفي معظم الحالات ينبغي جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بكل فرد من أفراد الاسرة. وليس الافتراض الملائم هو ان رب الاسرة هو العائل الاقتصادي الوحيد، بل ان كل فرد راشد في الاسرة هو مساهم ممكن في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للاسرة. كما ستكون في الغالب ثمة حاجة الى توجيه أسئلة تتعلق بالنشاط الاقتصادي للأطفال في البلدان النامية. ويتجه مفهوم الاسرة ذات الدخلين، في البلدان الغربية، لأن يصبح مفهوما قياسيا. وفي البلدان النامية سيكون من المفيد ايجاد صورة واضحة لتوزيع الدخل الذي يحصل عليه الافراد داخل الاسرة. فالمعلومات من هذا القبيل سوف تسمح باعادة تقييم واقعية لعبء الاعالة لا تعتمد على مجرد توقفات بسيطة عن العمل حسب العمر وحسب الجنس. وسنواصل في الفصل الرابع أدناه مناقشة الاحصاءات الخاصة بالدخل والايرادات. ان مقاييسا أفضل لرئاسة اسرة وتركيبها ستساهم بشكل أفضل في قياس وتحليل مركز المرأة الاقتصادي في اسرة، بما في ذلك مساهماتها الاقتصادية والانتاجية وادارتها للاسرة وفي تخصيص الدخل.

باء - <u>قياس رفاهية الأسر التي ترأسها النساء</u>

٤٢- لا تشكل الاسرة التي ترأسها النساء مجموعة متجانسة، ويتحتم وضع مقاييس تعكس مدى تباين الاسر فيما يتعلق بالخصائص السكانية ومستويات الرفاهية والدخل. وفي الفصل الرابع من هذا التقرير، ينظر في تدابير لتقدير مستويات الدخل في الاسرة التي ترأسها المرأة. وتركز هذه المناقشة عى تحديد مؤشرات اخرى للرفاهية. وتتضمن ظروف الأسر التي يمكن ان تتيح تلك المعلومات ما يلي:

(أ) قدرة/عدم قدرة رب الأسرة على توفير الاعالة الاقتصادية؛

(ب) وجود/غياب عبء الإعالة؛

(ج) قدرة/عدم قدرة الاسرة على الاعتماد على الموارد البشرية داخل هيكلها ذاته.

٥٢- وبغية دارسة تأثير هجرة قوة العمل من الذكور على المرأة والعائلات التي يخلفونها وراءهم، ينبغي ان تتاح للمرء امكانية الوصول الى الحد الأمثل من المعلومات عن الأحوال الاقتصادية السابقة على رحيل المهاجر وكذلك البيانات عن العائلات التي يمكن المقارنة بينها والتي ليس فيها أعضاء غائبون. وينبغي، من الوجهة المثلى، ان تغطى تلك البيانات الاعالة المتبادلة داخل المجموعات الممتدة من الأقارب، وأعباء العمل ومسؤوليات صنع القرار لدى المرأة، وامكانية الوصول الى الأرض الزراعية وتدفقات الدخل نقدا وعينا. كما ينبغي توخي الحذر في ايلاء أهمية عارضة للاختلافات الواضحة بين الأسر المجتمعة الشمل وبين الأسر المشتتة بفعل الهجرة. فقد تسعى زوجات المهاجرين الى البحث عن عمل لقاء أجر بسبب ضغط الفقر، أو بسبب وجود وقت فراغ لديهن، أو بسبب نظرتهن غير التقليدية ازاء الدور الذي تلعبه المرأة.

٥٣- ولذلك، فعلاوة على تحديد الأسر التي حدثت فيها حالات هجرة، هناك حاجة الى الحصول على معلومات اضافية من النساء المقيمات في تلك الأسر بشأن: (أ) طابع الهجرة؛ (ب) تأثير الهجرة على حياة المرأة؛ و(ج) العلاقة الاقتصادية التي يقيها المهاجرون مع الأسرة. وفيما يلي مناقشة لكل من هذه العناصر.

١- <u>طابع هجرة العمل</u>

٥٤- يمكن تلمس طابع الهجرة من خلال مدة ودورية حركتها. ويمكن ان يكون لعامل الزمن تأثيرا على اعادة ترتيب امور الاسرة ومواردها المالية، وكذلك على تحديد توقعات وانظار النساء اللواتي تخلفن بعد هجرة أزواجهن أو هاجرن بدورهن أيضا، وعلى مقدار دور المرأة الاقتصادي ودورها في صنع القرار.

٥٥- وفيما يلي أنواع الهجرة ذات الأهمية في هذا السياق:

(أ) الهجرة الموسمية قصيرة الأجل؛

(ب) الهجرة غير الموسمية قصيرة الأجل؛

(ج) الهجرة غير الموسمية قصيرة الأجل المتكررة؛

(د) الهجرة طويلة الأجل المتكررة؛

(هـ) الهجرة طويلة الأجل الدائمة.

٢- تأثير هجرة الذكـــور

٥٦- أسفرت الدراسات المجتمعية المحدودة في المناطق المعروفة بارتفاع معدلات هجرة العمل عـــن عدة نتائج لهجرة الذكور تمس أحوال المرأة مباشرة. ونظرا لندرة الدراسات، فان المرء لا يعرف الـى أي مدى يمكن اعتبار نتائج تلك الدراسات صادقة في تمثيلها للواقع، ولذلك فانه من المهم البحث بصـــورة منتظمة في أثر هجرة الذكور على المرأة بقدر من التفصيل على أساس عينات سكانية واسعة النطاق.

٥٧- وقد وجد من الدراسات التي أجريت مؤخرا ان حالة الزوجات اللاتي يتركهن أزواجهن بسبـــب الهجرة تتأثر على النحو الآتي:

(أ) تناقص الدعم الذي يقدم تقليديا من قبل مجموعات الأقارب الى الأسرة؛

(ب) تزايد أعباء العمل، ومسؤوليات صنع القرار وادارة المزارع الملقاة على كاهل المرأة؛

(ج) عدم كفاية التحويلات لدعم الاسرة الريفية وما يترتب على ذلك من حاجة المرأة الى السعي للحصول على مصادر للدخل كالعمل مقابل أجر.

٥٨- ويتطلب التحقق مما اذا كان أي من الاحوال الواردة أعلاه يمثل أثرا من آثار الهجرة، تقييمـــا للأحوال قبل هجرة الذكور. ويمكن بصفة عامة قياس اعالة الاقارب في المناطق الريفية على أســـاس المساعدة التي يقدمها أولئك الأقارب للمرأة في صورة عمل زراعي، وعون مالي، واقراض المعـــدات الزراعية (المحاريث، الجرارات، الخ)، وحقوق الانتفاع بالأرض وما شابه ذلك. ويتطلب قياس عبء العمـــل ومسؤوليات صنع القرار الملقاة على كاهل المرأة تحديدا مفصلا للمهام والقرارات وما الى ذلك مما يشكل مسؤوليات المرأة في المجالات غير المنزلية قبل هجرة الذكور، الأمر الذي يمكن مقارنته بالمسؤوليـــات التي تنتقل الى كاهل المرأة عندما يكون الذكور المهاجرون غائبين عن الاسرة.

٣- علاقة المهاجرين باقتصاد الأســـر

٥٩- من المهم تحديد الرفاهية الاقتصادية للأسر التي تتميز بهجرة العمل وقياس التباين في مستواهـا الاقتصادي بصورة منتظمة لأغراض المقارنة. ويمكن تقدير مستويات دخول الاسر على أساس تدفقـــات الدخل الاساسي، والدخل من الملكية والمدفوعات المحولة من المهاجرين والمساهمات النقدية او العينيـة من مصادر خارجة عن الاسرة (من أسر اخرى، أو المجتمع، وهلم جرا). ومن المهم بصورة خاصة التحقق من العلاقة الاقتصادية القائمة بين المهاجر والاسرة؛ وهذا يمكن قياسه بمدى استقرار تدفقات الدخل فـــي صورة تحويلات. ويتضمن الفصل الرابع أدناه مناقشة تفصيلية للمقاييس والمؤشرات المتصلة بمركـــز المرأة من حيث الدخل. وثمة اهتمام خاص بالمؤشرات المتصلة بالتحويلات وبامكانية وصول المرأة الـــى موارد منتجة كعامل يحدد دخل المرأة التي تضطلع برئاسة الاسرة في المناطق الريفية.

دال- الحالة الزواجية/الزواج غير المدون وأنماط دورة الحياة

١- متغيرات الزواج

٦٠- لم يوجه اهتمام كاف في معظم نظم جمع البيانات الى متغيرات الزواج كالزواج غير المدون الذي يتم بالتراضي وحالات تعدد الزوجات[١٨]. ففي المناطق التي تشيع فيها ممارسات من هذا القبيل، من المهم توفير نطاق ممتد من الفئات الخاصة بالحالة الزواجية يعكس الواقع المحلي بصورة كافية. وفي حالة الزيجات غير المدونة التي تتم بالتراضي، ينبغي التمييز بين «المتزوجين شرعا» وبين الذين يعيشون في حالة زواج غير مدون بالتراضي. كما ينبغي تخصيص فئة «العازبات» للاناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج او الزواج غير المدون. أما الاناث اللاتي سبق وان تزوجن زواجا غير مدون فينبغي ان تخصص لهن فئة بوصفهن يعشن في حالة «انفصال». وهذا التصنيف يتجنب العدد الكبير من «الامهات العازبات» الذي يظهر في البيانات الواردة في دراسات امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦١- ان التمييز بين حالات الزواج غير المدون التي تتم بالتراضي وبين الزيجات الشرعية لا ينطوي على أية أشارات اخلاقية. فذلك التمييز ضروري لأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لترتيبات العيش بالتراضي تختلف في هيكلها عن ترتيبات الزواج الشرعي، وخاصة في حالة الانفصال. وحيثما يكون من الممكن الحصول على بيانات عن معدلات الزواج مرة أخرى، فانها تتيح مؤشرا له قيمته للخيارات المتاحة أمام الرجل والمرأة في أعقاب انتهاء الحالة الزواجية بالوفاة أو الطلاق أو الهجران.

٦٢- وفي المجتمعات التي يشيع فيها تعدد الزوجات من المهم التمييز بين الزوجات في الزيجات القائمة على الزوجة الواحدة وبين الزيجات القائمة على تعدد الزوجات، وكذلك تسجيل مرتبة الزوجات، لأن مركز الزوجة الاولى يكون مختلفا تماما في هيكله عن مركز الزوجات اللاحقات. ولا بد في المسوحات الاقتصادية للأسر التي تتضمن زيجات قائمة على تعدد الزوجات، من ايلاء اهتمام خاص لدراسة تدفقات الموارد التي تتصل بالزوج، والزوجات والأطفال.

٢- الزواج مرة أخرى

٦٣- ينبغي تسجيل معدلات الزواج مرة أخرى بالنسبة للمرأة (والرجل) حسب الحالة الزواجية السابقة والسن. ذلك ان تلك المعلومات ستوفر مقياسا للفرص المتاحة للمرأة بالمقارنة بالفرص المتاحة للرجل، لتكوين وحدة زواجية جديدة ومقياسا لتأثير الحالة الزواجية السابقة والسن على قدرة المرأة على ممارسة ذلك الخيار.

٣- العلاقة بين الحالة الزواجية/الزواج غير المدون والحالة الاقتصادية للمرأة

٦٤- عادة ما تواجه المرأة غير المتزوجة حاليا مخاطر المعاناة من الفقر بدرجة عالية. وينبغي للعرض الجدولي الشامل ان يوضح العلاقة بين تركيب الأسر، والحالة الزواجية والمستوى الاقتصادي

للمرأة. وبصورة أدق، ثمة حاجة الى بيانات عن عمل المرأة، ودخلها، ووجود أفراد تكميليين يحققون دخلا أو مصادر بديلة للدخل، تكون مصنفة تصنيفا شاملا حسب الحالة الزواجية. وهناك ما يبرر ايلاء اهتمام خاص لدراسة حالة المرأة التي تتحمل بمفردها مسؤولية الرفاهية الاقتصادية لأبنائها.

٦٥- وتتضمن المقاييس المحددة التي يستعان بها في تناول بعض هذه القضايا ما يلي:

(أ) الوضع العائلي مصنفا تصنيفا شاملا يتضمن بيانات عن عمل المرأة، وهجرة المرأة المرتبطة بالزواج، ووجود آباء وأمهات راشدين في الأسرة (مع التمييز بين نسب الذكور ونسب الاناث)، والدخل ووجود أفراد تكميليين يحققون دخلا/أو مصادر بديلة للدخل؛

(ب) بالنسبة للمرأة في حالة الزواج غير المدون بالتراضي، التصنيف حسب العائل الرئيسي في الاسرة والمصادر البديلة المتاحة للدخل؛

(ج) بالنسبة للمرأة المطلقة او الأرملة أو المتروكة أو الأمهات غير المتزوجات في الوقت الحاضر، التصنيف الشامل للحالة الزواجية حسب عدد الاطفال وأعمارهم وحسب العائل الرئيسي في الاسرة والمصادر البديلة المتاحة للدخل؛

(د) معدلات فض الزواج غير المدون بالتراضي حسب سن المرأة، وعدد الأطفال وسكنى الحضر/الريف.

٤- أنماط دورة الحياة

٦٦- لا تعدو التغيرات اللاحقة لما يطرأ على الحالة الزواجية من تغييرات أن تكون مثالا واحدا للخاصية الدينامية المتأصلة في تكوين الأسرة وتأسيسها. وغالبا ما تسهل المعلومات التكميلية عن المرحلة التي تمر بها المرأة من دورة الحياة تفسر أنماطها السلوكية. وفي هذا السياق، غالبا ما يمثل سن أكبر الاطفال نقطة مرجعية بالغة الأهمية. كذلك تتسم البيانات الخاصة بالعلاقة بين مراحل دورة حياة المرأة ونشاطاتها الاقتصادية بأهمية بالغة في فهم الضغوط والقيود المرتبطة بالانجاب. وفي حين تتسم البيانات المتعلقة بالحالة الزواجية بالأهمية، فان البيانات المتعلقة بالأمومة ربما تكون أكثر أهمية.

٦٧- وفيما يلي بعض الأمثلة الاضافية للمقاييس المتصلة بأنماط دورة الحياة:

(أ) متوسط عدد السنوات المتاحة للمرأة بعد الانجاب، الأمر الذي يؤدي الى فهم الأهمية النسبية للأمومة في حياة المرأة والخيارات والبدائل المتاحة أمامها، من الناحية العملية، في المجالات غير المنزلية؛ ويمكن تحديد ذلك بدراسة وقائع دورة الانجاب (مقاسة بالفواصل المتوقعة بين أول حمل وآخر حمل) عند مقارنته بالمسار الكلي لحياة المرأة (مقاسا بالعمر المتوقع)؛

(ب) تأثير الانجاب على الدخل والانفاق في مراحل مختلفة من دورة حياة المرأة.

## ثانيا- المرأة، والتعلم، والخدمات التعليمية

٦٨- تتجاوز قوة الدفع التي يكتسبها تعلم المرأة مجرد الحصول على المعرفة والمهارات؛ فتعليم المرأة له دلالات تتعلق بمركزها الاجتماعي والاقتصادي. كما ان التعليم يعطي المرأة أساسا لاختيار السبيل الذي تريده في الحياة، ويمنحها مكانة (على الرغم من أن ذلك لا يعني بالضرورة السلطة أو امكان الوصول الى صنع القرار)، ويمكنها من ان تساعد نفسها بتحقيق امكانية الوصول الى النظم السياسية والاقتصادية ويعلمها كيف تتعرف على قوتها الاقتصادية، ولكن ليس بالضرورة ممارستها.

٦٩- ان مدى توفر الفرص التعليمية المتاحة للمرأة ينعكس في نظرة المجتمع الى المرأة ازاء الخيارات المتاحة لها، عدا خيارات الزواج والامومة. أما مدى استجابة المرأة للفرص التعليمية المتاحة فينعكس بالكيفية التي ترى هي بها نفسها، وبتوقعاتها الحياتية وبطموحاتها.

٧٠- وليس من المستطاع الاحاطة بكل ما أشير أعلاه في أية مجموعة واحدة من المؤشرات. ويعتبر التركيز في هذا الفصل انتقائيا بالضرورة، وتستند المفاهيم والمقاييس المعروضة هنا الى ثلاث فرضيات أساسية. هذه الفرضيات هي (أ) ان التعليم والتدريب المحدودان للفتيات يؤديان الى ادامة التفاوتات بين الرجل والمرأة، ولا يستطيع تعليم الراشدين الا التعويض جزئيا عن أي عجز في التعليم النظامي؛ (ب) ان التعليم والتدريب المستمران للراشدين، وخاصة الموجهان نحو توفير فرص العمل، أمر أساسي لحصول المرء على عمل والحفاظ عليه وتحسينه في ظروف التغير الاجتماعي - الاقتصادي السريع؛ و(ج) ان التحيزات والتمييز ضد المرأة في برامج التدريب التقني والزراعي والمهني الزراعي يؤديان الى قيام حواجز مؤسسية يصعب تخطيها.

٧١- وتمثل تعدادات السكان مصادر هامة للبيانات الاساسية المتعلقة بالحصول على التعليم والمواظبة عليه. بيد ان التعدادات لا توفر احصاءات تفصيلية تتسم بأهمية بالغة لمخططي التنمية، والمتخصصين في القوى العاملة، والمربين لتحديد المشكلات ولمراقبة التقدم فيما يتعلق بالقضايا المذكورة أعلاه. ومن ثم فان هناك حاجة ماسة الى استكمال التعدادات ببرنامج متكامل لاحصاءات التعليم والتدريب قائمة على أساس بيانات المسوحات الادارية ومسوحات الاسر. وثمة حاجة على وجه الخصوص الى بيانات بمسوحات الاسر لمراقبة وتقويم تأثير البرامج والسياسات التعليمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

### ألف- مشاكل البيانات

٧٢- هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالمؤشرات المتاحة حاليا عن المركز التعليمي للمرأة، ويمكن ايجاز هذه المخاطر على النحو الآتي:

(أ) ان الاحصاءات المتوفرة لغرض قياس الوفرة الجارية ومقدار المشاركة في النشاطات التعليمية حسب أنواعها، محصورة بما يتوفر من معلومات عن التسجيل في المدارس. اعتياديا تعد بيانات المواظبة على الدراسة، بالاستناد الى بيانات التعداد، ولكن نادرا ما يجري اعدادها بصورة اكثر تكررا بالاستناد الى مسوحات الاسر، وذلك حتى حينما تتاح فرصة لتنفيذ مثل هذه المسوحات. كما أن سجلات المدارس في بلدان عديدة تمثل مصدرا مناسبا للبيانات الخاصة بالمواظبة مصنفة تصنيفا شاملا حسب خصائص اجتماعية - اقتصادية مختارة، ولكن، هنا أيضا، نادرا ما يجري تجهيزها؛

(ب) يجري في الوقت الحالي تجميع القليل من المعلومات بصورة منتظمة بغية قياس الأداء التعليمي عن طريق «الابقاء» و «الاتمام»؛

(ج) يتركز جمع البيانات على نظام التعليم النظامي، أما نشاطات التعليم والتدريب التي قد تكون ذات أهمية خاصة للمجموعات الأقل حظا، فانها تعطى قدرا أقل من الاعتبار. وتولى أولوية منخفضة للاحصاءات المتعلقة بالبرامج غير المدرسية وبرامج التعليم المستمر والتدريب المهني التي تنظم خارج نطاق نظام التعليم النظامي؛

(د) لم تستخدم على نطاق واسع المفاهيم والاحصاءات الرامية الى قياس وتقويم الصلات بين التعليم النظامي، والتوظيف (الفعلي والممكن)، وامكانية الانتقال بين المهن والدخل[٣٩].

٧٣- ويمكن للمرء ان يصوغ مفاهيم حول مدى توفر الموارد التعليمية (بأرقام مطلقة) والمساواة في فرص التوظف (بالنسبة للرجل) باستخدام أربعة ابعاد مختلفة، يمكن تحديد المقاييس الملائمة لها على النحو الآتي:

(أ) امكانية الوصول الى هذه الفرص استنادا الى نسبة الجماعات العمرية التي يحق لها الانتظام في التعليم وتكون مسجلة او تواظب على الدراسة في المدارس عند مستوى تعليمي معين؛

(ب) الحصول على التعليم استنادا الى نسبة السكان الذين أتموا بنجاح مستويات التعليم المختلفة او سنوات الدراسة بالمدارس؛

(ج) الاستمرار، باستخدام معدلات البقاء والانتقال استنادا الى نسب الاجيال الاصلية المسجلة والباقية في المدارس حتى نهاية الدورة التعليمية، والمنتقلة بعد ذلك الى المرحلة التعليمية اللاحقة. هذا المقياس يشمل كل من البقاء داخل المستويات التعليمية والتقدم الى المستويات الأعلى؛

(د) المساواة في توفر الخيارات التعليمية، أي مدى اتاحة نفس المناهج التعليمية، والمستويات امام الرجل والمرأة، ومقدار توفر خيارات البرامج ونوعية التعليم لكل منهما على السواء.

٧٤- وعلى هذا المنوال تثار أيضا أسئلة حول نوعية البرامج المتاحة وأهميتها وقيمتها الوظيفية، ولكن هذه القضية ليست مطروحة في هذه المناقشة، بصورة مباشرة بل سترد اشارة ضمنية الى القيمة الوظيفية للتعليم في حياة المرأة في المناقشة الواردة أدناه حيث وردت فيها توصية بقياس الروابط بين تعليم المرأة وعملها.

٧٥- ويجري في الوقت الحالي تجميع الاحصاءات التعليمية على الصعيد الوطني من التعدادات، ومسوحات الاسر، والسجلات الادارية، وبصفة أساسية سجلات النظم التعليمية. وتقوم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بتجميع الاحصاءات من السجلات الادارية على الصعيد الدولي سنويا ومن التعدادات بصورة أقل تكرارا. ولا تقوم منظمة اليونيسكو بتجميع واصدار الاحصاءات من المسوحات بصورة منتظمة ولكنها تأخذ في الحسبان في نشاطات التجميع الاخرى التي تضطلع بها.

٧٦- وفيما يتعلق بقضايا الوصول الى فرص التعليم والحصول عليه، تكون الاحصاءات متاحة بصفة عامة بشأن ما يلي:

(أ) مستويات الالمام بالقراءة والكتابة للسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما أو أكثر؛

(ب) التسجيل في المرحلتين الاولى والثانية من التعليم والتعليم العالي، معبرا عنها بالارقام المطلقة وكمعدلات التحاق[٢٠].

(ج) الدوام في المدارس: يجري نشر هذهالاحصاءات بصورة غير منتظمة من البيانات التي يتم جمعها في تعدادات السكان على المستوى الوطني؛

(د) مستويات التحصيل العلمي للسكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاما أو أكثر (في بعض البلدان للسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات أو أكثر).

٧٧- وفيما يتعلق بقضية تكافؤ الخيارات، يمكن وضع المقاييس غير المباشرة على أساس نوع التعليم للتلاميذ المسجلين في المرحلة الثانية (العامة، أو المهنية أو دور المعلمين) وعلى أساس موضوع الدراسة في المرحلة الثالثة.

٧٨- وفي كل هذه السلاسل اساسية، ترد البيانات بصورة منفصلة حسب الجنس. وبناء على ذلك، فمن الممكن على أساس المعلومات الواردة أعلاه وضع مؤشرات قياسية للفصل بين الجنسين، ومقدار تمثيل الاناث والاختلافات بين الجنسين في العملية التعليمية.

باء- قياس أداء المرأة في نظام التعليم النظامي

١- التسجيل والدوام في المدارس

٧٩- يمكن قياس فرصة الوصول الى التعليم على أساس نظامي ومتكرر عن طريق بيانات التسجيل الموزعة حسب الجنس، معبرا عنها بأرقام مطلقة وكمعدلات تسجيل بالمدارس، والتي يمكن استخدامها لقياس التباينات بين الجنسين في التسجيل بالمدارس لدى الاجيال العمرية التي يحق لها التسجيل بالمدارس. هذه البيانات تتيحها أجهزة التعليم الوطنية على اساس سنوي، وتشير سنويا في الحولية الاحصائية التي تصدرها اليونيسكو. وعلى الرغم من ان احصاءات التسجيل تمثل مؤشرا هاما فانها تعكس فرص الوصول الى التعليم بصورة جزئية، بسبب عدم كفاية البيانات المتعلقة بالدوام في المدارس. وسوف يكون من المتوقع ان يختلف التسجيل والدوام حسب الجنس، وحسب الانتماء للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، والسكن. وعلى أية حال، لا تتوفر أدلة تجريبية لإثبات مثل هذا التوقع. فالتصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية، والتصنيفات الجغرافية في البيانات الادارية محدودة على أحسن الأحوال وغير منسقة مع مصادر التعدادات والمسوحات الأمر الذي يجعل مراقبة وتحليل التفاوتات من هذا القبيل أمرا بالغ الصعوبة.

٨٠- ويعتبر مقدار توفر البيانات الخاصة بالدوام في المدارس من المسائل الحاسمة، فالبيانات الخاصة بالدوام في تعدادات السكان يجري تجميعها على الصعيد الدولي بواسطة المكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة من استبيان خاص يتم ارساله عقب اجراء تعداد السكان في كل بلد الى المكتب الوطني المسؤول عن التعداد. وتنشر هذه البيانات في أعداد مختارة فقط من الحولية الديمغرافية التي تصدرها الامم المتحدة، في الفترات الزمنية والاختلافات والتسجيل المدون لدى المدارس والدوام حسبما تبلغ عنه الاسر(٢١). ولا يعرف الا القليل عن الاستخدامات الفعلية لهذه البيانات على المستوى القومي.

٨١- وعلى البلدان ان تعطي أولوية عالية للاضطلاع بنشاطات جمع بيانات عن الدوام في المدارس مبوبة حسب الجنس (النوع) على أساس نظامي وبتكرار أكثر، على ان تقارن هذه البيانات ببيانات التسجيل التي تجمع سنويا. ان الاحصاءات الخاصة بالدوام في المدارس مطلوبة، بصورة محددة، لغرض احتساب معدلات الدوام مبوبة حسب الجنس والبيئة والسكن للسكان من الفئة العمرية ٦-٢٤ سنة. كما ان المخططين على المستوى القومي يحتاجون لهذه البيانات لتشخيص ومراقبة الفجوات والتقدم المحرز في مجال الخدمات التعليمية. كما ينبغي ان تفصل معدلات الدوام بالمدارس حسب النوع والعمر، على مستوى أدنى، أي تبوب ايضا حسب مستوى مرحلة التسجيل بالمدارس (أي الابتدائية، والثانوية، والمراحل الأعلى التي تليها) وحسب فئات العمر المفردة، كلما كان ذلك ممكنا.

٢- التحصيل العلمي

٨٢- يعرف التحصيل العلمي بأنه «أعلى درجة او مرحلة من التعليم يتمها الشخص في النظام التعليمي في الدولة التي ينتسب اليها او في الدولة التي تلقى فيها التعليم» (٦٨، ص ١١). وعند قياس التحصيل

العلمي كثيرا ما تشير نقاط التمييز الدالة على توصيفاته الى أعلى درجة تم الحصول عليها، والى عدد سنوات الدراسة التي تم اكمالها ونوعها، وكذلك اى نوع الشهادة/الدبلوما التي تم الحصول عليها، وهلم جرا(٦٨، ص ٣٢). وتضع منظمة اليونيسكو جداول لأكبر عدد ممكن من الملاحظات وفقا لمراحل التعليم الست القياسية التالية(٦٨، ص ٣٢).

(أ) عدم الالتحاق بالدراسة في المدارس (عدم الالتحاق بالدراسة في المدارس على الاطلاق او لمدة تقل عن سنة واحدة)؛

(ب) عدم اتمام المرحلة الاولى (اتمام سنة واحدة على الأقل من التعليم الابتدائي ولكن دون تمام المرحلة الابتدائية)؛

(ج) اتمام المرحلة الاولى (اتمام المرحلة الابتدائية ولكن دون المواصلة الى التعليم الثانوي)؛

(د) الحلقة الاولى من المرحلة الثانية (دخول المرحلة الثانوية، بما في ذلك التلاميذ الذين أتموا المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)؛

(هـ) الحلقة الثانية من المرحلة الثانوية (دخول المرحلة العليا من التعليم الثانوي، بما في ذلك التلاميذ الذي لم يتموا المرحلة الثانوية والذين أتموا المرحلة الثانوية دون المضي الى دراسات أعلى من المرحلة الثانوية)؛

(و) التعليم العالي (دخول مرحلة التعليم العالي بما في ذلك اتمام مقرر كامل لدراسات أعلى من المرحلة الثانوية).

٨٣- وينبغي تبسيط هذا التصنيف وتوجيهه تماما الى الوفاء بحاجات تخطيط القوى العاملة. وبصفة أساسية، يهتم المرء بالتيقن من المعلومات التالية المتعلقة بالسكان الذي تبلغ أعمارهم ٢٥ عاما أو أكثر ممن هم خارج الدراسة:

(أ) فيما يتعلق بالمراحل التعليمية، كم هي نسبة من أتموا كل مرحلة من مراحل التعليم الابتدائي، الثانوي والعالي من الاناث الراشدات؟ والتصنيف الجاري للمرحلة هي ان تشمل الدخول فيها واتمامها على السواء؛

(ب) فيما يتعلق بسنوات الدراسة، ما هو عدد سنوات الدراسة التي قضتها الاناث الراشدات في الدراسة بالمدارس بصرف النظر عن اتمام مراحل/حلقات دراسية؟ ونظرا للاختلافات فيما بين البلدان في عدد السنوات التي تتألف منها كل حلقة، فان تسميات الحلقة الاولى، والحلقة الثانية وما الى ذلك لا تساعد كثيرا على صعيد حصر السنوات الفعلية للدراسة.

٨٤- ولذلك يقترح على وجه التحديد تطوير وتجميع احصاءات بشأن التحصيل العلمي بالنسبة للسكان من الاناث والذكور داخل البلد المعني بغية (أ) حالات اتمام الدراسة؛ و(ب) تحليل مدى فعالية النظم التعليمية. وتشير السلاسل الحالية للبيانات الخاصة بالسكان المتخرجين والتاركين للدراسة الى المرحلة والسنوات التي أتمها الأشخاص الذين تركوا نظام التعليم النظامي. ويجب ان تتضمن هذه البيانات المعلومات الآتية:

(أ) معدلات اتمام الدراسة حسب المرحلة التعليمية الواسعة بالنسبة للرجل والمرأة، أي نسبة الذكور والاناث الذين أتموا التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

(ب) عدد سنوات الدراسة التي جرى اتمامها بصرف النظر عن المرحلة المعينة التي تم الحصول عليها. ويتحاشى هذا المقياس المصاعب التي تقترن بامكانية المقارنة الدقيقة بين المجتمعات فيما يتصل بما يشكل المرحلتين الابتدائية والثانوية وهلم جرا.

٨٥- وتعد بيانات اتمام الدراسة مقياسا جيدا للمساواة أو عدم المساواة عموديا وأفقيا في التطور التعليمي بين الجنسين. فالبيانات من هذا القبيل تكون حساسة للفروقات بين الجنسين وهي فروقات ناشئة عن الانهماك في اعطاء أولوية أعلى لتعليم الأولاد واعطاء قدر أكبر من المسؤولية في الأعمال المنزلية ورعاية الاطفال للفتيات/الاناث في سن المراهقة(٤١).

٣- مواصلة التعليم

٨٦- من الطبيعي ان ترتبط مرحلة التعليم التي جرى اتمامها بقدرة الشخص المعني على البقاء داخل نظام التعليم والتقدم الى المراحل التعليمية الأعلى، ان موضوع اهتمامنا هنا هو قدرة السكان في سن الدراسة على البقاء داخل نظام التعليم. وفيما يتصل بالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٤ عاما، بما في ذلك كل من اشخاص الذين يواظبون على الدراسة النظامية والاشخاص الذين انسحبوا من نظام الدراسة النظامي، ينبغي ذكر ثلاثة مقاييس هامة لمواصلة التعليم:

(أ) حالات الاتمام ومعدلات الاتمام، أي عدد الذين يتمون مرحلة تعليمية ما كل عام ونسبتهم الى عدد المسجلين؛

(ب) معدلات البقاء، التي ستشير الى المرحلة التعليمية التي يمكن ان تثير فيها معدلات البقاء أقل قدر من المشاكل، وبالعكس إي في أية مرحلة تكون معدلات البقاء مثيرة لتسرب كبير محتمل؛

(ج) معدلات التحول، التي ستشير الى مرحلة التعليم التي يرجح عندها، أو لا يرجح، التقدم الى المرحلة التالية، أي من الابتدائي الى الثانوي، ومن الثانوي الى العالي، والتحولات الوسطى حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق(٢٣).

## ٤- تكافؤ الفرص التعليمية

٨٧- ثمة مظاهر قلق عديدة ازاء التفاوتات في النظام التعليمي بين الجنسين فيما يتعلق بالفرص وخيارات البرامج. ويمكن قياس المدى الذي تصل اليه المرأة في الحصول على فرصة متساوية مع الرجل فيما يتصل بالبرامج التعليمية، والخيارات التعليمية، والمستويات التعليمية، بالمقاييس التالية:

(أ) تكرار حالات الفصل حسب الجنس في العملية التعليمية، مشار اليه بعدد المدارس المخصصة لجنس واحد، مقابل عدد المؤسسات التعليمية القائمة على اختلاط الجنسين، وقيد الاناث في كل نوع من النوعين؛ و

(ب) غلبة التخصص التعليمي القائم على التباين بين الجنسين والتحيزات القائمة على أساس الجنس معبرا عنها بتطوير المقررات الدراسية في المدارس المخصصة لجنس واحد والمؤسسات التعليمية القائمة على اختلاط الجنسين.

٨٨- ويمكن مقارنة المدارس المخصصة للاناث فقط بالمدارس المخصصة للذكور فقط وكذلك مقارنتها بالمؤسسات التعليمية القائمة على اختلاط الجنسين فيما يتعلق بما يلي:

(أ) المقررات الدراسية المتاحة؛

(ب) الاختلافات في المناهج الدراسية؛

(ج) الاختلافات في الاحتياجات التعليمية ومعايير القبول والأداء والتخرج؛

(د) مدى توفر مجالات التخصص؛

(هـ) التحديد الصريح/الضمني لفئة التلاميذ/الطلبة الأذكياء الممتازين بالمدرسة؛

(و) مدى توفر المدارس المخصصة للفتيات، بالمقارنة مع مدارس الأولاد (أي: هل تتساوى نسب كل من مدارس الفتيات في القطاع الخاص او العام مع مدارس الأولاد؟).

٨٩- وفي اطار مجتمع المؤسسات التعليمية القائمة على اختلاط الجنسين يمكن قياس مدى انتشار الاختلافات بين الجنسين عن طريق استحداث احصاءات بشأن ما يلي:

(أ) الاختلافات في متطلبات القبول للفتيات والأولاد؛

(ب) الاختلافات بين الجنسين في توزيع القيد حسب ميدان التعليم؛

(ج) التحيزات القائمة على أساس الجنس في خيارات المناهج التعليمية، والمستويات والبرامج؛

(د) التخصص والتحديد الصريحان/الضمنيان لفئة التلاميذ الأذكياء الممتازين في المدرسة على أساس الجنس؛

(هـ) رسم صورة ملائمة/غير ملائمة للمرأة والفتاة في مواد التدريس[٢٤].

جيم- قياس أداء المرأة في مجالي التعليم والتدريب خارج نطاق نظام التعليم النظامي

٩٠- لم تستجب احصاءات التعليم للميول الجديدة التي تظهر في المجتمعات الناضية صوب المزيد من التركيز على التدريب خارج نطاق قطاع التعليم النظامي[٢٥]، الأمر الذي أدى الى اتساع نطاق برامج التعليم الأساسي للسكان ممن هم في سن التعليم ومن الراشدين خارج نطاق نظام التعليم النظامي، و(ب) انتشار برامج التدريب المهني الرامية الى توفير مهارات للراشدين غير المتميزين تعليميا يمكن استغلالها في تحقيق الكسب. ولا يلقى أي من هذين التطورين الهامين اهتماما في المقاييس الحالية للأداء التعليمي.

٩١- وفيما يتعلق الاناث من الراشدات، وبخاصة الاناث اللائي تخطاهن نظام التعليم النظامي، يمكن ان يمثل التدريب المهني انجازا هاما. ومن ثم فان هناك حاجة ماسة الى انشاء نظام لجمع البيانات بغية تحقيق الأهداف التالية:

(أ) توفير معلومات عن امكانية وصول المرأة الى البرامج المهنية، مع التركيز بصفة خاصة على القيود المفروضة على القبول بسبب السن، والسكن، والحالة الزواجية وما شابه ذلك؛

(ب) توفير معلومات عن المشاركة الفعلية للاناث في برامج التعليم الاساسي ومراكز التدريب على المهارات المهنية؛

(ج) تقيم المدى الذي وصلت اليه المرأة في تحقيق امكانية الوصول المتكافئة مع الرجل الى برامج التدريب التي توفر مهارات يمكن استغلالها في تحقيق الكسب وامكانية تطوير قابلياتها لكسب الدخول النقدية خارج الميادين المرتبطة بالاعمال المنزلية.

١- الإلمام بالقراءة والكتابة وبرامج التعليم الأساسي المتصلة به

٩٢- فيما يتصل بامكانية وصول المرأة الى برامج الإلمام بالقراءة والكتابة وبرامج التعليم الاساسي المشابهة والمشاركة فيها خارج نطاق التعليم النظامي، ثمة حاجة الى تجميع بيانات بشأن ما يلي:

(أ) التسجيل والدوام الجاريان؛

(ب) الحصول على تعليم سابق؛

(ج) حالات اتمام الدراسة؛

(د) مدة الدراسة؛

(هـ) الدراسة في مدارس مخصصة لجنس واحد فقط أو في مؤسسات تعليمية قائمة على اختلاط الجنسين؛

(و) الوعاء التعليمي، مثل:

'١' مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة؛
'٢' محو الأمية الوظيفية؛
'٣' التعليم الديني؛
'٤' الحساب؛
'٥' التدريب على مهارات العلوم المنزلية؛
'٦' التدريب على مهارات من أجل شغل وظائف وتحقيق دخل في نشاطات القطاع الحديث.

٢- تعليم وتدريب الراشدين

٩٣- نظرا لأهمية التعليم والتدريب خارج المدرسة وتعليم وتدريب الراشدين في تحسين شغل المرء لوظيفة، ينبغي تطوير مؤشرات لامكان وصول المرأة الى برامج من هذا القبيل وأدائها فيها، ويمكن ان تحدد تلك المؤشرات ما يلي:

(أ) التسجيل والدوام الجاريان؛

(ب) الحصول على تعليم سابق؛

(ج) حالات اتمام الدراسة؛

(د) مدة الدراسة؛

(هـ) المتطلبات الضمنية او الصريحة (من قبيل السن، والحالة الزواجية، والخلفية التعليمية)؛

(و) مستوى البرنـامج؛

(ز) محتوى البرنامج؛

'١' التدريب على مهارات العلوم المنزلية؛
'٢' التدريب على مهارات للقيام بنشاطات لتحقيق الدخل في القطاع التقليدي؛
'٣' التدريب على مهارات للقيام بنشاطات لتحقيق الدخل وشغل الوظائف في القطـــاع الحديث؛

(ح) ابراز الاختلافات على أساس الجنس عن طريق:

'١' البرامج التعليمية المخصة لجنس واحد او المتاحة للجنسين معا؛
'٢' الاستبعادية/التركيز على التدريب المتخص بأحد الجنسين.

٩٤- ان احصاءات تعليم الراشدين وبرامج التدريب حسب الحقل الدراسي، الخاصة بالمرأة، يمكـــن ان توفر مقاساً حساساً للميل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد ظل التدريب المتاح للمرأة تقليديـــا قاصرا على مجالات محددة تعطي المرأة أعمالا ذات مكانة دنيا وقدرة منخفضة عى تحقيق الكســـب، إي الفنون المنزلية، والحياكة، والحرف وما شابه ذلك. أما بالنسبة للرجل، فقد وفرت النظم مهارات يمكـــن تسويقها في مجالات صناعية/تقنية بسبب المعتقدات الجامدة حول عدم قدرة المرأة على التمشي مـــع الحرف والمهارات الميكانيكية وما يتصل بها من حرف ومهارات او عدم اهتمامها بتلك الحـــرف والمهارات(١٩، ٤٣).

دال- <u>قياس الصلة بين تعليم المرأة وعملها</u>

٩٥- توفر الاحصاءات المتعلقة بالتسجيل في المدارس والمواظبة على الدراسة بها معلومات عـــن العلاقة بين المعروض من الخدمات التعليمية واسكانية الحصول على التعليم. بد أنه لا يعرف سوى القليـــل عن أهمية الحصول على التعليم بالنسبة للخيارات المتاحة في حياة المرأة. فعلى سبيل المثال، على أي نحو يعزز تعليم وتدريب المرأة (امكانية تشغيلها على الصعيدين الفعلي والممكن(٢٦)؟ ان هذا يشكل مجـــالا جديدا تماما للبحث ينبغي استكشافه على أساس تجريبي قبل محاولة اعتماد نموذج منهجي لجميع أساليـــب جمع المعلومات.

٩٦- وقد يتوقع المرء ان يساهم عدم تعليم المرأة (بالنسبة لرجل) في وضعها غير المتميز في عمليـــة التوظيف، ما دامت المرأة لا تملك المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل. وعلاوة على ذلك، قـــد تتعرض المرأة للتمييز بعد دخول سوق العمل، كما في الحالات التي تمتلك فيها المرأة مميزات تعليميـــة مماثلة لتلك التي يمتلكها الرجل ومع ذلك تحرم من فرصة الوصول الى نفس الوظائف أو الأعمال. لذلـــك يتعين استكشاف هذه الاتجاهات.

٩٧- وثمة مجالات أربعة للبحث تتسم بأهمية بالغة في أية محاولة لقياس الصلة بين تعليم/تدريب المرأة وعملها، وتقييم المدى الذي تصل اليه الصلة بين التعليم والعمل في التعبير عن نفسها بصورة مختلفة بالنسبة لكل من المرأة والرجل. وفيما يلي هذه المجالات:

(أ) التوافق التجريبي بين المؤهلات التعليمية للمرأة والوظائف الفعلية التي تشغلها (أو التي شغلتها من قبل) وكيف يقارن ذلك بتجربة الرجل. فهذه العلاقة توفر احصاء لتعليم المرأة مبوبا حسب الوظائف الفعلية التي تستخدم فيها وتقيس نزعات التمييز في سوق العمل؛

(ب) التوافق بين التجربة الحالية لتعليم وتدريب المرأة وبين حاجات سوق العمل المحددة حاليا في البلد المعني، ومقارنة ذلك بالنسبة للرجل. فهذه العلاقة سوف تقيس امكانية تشغيل المرأة بأرقام تتناسب مع تشغيل الرجل؛

(ج) العلاقة بين تعليم وتدريب كل من الذكور والاناث وبين معدلات البطالة؛

(د) ادراك/تقييم المرأة لنوع التعليم و/أو التدريب الذي ساعدها تلقيه على الحصول على عمل وتحسين ايراداتها منه.

٩٨- بيد أنه يتعين، حتى يصبح من الممكن اختيار وتجميع مؤشرات ملائمة لهذه الاهتمامات، التغلب على مشاكل خطيرة تتعلق بالثغرات الحالية في البيانات وجوانب الغموض المنهجية، وفيما يلي بيان ببعض هذه المشاكل:

(أ) عدم كفاية البيانات الأساسية عن قوة العمل بين الاناث وهو ما ينجم عن التحيزات القائمة على أساس الجنس، والمغالطات باعطاء تقديرات أقل من الواقع عند الابلاغ عن المرأة النشطة اقتصاديا؛

(ب) صعوبة ايجاد مسوحات على مستوى البلدان تجريها أجهزة الاحصاءات الوطنية توفر بيانات متناسبة عن الخلفية التعليمية وسجل الاعمال السابقة. فالمسوحات على مستوى البلدان تتضمن معلومات مفصلة عن واحد منهما او الآخر ولكن من النادر ان توفر معلومات مفصلة عن كليهما؛

(ج) غيبة البيانات الخاصة بالعمالة موزعة في فئات وظيفية تفصيلية. فثمة قدر كبير من المعلومات الخاصة بسجل الاعمال السابقة لا يجري تسجيله بصورة منتظمة حسب الفئات الوظيفية التفصيلية، ولا تقدم جميع التعدادات تبويب متقاطع بهذا القدر من التفصيل. ولا بد من الحصول على معلومات مفصلة عن الاعمال المحددة التي يجري القيام بها من أجل ارساء روابط هادفة بين متغيرات التعليم والعمالة ووضع مقاييس للتمييز في ميدان التعليم وفي سوق العمل؛

(د) عدم وجود اسقاطات في بلدان معينة لهيكل حاجات سوق العمل مستقبلا، بغية قياس «امكانية» توفر فرص التشغيل للمرأة والرجل عند مقارنته بخبرة كل منهما السابقة والحالية في مجالي التعليم والتدريب؛

(هـ) عدم كفاية الاحصاءات الخاصة بالبطالة، الأمر الذي يجعل من الصعب قياس العلاقة بين التعليم والبطالة بصورة منتظمة. فغالبا ما تعتمد الحكومات على البيانات التي يتم جمعها في مكاتب العمل والوكالات الاخرى التي تخدم جزءا فحسب من قوة العمل الاجمالية، كأساس للتقدير الاستقرائي.

٩٩- ويكتسب موضوع البطالة والتعليم أهمية متزايدة نظرا لتوفر الدليل على ارتفاع معدلات البطالة عند المرأة(٤٤). نظريا، يمكن ان تكون العلاقة بين هذين المتغيرين سالبة (اذ تؤدي زيادة التعليم الى تحسين فرص العمالة)، أو موجبة (اذ يؤدي المزيد من التعليم الى خفض فرصة العمالة أمام الأفراد) أو خطا منحنيا (اذ يرتفع معدل البطالة عند اتمام مرحلة التعليم الثانوي ولكنه ينخفض بالنسبة لخريجي الجامعات ويمكن ان يختلف أي من هذه الانماط بدرجة كبيرة حسب الجنس. وقد تكون الاختلافات مصطنعة في جانب منها بسبب ما يشوب عملية الابلاغ من تحيزات بصورة منتظمة. وقد يكون من المحتمل الابلاغ عن حالات أقل من العدد الحقيقي بالنسبة للبطالة عن المرأة التي حصلت على قسط وافر من التعليم وبين العمال ممن لم يحصلوا على قدر وافر من التعليم الأمر الذي ينبغي للبحث التجريبي ان يحدد مداه.

## ثالثا- النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في قوة العمل

١٠٠- يجري في هذا الفصل النظر فيما يترتب على القرار المتعلق باحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا، والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ من آثار، كما يستند الى التوصيات المتعلقة باستخدام منهجية تقوم على تجميع مجموعات من البيانات كنهج بديل لجمع وعرض بيانات قوة العمل(٢٠، ٢١، ٢٣). وفي بعض الحالات ينظر الفصل في نهج مختلف عن النهج الذي اعتمده المؤتمر، فالمناقشة في هذا الفصل تدور بصورة اساسية حول القضايا المرتبطة بقياس العرض الفعلي للعمل بين الاناث فيما يتعلق بعدد الاناث اللواتي يمارسن العمل حاليا أو عادة، بما في ذلك اللواتي يعانين من العمالة الناقصة. كما تجري مناقشة القضايا المرتبطة بالبطالة، وهي بعد آخر للعرض في مجال العمل.

### ألف- توصيات دولية منقحة بشأن احصاءات العمل

١٠١- لم يتمكن الاطار النظري التقليدي ونظم جمع البيانات المستخدمين في قياس النشاطات المنتجة وسلوك قوة العمل على أساس قرارات منظمة العمل الدولية الصادرة عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٦ بشأن احصاءات قوة العمل[٢٧]، من الإلمام بصورة كافية بالاسلوب الخاص الذي يميز ارتباط المرأة في الاقتصادات النامية بعالم العمل. وكان أثر ذلك هو التقليل من مقدار حاجة المرأة للعمل والتقليل من قيمة مساهمتها في الاسرة وفي الاقتصاد الوطني. وكان القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل حريصا للغاية على تصحيح هذه النزعة. والواقع انه يتعين الاهتمام بوضع التوصيات الجديدة موضع التنفيذ في النظم الاحصائية اذا اريد الحيلولة دون تحول النزعة القوية التي كانت سائدة في الماضي للتهوين من مقدار مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني الى مغالاة في حجم النسبة النشطة اقتصاديا من السكان الاناث.

١٠٢- ويصحح القرار الصادر في عام ١٩٨٢ عدة مجالات كانت تشهد فيما سبق تحيزات جوهرية على أساس الجنس في حصر قوة العمل في التعدادات والمسوحات على الصعيد الوطني[٧٩]. وانطلاقا من قراري ١٩٥٤ و ١٩٦٦، يأخذ قرار ١٩٨٢ بما يلي:

(أ) نهجين لقياس السكان النشطين اقتصاديا، أولهما يستند الى حالة النشاط الحالي والثاني الى حالة النشاط المعتاد. وبينما يقوم النهج الأول على أساس فترة مرجعية قصيرة (اسبوع واحد أو يوم واحد)، يحدد الثاني حالة العمالة أو البطالة على أساس الجزء الرئيسي من الفترة الأطول المحددة (على سبيل المثال: الشهور الاثنى عشر السابقة). ومن المتوقع ان يؤدي استخدام هذه الفترة المرجعية الاطول الى الإلمام بدقائق نشاط المرأة الموسمي والمتقطع في قطاعي سوق العمل الزراعي والعمل غير الرسمي على نحو أفضل مما يمكن ان يحققه مقياس بسيط قائم على أساس حالة النشاط الحالي[٢٨]؛

(ب) نهج معدل لقياس البطالة في حالات محددة، على أساس تخفيف معيار «البحث عن عمل» المستخدم في التعريف الموحدللبطالة ومن ثم الاعتماد بصورة جوهرية على معيار «مدى الاستعداد

للعمل». وسوف يترك لكل بلد تطبيق المعيار الاخير وفقا للظروف الوطنية. ففيما سبق، كان المعيار الاول فقط من هذين المعيارين هو الذي يطبق، فمعيار «البحث عن العمل» غير ملائم دائما للتطبيق في الاقتصادات النامية، وعلى الأخص فيما يتصل بالمرأة، نظرا لأن القنوات الرسمية كالتوجه الى المكاتب الحكومية، وتقديم الطلبات بصورة رسمية، والتسجيل لدى مكاتب العمل وما شابه ذلك ليست أساليب واسعة الانتشار او تستخدم بالضرورة في الحصول على عمل(٢٩)؛

(ج) تحديد عملي للعمالة الناقصة غير المنظورة يستعاض به عن جزء من توصيات قرار عام ١٩٦٦. اذ تحدد العمالة الناقصة غير المنظورة بمعيار العلاقة بين العمالة والدخل. بيد أن قرار عام ١٩٨٢ لا يوصي بأية مقاييس احصائية لهذه العلاقة، والأمل معقود على ان تكشف الدراسات التحليلية للعمالة الناقصة غير المنظورة بناء على هذه الأسس بصورة اكثر دقة، عن حجم مشكلة العمالة الناقصة بين الاناث. ذلك ان تطبيق معيار العمالة الناقصة غير المنظورة وحده ليس في صالح المرأة لأن المرأة تحرص على ان تسجل بوصفها تعمل كل الوقت أكثر من الرجل استنادا الى طول ساعات العمل، ومع ذلك فان الدخل الذي تحققه المرأة أقل من المستويات المقررة. ودون النظر الى متغير الدخل، يجري التقليل من قدر العمالة الناقصة بين الاناث، ويساء تفسير توزيع العمالة الناقصة حسب الجنس(٧٠، ص ٤٣)؛

(د) ادراج جميع السكان من الذكور والاناث العاملين لحسابهم الخاص وكعاملين في أسرهم بدون أجر، بشكل واضح، والذين تعتبر الاساليب التي كانت متبعة حيالهم من قبل غير ملائمة في كثير من الاحيان، ومن ثم تصحيح الميل في بعض الحالات الى الربط بين قوة العمل والحاصلين على أجور ورواتب فقط. وبناء على ذلك فان مفهوم العاملين لحسابهم الخاص كما هو قائم الآن مناسب لادراج العاملين في أسرهم دون الحصول على أجر والمنتجين في ظل زراعة الكفاف الذين يفون بالحد الأدنى نفسه من متطلبات العمل، وهو ساعة واحدة، ويحصلون على أجور ورواتب ويشكل انتاجهم اسهاما هاما في اجمالي استهلاك الاسرة، في قوة العمل(٣٠).

١٠٣- واستنادا الى هذه الخلفية، نناقش أدناه مقاييس العرض الفعلي للعمل بين الاناث.

باء- <u>قياس ووصف العرض الفعلي للعمل بين الاناث</u>

١٠٤- من الضروري استحداث مؤشرات حساسة لقياس ووصف العرض الفعلي للعمل بين الاناث للأغراض الثلاثة التالية:

(أ) حصر موارد قوة العمل بين الاناث المتاحة لانتاج السلع والخدمات؛

(ب) فهم الموقع الهيكلي للمرأة في نظام سوق العمل؛

(ج) البحث في العلاقة بين عمل المرأة ودخلها، حيثما يكون ذلك ملائما لغرض تقدير حجم المعاناة الاقتصادية للمرأة.

١٠٥- وهناك عدة تعديلات يتعين اجراؤها في نظم جمع البيانات على مستوى التعدادات والمسوحات والمقابلات المفتوحة، باعتبار ذلك شرطا لازما لتحقيق هذه الاهداف. وسوف تشير المناقشة التالية أدناه الى حيثما تنطبق التعديلات سواء في التحليلات الخاصة بالتعدادات، أو مسوحات قوة العمل، أو الدراسات المتعمقة.

١- اجمالي الزمن الفعلي المستغرق في العمل

١٠٦- فيما يتعلق بموارد العمل المتاحة بين الاناث لانتاج السلع والخدمات، من المهم تثبيت العلاقة الخاصة التي تقوم بين الاشخاص وبين نشاط اقتصادي ما.

١٠٧- وهناك حاجة الى التمييز في نموذج التعداد بين «عمل المرأة المنتج المتاح في لحظة زمنية معنية» (مشارا اليه بالفترة المرجعية القصيرة الأمد) و «عدد الاناث المستعدات للمساهمة في عملهن لانتاج سلع وخدمات». هذا التمييز يتحقق الى حد ما بادراج أسئلة عن العمل/النشاط الحالي والمعتاد. بيد أنه من المهم تعيين فترة زمنية أقل كحد أدنى للاضطلاع بنشاط اقتصادي كمعيار لتحديد الاستعداد الفعلي لقوة العمل بين الاناث في قطاع ما أو في فئة وظيفية. ومن ثم يجب طرح سؤال اضافي في مسوحات قوة العمل بغية الحصول على مقياس موثوق به للزمن التقريبي من حيث، على سبيل المثال، عدد الاسابيع وعدد الساعات في الاسبوع الواحد، الذي أمضته المرأة في عملها المعتاد على مدى الشهور الاثنى عشر الماضية وخلال مواسم مختلفة(٣١).

٢- التصنيفات المتعلقة بالوضع في مجال العمالة

١٠٨- هناك حاجة الى تحديد موقع المرأة في نظام الانتاج عن طريق توسيع وتفصيل الفئات المتعلقة بالوضع في مجال تصنيف العمالة. وينبغي ايلاء تركيز خاص على قياس اندماج المرأة أو هامشيتها في قوة العمل. وينظر فيما يلي في قياسين:

(أ) قدرة العامل على الكسب

١٠٩- ينبغي، بغية تبيان القدرة على الكسب للعاملين على حسابهم الخاص في قوة العمل، التمييز منذ البداية في فئة العاملين على حسابهم الخاص في أدوات التعدادات والمسوحات بين من يتلقون الدخل والعاملين في الاسرة بدون أجر. فسوف يكشف هذا التمييز، وخاصة في حالة المرأة، عن مدى هامشية العامل وسوف يعطي بعدا واحدا للعلاقة بين الدخل والعمالة.

(ب) الوضع في مجال تصنيف العمالة

١١٠- ينبغي النظر في الاضافات التالية الى الوضع القياسي في تصنيف العمالة، التي يمكن ادخالها في نماذج التعداد والمسح:

(أ) العامل الذي يحصل على أجر/مرتب:

'١' في الحكومـــة؛
'٢' في مشاريع القطاع العام؛
'٣' في مشاريع القطاع الخاص؛

(ب) صاحب العمـــل؛

(ج) أصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص (دون مساعدة عمال آخرين)؛

(د) العامل الذي يعمل داخل الاسرة دون ان يحصل على أجر؛

(هـ) عضو الجمعية التعاونية للمنتجين؛

١١١- وعلاوة على ذلك يقترح ما يلي:

(أ) ينبغي تمييز ما يلي في المسوحات المتعلقة بالعاملين لحسابهم الخاص:

'١' المرأة التي تمارس نشاطات تجارية بالجملة أو التجزئة؛
'٢' المرأة التي تعمل في انتاج خدمات أخرى؛
'٣' المرأة التي تعمل في انتاج سلع؛

(ب) ينبغي توخي الدقة في استخدام فئة العمال العاملين داخل الاسرة الذي لا يتقاضون أجـــرا. فقرار عام ١٩٨٢ يدعو الى ادراج جميع العاملين داخل الاسرة الذين لا يتقاضون أجرا ممن يستوفون الحـــد الأدنى اللازم وهو ساعة واحدة. في فئة العاملين على حسابهم الخاص. وقد أثارت هذه التوصية بعـــض القلق حيث أنها يمكن ان تؤدي في بعض البلدان الى ادراج كل سكان الريف من الاناث تقريبا في قوة العمـل، الأمر الذي يؤدي بصورة مصطنعة الى تضخيم احصاءات المرأة العاملة، على الرغم من ان هذا لم يثبت بعـد من الناحية التجريبية. ولذلك من المهم ان نضمن قيام معيار الادراج على الجانب المنتج للعمل الـــذي يساهم به العمال الذين لا يتقاضون أجرا في عملية الانتاج بوصفه يختلف عن مهام الأسرة.

٣- <u>حالة العمالة في النشاطات الزراعيـــة</u>

١١٢- هناك حاجة أيضا الى أن نحدد في الفئات الخاصة بالعمالة حالة المنتجين الزراعيين التي تميـــز أشكال العلاقة بين المرأة والأرض التي تزرعها. ولهذا الغرض جرى النظر في المجموعات الفرعية التاليـــة للتصنيف الدولي للحالة العملية في الاستخدام، ضمن أمور أخرى، بواسطة المؤتمر الدولي التاسع لخبـــراء احصاءات العمل، ولكن لم يتم اعتمادها رسميا(٢٢، ص ٣٦ و٣٧):

(أ) فيما يتعلق بأصحاب العمل في النشاطات الزراعية:

'١' الملاك - المستأجرون؛
'٢' المستأجرون؛
'٣' المحاصصون الزراعيون؛

(ب) فيما يتعلق بالعاملين لحسابهم الخاص في النشاطاتالزراعية:

'١' الملاك - المستأجرون؛
'٢'المستأجرون؛
'٣' المحاصصون الزراعيون.

ولن تحدث تقسيمات فرعية أخرى للعاملين في النشاطات الزراعية.

٤- القطاع غير المنظم

١١٣- ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتوضيح العلاقة بين المرأة والقطاع غير المنظم لسوق العمل وكيفية اختلافها عن علاقة الرجل بذلك القطاع. ولم يتناول المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل هذه القضية على نحو مباشر، كما ان الاساليب الحالية المتصلة بجمع وتحليل نتائج التعدادات لا تساعد على توضيح تلك العلاقة. ولا تساعد تصنيفات الصناعات والمهن المعمول بها حاليا عى تمييز العديد من نشاطات القطاع غير المنظم التي تشتغل بها المرأة. وسوف يكون تنقيح التصنيف القياسي الدولي للمهن خطوة رئيسية صوب تفصيل هذه الانواع من النشاطات بدقة. بيد ان الانتهاء من وضع تصنيف جديد سوق يستغرق بعض الوقت، وسوف يكون من الضروري أولا اجراء أبحاث متعمقة فيما يتصل بالسمات الخاصة لنشاطات كل من المرأة والرجل في القطاع غير المنظم وذلك من أجل تأمين جعل التصنيف المنقح القطاعات غير المنظمة والصغيرة من الاقتصاد وامكانية تطبيقه عليها.

١١٤- وفيما يتعلق بالمستقبل القريب، يرى ضرورة ان تميز أدوات المسح بين نشاطات كل من القطاعين المنظم وغير المنظم بالحصول، على سبيل المثال، على معلومات عن حجم المؤسسة، وكذلك نشاطها، وخاصة فيما يتصل بالعاملين في الصناعة[٣٢]. وكخطوة تقريبية أولى، يمكن تصنيف المنشآت في مجال الصناعة على النحو التالي:

(أ) الصناعات الصغيرة: أقل من ١٠ عمال (غير منظم)؛
(ب) المؤسسات الصغيرة: ١٠-١٩ عاملا (غير منظم أو منظم)؛
(ج) المؤسسات المتوسطة: ٢٠-٩٩ عاملا (منظم)؛
(د) المؤسسات الكبيرة: ١٠٠ عامل أو أكثر (منظم).

جيم- قياس ووصف الذين يعانون من العمالة الناقصة

١- مشكلة قياس العمالة الناقصة

١١٥- من الناحية النظرية، ارتبطت مشكلة قياس العمالة الناقصة من عدة جوانب بما يلي: (أ) صعوبة وضع خط فاصل بين العمالة الكافية والعمالة الحدية؛ (ب) وجود جوانب عدم اتساق في تطبيق المعايير المختلفة لتحديد «الاستخدام غير الكامل للعمال»؛ و(ج) وضع معدل تكافؤ بين البطالة والعمالة الناقصة.

١١٦- وقد بذلت محاولات عدة لقياس العمالة الناقصة، وبصفة خاصة القطاع المنظور منها، باستخدام اطارين منهجيين: الأول يقوم على مدخل استخدام العمالة؛ والثاني. وهو مدخل أحدث، يقوم على مقدار الانتفاع من وقت العمل المتاح. وقد تعرض مدخل استخدام العمالة للنقد نظرا لأنه يجمع في مقياس واحد بين ثلاثة عناصر مختلفة لا تترابط فيما بينها بالضرورة، وهي الدخل المنخفض (الانتاجية)، اعتبارات المدخلات (أدنى مدة زمنية) وعدم التناسب بين التعليم والعمالة.

١١٧- وينبغي للقرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل، الذي يميز بين العمالة الناقصة المنظورة والعمالة الناقصة غير المنظورة، ان يساعد على توضيح ما يتعين قياسه من الناحية العملية بصورة دقيقة. ففي قياس البعد غير المنظور، ينبغي التركيز الآن على العلاقة بين العمالة والدخل. اما البعد المنظور فيشمل جميع العاملين «ممن يضطرون للعمل أقل من الدوام العادي للعمل المحدد لذلك النشاط ويسعون أو يبدون استعدادهم للقيام بعمل اضافي أثناء الفترة المرجعية»(٢٣). وعلى الرغم من ان قياس العمالة الناقصة المنظورة أيسر من قياس العمالة الناقصة غير المنظورة، فان قياس البعد غير المنظور يتوقع له ان يثير صعوبات تتعلق بالمرأة الريفية، وخاصة المرأة التي تعمل لحسابها الخاص او تعمل في الاسرة دون الحصول على أجر. فقد يكون من الصعب في هاتين الفئتين تحديد مدى استعداد المرأة للقيام بعمل اضافي.

١١٨- وقد أدت التجربة - القائمة على أساس الاستجابات التي تم الحصول عليها من الاناث اللائي أجريت معهن مقابلات في مسوحات لم تميز بوضوح بين العمالة الناقصة المنظورة والعمالة الناقصة غير المنظورة كما حددتا في قرار عام ١٩٨٢ - أدت حتى الآن الى تحديد عدة مشاكل في الابلاغ عن المدى الذي وصلت اليه معاناة المرأة من العمالة الناقصة. وعلى سبيل المثال:

(أ) ليس هناك تطابق بين عدد الساعات التي يستغرقها العمل وبين الدخل المتحصل، وخاصة في حالة المرأة. فمن حق المرأة أكثر من الرجل أن تسجل «كمشتغلة طول الوقت» استنادا الى طول ساعات العمل، ومع ذلك فان الدخل الذي تحصل عليه هو دون المستويات المقررة. وستؤدي تقديرات العمالة الناقصة، ومعاملات التكافؤ بين البطالة والعمالة الناقصة فقط على أساس عدد الساعات التي يستغرقها العمل دون مراعاة الدخل، الى تصوير حالة العمالة الناقصة بين الاناث في حجم أقل من الواقع كما ستعطي تفاصيل مطلة للبطالة الناقصة حسب الجنس(٧٠، ص ٤٣)؛

(ب) غالبا ما تكون الرغبة المعبر عنها في القيام بعمل اضافي غير مرتبطة بعدد الساعات التي يستغرقها العمل، مقاسة بمعيار النشاط الاقتصادي. فمن ناحية، وجد في بعض الحالات ان عمالا يقضون ٦٠ ساعة أو أكثر في العمل أعربوا عن الرغبة في القيام بعمل اضافي، ومن ناحية اخرى، لا يرغب العمال الذين يقضون ساعات قليلة في العمل مقابل اجر في القيام بعمل اضافي بصفة دائمة. فقد يشتغلون ساعات قليلة بسبب ارتباطات اخرى غير اقتصادية او قد يتوفر لديهم مصادر اخرى للدخل.

١١٩- كما كانت هناك مشاكل تتعلق بمدخل الوقت المتوفر للاستخدام تمس حقوق المرأة. وقد أسفرت تلك المنهجية عن استجابات غير موثوق بها، وذلك على النحو التالي:

(أ) تنزع المرأة الى ابلاغ عدد أقل من العدد الفعلي للساعات التي قضتها في العمل، هو خطأ يمكن ان يعزى في جانب منه الى تعريف العمل المعتمد في المسوحات وفي جانب آخر الى عدم اعتراف المرأة بذاتها ككائن اقتصادي؛

(ب) يقوم المستجيبون بالتفويض، وخاصة عندما تجري المقابلة في الاسرة مع ذكر بدلا من أنثى، باساءة ابلاغ الوقت الفعلي الذي تستغرقه المرأة في العمل، اما عن قصد (لأسباب ثقافية) أو لأنهم يجهلون العمل الفعلي الذي تقوم به المرأة(٤٤).

## ٢- مقترحات لتحسين قياس حالات العمالة الناقصة

١٢٠- يتسم القياس الدقيق لحجم وسمات قوة العمل التي تعاني من العمالة الناقصة، من الذكور والاناث معا، بالتعقيد، كما ان من الصعب بصفة عامة، الحصول على البيانات اللازمة. ويمكن ان توفر معلومات المسوحات تقديرا تقريبيا أوليا لما يلي: (أ) حجم المشكلة، (ب) السكان الأكثر تأثرا بها، و(ج) أنواع النشاطات الاقتصادية التي تكون فيها العمالة الناقصة منظورة أكثر من سواها. ومن الصعب على وجه الخصوص تقدير العمالة الناقصة غير المنظورة لأنه من الضروري، من أجل اثبات العلاقة بين الدخل والعمالة، ليس فقط الحصول على بيانات الدخل، بل أيضا التحكم في التعليم، والسن، والخبرة العملية، والانتاجية، والطلب في سوق العمل.

١٢١- وفي اطار ما هو ممكن عمليا يقترح الآتي بالنسبة لدراسات المسوحات:

(أ) تطبيق مدخل الوقت المتوفر للاستخدام، تصحيحا للمشاكل المذكورة أعلاه فينبغي جمع المعلومات عن الساعات التي استغرقها العمل بالنسبة لفترة مرجعية قصيرة وعن عدد الايام المستغرقة في العمل على طول فترة مرجعية طويلة. وينبغي تمييز الانتاج من أجل الاستهلاك الخاص (العمل في ظل الزراعة في مستوى الكفاف) عن الاعمال الاخرى سواء مقابل أجر أو من أجل الربح. ويوفر البعد الخاص بالفترة الزمنية مقياسا مركبا لكل من العمالة الناقصة والبطالة في الوقت الحاضر. وكون ان الفترة المرجعية المحددة باسبوع واحد يمكن تقسيمها الى سبعة ايام من شأنه ان يوفر سبع ملاحظات لكل شخص، مما ينجم عنه دجة اكبر من الاستقرار والدقة على وجه التجميعات؛

(ب) تكملة معيار الوقت المتوفر للاستخدام بنهج يقوم على تحديد الدخل، في ضوء ما أشير اليه من عدم وجود تطابق بين الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل وما تحصل عليه من دخل نتيجة ذلك العمل؛

(ج) توسيع نطاق مسوحات قوة العمل لكي تشمل مجالات للبحث تجعلها أداة أكثر حساسية فيما يتصل بوصف البطالة والعمالة الناقصة لدى المرأة. ويمكن ان تحقق المسوحات الواسعة النطاق ذلك عن طريق ما يلي:

'١' تقييم أنماط العمل بالرجوع الى الخبرة العملية الحالية والسابقة (بيانات السلوك)؛

'٢' السعي للحصول على استجابات موضوعية بشأن رغبة المرأة في العمل وقدرتها عليه (بيانات الأفضلية المذكورة)؛

'٣' المراعاة الصريحة لعمل المرأة في النشاطات التي تجري في ظل الزراعة في مستوى الكفاف وتحمل مسؤوليات نشاطات الاسرة غير الاقتصادية، مثل الانجاب، والعناية بالاطفال، وتنظيف المنزل واعداد الوجبات للأسرة.

ويمكن لهذه المعلومات ان تميز بصورة أكثر ايجابية بين كل من فئة «الذين يعانون من البطالة بصورة سلبية»، وفئة «حالات العمالة الناقصة»، وفئة «العامل الذي ثبطت عزيمته»؛ ويمكن ان تساعد تلك المعلومات عى تحديد العمالة الناقصة المنظورة؛ وتوفر مؤشرا أوضح عما اذا كانت حالة المرأة كعاملة لبعض الوقت هي حالة متحققة بالاختيار (وهو اقتناع سائد على نطاق واسع) أو ما اذا كانت حالة مفروضة عليها بسبب مركزها الهامشي في سوق العمل.

دال- <u>العلاقة بين العمالة والدخل</u>

١٢٢- تفترض النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل ان العمل ضروري في مجال قياس العلاقة بين العمالة والدخل. وفي هذا المجال، تضطلع منظمة العمل الدولية بدراسة جديدة، ولكن ثمة حاجة أيضا الى قدر كبير من العمل والاسهامات من جانب المكاتب الاحصائية الوطنية.

١٢٣- ويتسم هذا الموضوع بأهمية قصوى فيما يتصل بتطوير مؤشرات تتعلق بالمرأة. وهناك حاجة ماسة الى الأخذ بمقاييس تعكس الاسلوب الذي يحدد العلاقة بين الفرص الاقتصادية المتاحة هيكليا للمرأة وبين دورها ومسؤولياتها الاقتصادية المتنامية من أجل بقاء العائلة. ويمكن النظر في عدد من الأساليب:

(أ) ادخال فترة مرجعية طويلة (١٢ شهرا) في التعدادات والمسوحات مستقبلا، الأمر الذي سيسمح بوضع صورة أكثر اكتمالا للدخول المحققة من العمل على مدى فترة زمنية، وهو ما لا يتسنى تحقيقه مع وجود فترة مرجعية طولها اسبوع واحد فقط؛

(ب) الاستفادة من المسوحات الدورية للأسر/قوة العمل بغية الحصول على معلومات حديثة ومنتظمة بشأن:

'١' استقرار عمل المرأة وايراداتها؛
'٢' تقديرات الدخل والانفاق؛
'٣' مدى الصعوبة الاقتصادية مقاسة بالربط بين ظروف العمالة والايرادات؛

(ج) الشروع في دراسات متعمقة بين المجموعات السكانية الصغيرة في بيئات اجتماعية تتسم بأنماط اقتصادية وأنماط دخل مختلفة. ويمكن استكشاف بعض من الموضوعات التالية في تلك الدراسات:

'١' طبيعية العمل الذي تقوم به المرأة من حيث دوريته، ودوامه، وموسميته؛

'٢' مركز المرأة العاملة (كعاملة مقابل أجر، كصاحبة عمل، كعاملة مقابل راتب، كمشتغلة لحسابها الخاص، وهلم جرا)؛

'٣' أسلوب الدفع (نقدا، عينا)؛

'٤' المبالغ المتحققة (لكل فترة زمنية، عن القطعة وما شابه ذلك)؛

(د) ادخال عنصر خاص بتحديد الدخل عن كل نشاط ترد بيانات عن اشتغال المرأة به بصورة اقتصادية في منهجية الوقت المتوفر للاستخدام.

١٢٤- وسوف يؤدي الجمع بين بعدي الوقت والدخل الى الحصول على مقياس لقدرة المرأة على تحقيق دخل يكون أفضل من التقديرات القائمة على حساب مجموع الساعات التي تقضيها المرأة في العمل على أساس شهري.

## رابعا- الدخل وتوزيعـــه

١٢٥- أكدت المحاولات الأخيرة لتحسين احصاءات توزيع الدخل عن طريق مسوحات الأسر على (أ) دمج مسوحات الدخل والانفاق في برنامج دائم لمسوحات الاسر، و(ب) قياس أفضل لأنواع محددة من الدخـــل (خاصة الدخل العيني)[٣٣]. وفي بعض البلدان (بوتسوانا وسري لانكا، على سبيل المثال) يقسم قطاع الاسـر وفقا لمعايير اجتماعية اقتصادية لاستخدامه في مصفوفات الحساب الاجتماعي في الحسابات القوميـــة. وتبدأ تحليلات الدخل الخاصة في التركيز بمزيد من التفصيل على كيفية تحديد توزيع الدخل وكيفيـــة ارتباطه بالمهنة. وتبذل جهود متزايدة لقياس عناصر الدخل ودخل من يحققونه كأفراد على وجـــه التحديد. وبنوع خاص، يتطلب جمع احصاءات عن دخل المرأة قياس دخل الفرد.

١٢٦- وتهتم المبادىء التوجيهية المؤقتة للامم المتحدة المتعلقة باحصاءات توزيع الدخل[٤٩] بدخـــل الأسر أساسا، الا أنها توصي إيضا باستخدام الفرد كوحدة احصائية في تسجيل الدخل، متى كان ذلـــك ممكنا. وتعترف المبادىء التوجيهية في الوقت نفسه بأن تسجيل دخل الفرد قد يواجه مشاكل عندما تكـون المشاريع والممتلكات غير المندمجة مملوكة ملكية مشتركة. وبسبب هذه المشاكل لم تتضمن مسوحـــات الدخل معلومات تتعلق بدخل المرأة. ولم يتم بعد التعمق في قياس دخل المرأة وتإثير ادراج دخلها فـــي قياسات دخل الاسرة الكلي وفي توزيعات الدخل فيما يتعلق بالعد الكلي للسكان. على ان الاهتمامـــات الحالية بتطوير الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بغية وصف دروها ومسؤولياتهـــا الاقتصادية المتغيرة قد أدت الى المطالبة بتقسيم بيانات الدخل حسب النوع وبذل جهود خاصة في مجـــال مسوحات الدخل لتحديد دخل المرأة في الاسرة. ويساهم توفر مثل هذه البيانات بصورة ايجابية في دقـــة احصاءات توزيع الدخل.

١٢٧- ويشكل تقدير دخل المرأة مشكلة خاصة في الاقتصادات النامية. فأولا، هناك تقديرات متضاربـة للدخول المحققة وارتباك في تحديد مصادر الدخل والدخل العيني، وصعوبات مفاهيمية في التحقق من آثـار متغيرات امكانية الحصول على الدخل والملكية وفي تحديد قيمة الانتاج من أجل الاستهلاك الخاص. ثانيـا، غالبا ما عانى تسجيل دخل المرأة من استعمال مفاهيم ومنهجيات مسحية تركز على الاسرة بوصفها وحـدة تحليل الدخل والرفاهية. ثالثا، قد يكون هناك سوء ابلاغ واع أو عفوي عن الدخل من جانب المـــرأة أو المستجيبين بالنيابة، والذين قد يشددون على النشاطات الاقتصادية لأصحاب الدخول من الذكور ومن ثـــم يهملون الابلاغ بشكل مناسب عن عمل وانتاجية ودخل الاناث ممن يحققن ايرادات. ورابعا، غالبا ما تكـــون المسوحات خاطئة في افتراض ان الدخل النقدي وحده مقياس جيد للرفاية، متجاهلة أهمية المبادلات غيـــر النقدية في الزراعة والدور الحاسم لمثل هذه المعاملات في الحياة الاقتصادية للأسرة[٥٠].

١٢٨- ويتناول الفرع ألف قياسات الدخل التي تأخذ في الحسبان بدرجة كافية مساهمات المرأة. ويولـى تركيز خاص على الدخل الناجم عن النشاطات بمستوى الكفاف (أي الانتاج من أجل الاستهلاك الخاص). وفـي الفرع باء، تناقش التدابير اللازمة لوصف التحكم في استخدام الدخل. وفي النهاية، تحدد في الفرع جيـــم العوامل التي تؤثر على تحقيق الدخل خاصة امكانية الحصول على الموارد الانتاجية، وملكيتها والسيطـــرة عليها.

ألف- بعد الدخـــل

١٢٩- هناك أربعة مجالات ذات أهمية خاصة يمكن تطوير وجمع احصاءات مناسبة عنها لقياس دخـــل المرأة. وهذه المجالات مدرجة أدناه:

(أ) قياس الدخل الفردي للمرأة: هذه المعلومات لازمة لرسم منحنى توزيع الدخل المحـــدد للمرأة، والذي يمكن ان يقارن بمنحنى توزيع الدخل المحدد للرجل، وذلك لتحديد التفاوتان بين الجنسيـــن في الدخل؛

(ب) قياس مساهمة المرأة في اقتصاد الاسرة ورفاهيتها: فسوف تتيح هذه المعلومات امكانيـــة تحليل الاهمية النسبية لدخل المرأة في رفاهة الأسرة؛

(ج) قياس مستويات دخل المرأة التي ترأس الأسرة وللأسرة التي ترأسها المرأة: فالدخـــل الفردي للمرأة التي ترأس الأسرة يجب ان يقارن بالدخل الفردي للمرأة التي ليست ربة لهذه الأســـرة، وبالدخل الفردي للذكر الذي هو رب الأسرة، ويجب مقارنة مستوى دخل الاسرة التي تكون المرأة ربة لها بدخل الاسرة التي يكون الرجل رباً لها؛

(د) قياس الدخل الناجم عن الانتاج من اجل الاستهلاك الخاص.

وفي أدناه مناقشة لكل مجال من هذه المجالات الأربعة.

١- قياس الدخل الفردي للمرأة

١٣٠- بينما يقاس الدخل على أساس عناصر الدخل الذي يحصل عليه الافراد والاسر، فان بنود الدخـــل التي يتعين أخذها في الحسبان في دراسات الدخل الشخصي وتوزيعه أبعد من ان تكون واضحة. وتستخـــدم البلدان المختلفة مفاهيم مختلفة عن الدخل في مجموعاتها الاحصائية. على أن مبادىء الامم المتحـــدة التوجيهية[٤٩] تحدد بوضوح عناصر الدخل التي يمكن للبلدان استخدامها لتطوير احصاءات الدخل. وهـــذه المبادىء التوجيهية تستند الى نظام الحسابات القومية ونظام موازين الاقتصاد القومي وتعتبر منسجمـــة معهما، قدر الامكان.

١٣١- وتستمد المرأة وكذلك الرجل الدخل نقدا وعينا من مجموعة متنوعة من المصادر: الايـــرادات المباشرة، والممتلكات والاستثمارات، والفوائد والتحويلات. والمبلغ الاجمالي للدخل الذي تحصل عليـــه المرأة من هذه المصادر المختلفة يشكل أساس دخلها. وتحـــدد المبادىء التوجيهية العناصـــر التاليـــة:(٤٩، ص ١١)

(١) الدخل الأولـــي

(أ) تعويض المستخدمين

'١' الاجور والمرتبات

أ- نقـــدا
ب- عينـا

'٢' مساهمات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي والخطط المماثلة.

(ب) دخل الاعضاء من تعاونيات المنتجين

(ج) الدخل الاستثماري الاجمالي للمشاريع غير المنظمة (نقدا وعينا، بما في ذلك الانتـــاج من اجل الاستهلاك الخاص).

(٢) الدخل المتحصل من الممتلكات

(أ) الايجارات المحتسبة للمساكن التي يشغلها المالك

(ب) الفائـــدة

(ج) الحصص النسبية

(د) الايجارات

(٣) التحويلات الجارية والفوائد المتحصلة الاخرى

(أ) استحقاقات الضمان الاجتماعي

(ب) الرواتب التقاعدية والفوائد السنوية للتامين على الحياة

(ج) التحويلات الجارية الاخرى

مخصوما منها

(٤) الضرائب المباشرة المسددة

(٥) المساهمات في الضمان الاجتماعي وصندوق المعاشات

(أ) الضمان الاجتماعي
(ب) صندوق الرواتب التقاعدية.

١٣٢- عند قياس الدخل في البلدان النامية على أساس عناصر الدخل المذكورة أعلاه يلزم بذل جهود خاصة لتحديد ما يلي:

(أ) قيمة الاجور والمرتبات التي يتم الحصول عليها عينا (كالسكن والغذاء وما الى ذلك من الاشياء المجانية او المدعمة)؛

(ب) الدخل الاجمالي الناجم عن النشاطات الاستثمارية بما في ذلك الدخل الناجم عن بيع أو مقايضة السلع في قطاعات الاقتصاد المنظمة وغير المنظمة؛

(ج) قيمة انتاج الاسرة من أجل الاستهلاك الخاص والذي يتعين ادراجه في دخل الاسرة؛

(د) التحويلات الواردة نقدا وعينا من أفراد الأسرة الغائبين، ومن الأسر المعيشية الاخرى ومن المجتمع.

٢- مساهمة المرأة في دخل الأسرة

١٣٣- كما أشير في مقدمة هذا الفصل، هناك مشاكل في تحديد الدخل الفردي ضمن الدخل الاجمالي للاسرة، كما في حالة الدخل الاستثماري حيث قد تكون المشاريع غير المنظمة مملوكة او مدارة بصورة مشتركة بواسطة عدة أفراد في الأسرة وفي حالة الدخل الناجم عن الممتلكات حين تكون مملوكة بصورة مشتركة. ومع تزايد عمل المرأة لقاء أجر في الريف والحضر حيث تتلقى أجرا فرديا لقاء مشاركتها في النشاطات الانتاجية، أصبح من الممكن تمييز وفصل دخل المرأة هذا عن دخول بقية أفراد الأسرة. وحيث تكون تلك هي الحالة، فمن المهم تقدير المساهمة التي تقدمها المرأة نقدا وعينا الى الدخل الاجمالي للأسرة.

١٣٤- وهناك مجموعة متنوعة من السبل التي تساهم المرأة بها في دخل الأسرة. ويمكن تقدير هذه المساهمة على أساس المؤشرات الآتية:

(أ) مبلغ الدخل النقدي الذي تحصل عليه المرأة واستخدامه؛

(ب) المعادل النقدي للدخل العيني والذي تحصل عليه المرأة وتصنيفه حسب نوع السلعة أو الخدمة (المدفوعات في صورة مسكن وغذاء وملبس وخدمات صحية وما الى ذلك)؛

(ج) معادل القيمة/الدخل النقدي للنشاطات الاقتصادية التي تؤديها المرأة للأسرة «مجانا» والتي يتعين في ظل ظروف أخرى دفع مقابل لها (انظر الفرع ٤ أدناه للاطلاع على مناقشة للنشاطات التي يتعين ادراجها).

١٣٥- وفي الوقت نفسه، سوف يكون من المفيد لمختلف الأغراض معرفة توزيع كل المتلقين للدخل في الاسر من بين أفرادها. ويمكن النظر في مداخل مختلفة لتحديد هذا التوزيع، وأبسط مدخل هو تسجيل من هو المتلقى للدخل في الحالات التي لا يكون فيها غير متلق واحد فقط. اعتياديا سينطبق هذا في الأقل على جميع الاجور والمرتبات وعلى بعض التحويلات الواردة. وعندئذ سوف يعتبر الدخل الذي يحصل عليه بشكل مشترك فردان او أكثر من أفراد الاسرة فئة خاصة للدخل غير الفردي يتعين اضافته الى دخل جميع الافراد لتحديد الدخل الاجمالي للأسرة.

١٣٦- واذا كان من المرغوب فيه تقسيم ما يسمى بالدخل غير الفردي، فيمكن النظر في الطرائق التالية:

(أ) الدخل الاستثماري:

'١' التوزيع حسب حصة الملكية؛
'٢' التوزيع حسب مدخل العمل النسبي؛
'٣' التوزيع بالتساوي فيما بين كل أفراد الاسرة المشتركين؛

(ب) الدخل الناجم عن الممتلكات:

'١' التوزيع حسب حصة الملكية؛
'٢' التوزيع بالتساوي فيما بين جميع الملاك؛

(ج) التحويلات:

'١' التوزيع بالتساوي فيما بين أولئك الذين يخصهم التحويل؛
'٢' التوزيع بالتساوي فيما بين جميع أفراد الأسرة.

كما ان المعلومات المتعلقة بالدخل غير الفردي سوف تكون مفيدة لتصنيف الأسر حسب عدد المتلقين للدخل.

## ٣- مستويات دخول الأسر التي تراسها النساء ومستويات دخول النساء كربات أسر

١٣٧- ان نقص البيانات المبوبة عن خصائص المرأة التي ترأس الأسر وعن خصائص الأسر التي ترأسها المرأة، بوجه عام، يقلل من فائدة التعدادات ومن معظم المسوحات المتعلقة بالأسر في الاجابة على التساؤلات المتعلقة بمستويات دخل الأسر التي تراسها المرأة وبمستويات دخل المرأة التي تتولى رئاسة الأسرة. وهناك القليل من البيانات المسحية المتعلقة بالدخل مبوبة حسب نوع رب اسرة وبيانات مسحية أقل بكثير ترتبط أيضا بالخصائص الديموغرافية للأسرة، مما يقلل بكثير من امكانية تقدير مستويات دخل الأسر التي تراسها المرأة على أساس معادل فرد واحد أو راشد واحد(٤٩، ص ٢٦) وهناك حاجة كبيرة في الوقت الحاضر الى مثل هذه البيانات، حيث ان الاختلافات بين الاسر التي يراسها الذكور والاسر التي تراسها الاناث يتزايد الاعتراف بها بوصفها قضية هامة فيما يتعلق بأغراض السياسة(٣٤).

١٣٨- وفيما يلي المبادىء التنظيمية التي يجب ان تجمع وتحلل حولها البيانات المتعلقة بالدخل والمتحصلة من المسوحات المتصلة بالمرأة ربة الاسرة وبالاسر التي تراسها المرأة:

(أ) ان التمييز بين نوعي الاسر التي اعتبرت مرؤوسة بالمرأة (الأسر التي يغيب عنها الذكر، والاسر التي يأتي مصدر دخلها أساسا من امرأة)، والتي سبقت الاشارة اليها، ينبغي ان يستخدم هنا ايضا. ويجب جدولة البيانات بشكل منفصل لكل منهما؛

(ب) ينبغي تصنيف الأسر على أساس المصدر الأهم لدخل الأسرة، مع أخذ جميع أفراد الأسرة في الحسبان. ومن شأن هذا المعيار ان يعبر بشكل أدق عن المشاركة المتغيرة لقوة العمل وان يستجيب للرغبة في ازالة التصورات الذهنية المبسطة المستندة الى النوع؛

(ج) ينبغي تحديد عدد أعضاء الأسرة وأنواعهم وأعمارهم وحالتهم الزواجية من أجل:

'١' فصل الأسر المؤلفة من شخص واحد؛
'٢' حساب دخل الفرد الواحد؛
'٣' حساب معادل دخل الراشد الواحد؛

(د) ينبغي تحديد عدد ونوع أفراد الأسرة الذين يعتبرون متلقين وكاسبين للدخل وذلك من أجل تصنيف الأسر على أساس ما اذا كان للأسرة عدة متلقين للدخل. ويوصى بهذا المبدأ العام في مبادىء الامم المتحدة التوجيهية المؤقتة(٤٩). على ان هذه المبادىء التوجيهية لا تذكر تقسيم متلقي وكاسبي الدخل حسب النوع؛

(هـ) ينبغي تحديد عمر المرأة ربة الأسرة وحالتها الزواجية، لأن درجة توفر الموارد ونظم الدعم للمرأة تختلف تبعا لعمرها وحالتها الزواجية، بما في ذلك الأرامل والمطلقات وزوجات المهاجرين المهجورات أو المتروكات.

١٣٩- وينبغي قياس الدخل الفردي للمرأة التي تعتبر ربة للأسرة على أساس نفس المؤشرات المحددة أعلاه لتقدير دخلها. وينبغي تقدير مستوى دخل الاسر التي ترأسها المرأة على أساس:

(أ) الدخل الذي تحصل عليه ربة الأسرة واستخدامه؛

(ب) الدخل الذي يحصل عليه سائر أفراد الأسرة المقيمون واستخدامه؛

(ج) الدخل الذي تحصل عليه الأسرة على شكل تحويلات من خارج الأسرة.

١٤٠- وينبغي قياس مساهمة المرأة ربة الاسرة فيها بواسطة نفس المؤشرات المحددة أعلاه (انظر الفقرة ١٣٤). ويتعين قياس الدخل الذي يساهم به سائر أفراد الأسرة المقيمون في الأسرة بواسطة المبلغ الاجمالي للدخل الذي يساهم به سائر أفراد الأسرة سواء كان دخلا أوليا أو دخلا ناجما عن الممتلكات. ويشمل الدخل المحول نقدا أو عينا والذي يتم الحصول عليه من مصادر خارجة عن الأسرة استحقاقات الضمان الاجتماعي، والرواتب التقاعدية وفوائد التأمين على الحياة والتحويلات الجارية الأخرى.

١٤١- ويجب، بوجه خاص، ملاحظة ما يلي عند تبويب مختلف مصادر الدخل الذي تحصل عليه الأسر التي ترأسها المرأة من التحويلات والفوائد الاخرى:

(أ) هذا الدخل يمكن ان يكون نقدا أو عينا؛

(ب) التحويلات من مصادر خارجة عن الأسرة ترد من مصادر عامة، وأسرية ومجتمعية على شكل مدفوعات ومساهمات وتحويلات فيما بين الأسر وتحويلات نقدية. وفيما يتعلق بهذه، يمكن توسيع نطاق مسوحات الأسر التي تغطي موضوعات الدخل لتشمل مسائل تتعلق بما يلي:

'١' المساهمات من أفراد الأسرة الغائبين، مع تحديد:
- أ- الدور الأسري للمتلقي؛
- ب- المبلغ المساهم به؛
- ج- درجة انتظام المساهمة؛
- د- تخصيص المساهمة؛
- هـ- السيطرة على المساهمة (من جانب المرأة الرئيسة أو آخرين)؛

'٢' مساهمات من ليسوا أفراد في الأسرة ومساهمات المجتمع، مع تحديد:
- أ- دور المساهم؛
- ب- طبيعة المنظمة المجتمعية المساهمة؛
- ج- درجة انتظام المساهمة؛
- د- سبب المساهمة؛
- هـ- السيطرة على المساهمة (من جانب المرأة الرئيسة أو آخرين).

## ٤- قياس الدخل الناجم عن الانتاج من أجل استهلاك الأسرة الخاص

١٤٢- في المناقشة أعلاه، جرى تناول انتاج الأسرة بوصفه أحد المصادر التي تساهم المرأة فيها بدخل في الاسرة عن طريق أداء نشاطات «مجانية» يتعين فيها على الأسرة في ظروف أخرى دفع مقابل عنها.

١٤٣- وكان موضوع انتاج الأسر وما يزال موضوعا خلافيا من حيث أنه لم يتم التوصل الى توافق للآراء فيما يتعلق بمدى وجود اعتبار النشاطات غير النقدية للأسر جزءا لا يتجزأ من الانتاج (انظر، على سبيل المثال[١٢]. فأولئك الذين يحبذون مفهوما موسعا لانتاج الأسر قد استرعوا الانتباه الى مجموعة من النشاطات الخارجة عن السوق التي تؤديها المرأة والتي يزعم أنها هامة بالنسبة لاقتصاد الاسرة ورفاهيتها. ويقال ان الفشل في الاعتراف بأن مثل هذه النشاطات «منتجة» وذلك بتحديد قيمة لها في نظام الحسابات القومية قد أدى الى التقليل بدرجة كبيرة من قدر مساهمة المرأة الاقتصادية[٣٥]. وقد تعرضت نظم الحسابات القومية للنقد لاستبعادها قيمة الكثير من المخرجات المنتجة عن طريق النشاطات الخارجة عن السوق، خاصة في حالة الاقتصاديات النامية التي تنتج جزءا كبيرا من الانتاج عن طريق الأسر[٥٠].

١٤٤- وقد قدمت مقترحات مختلفة لتوسيع قياس المنتج من الناتج المحلي الاجمالي عن طريق ادراج النشاطات غير النقدية الاضافية في قطاعات الانتاج بمستوى الكفاف والاسر بصفة مباشرة في الحسابات القومية او في قياسات اضافية للانتاج. ولم تكن هذه الخطوة مدفوعة بأي اهتمام فيم يتعلق بحالة المرأة، وانما كانت مدفوعة بالاحرى بفكرة ان مثل هذا الادراج من شأنه ان يقدم مؤشرا للمنتج الاجمالي من السلع والخدمات لاقتصاد ما أفضل مما يمكن ان يقدمه قياس مستند الى منفذ السوق وحده. وستكون للنتائج المترتبة على ادراج مثل هذه النشاطات في قياس المنتج بالنسبة للصورة الاحصائية لحالة المرأة أهميتها[٣٦].

### (أ) ما هو انتاج الأسرة؟

١٤٥- من الوضح أن هناك مشاكل مفاهيمية معقدة في تعريف انتاج الأسرة. والأسئلة المطروحة هي ما يلي: ما الذي يجب اعتباره منتجا من بين جميع اشياء التي يضطلع بها الناس كجزء من أنشطة العائلة/الأسرة؟ وأي هذه الاشياء يجب ادراجه في قياس الانتاج؟[٣٧]

١٤٦- وتدور المناقشة حول الدور «الاقتصادي» لنشاطات الأسرة (بما فيها دور الأمومة) ولم يتم الاتفاق بعد على معايير موحدة لتحديد النشاطات التي تضطلع بها الاسرة والتي تنتج سلعا وخدمات، والنشاطات المنتجة او غير المنتجة، والتي تولد قيمة اقتصادية او كيف يجب قياس نشاطات الاسرة بلغة اقتصادية[٥]. ان التعريف الكلاسيكي البحت يقصر انتاج الاسرة على النشاطات التي لا يدفع عنها مقابل والتي يتم الاضطلاع بها بواسطة افراد الاسرة ومن أجلهم والتي قد يستعاض عنها بسلع من السوق او بخدمات يدفع عنها مقابل اذا ما سمحت بذلك ظروف كالدخل وأحوال السوق والميول الشخصية.

١٤٧- وقد بذلت جهود مؤخرا لزيادة تحديد مفهوم انتاج الاسرة الا انها أدت الى درجة كبيرة من الاستقطاب. ويسعى أحد الاتجاهات الى توسيع التعريف بحيث يستوعب ليس فقط النشاطات انتاجية بالمعنى التقليدي (الزراعة المنزلية والحرف المنزلية، وما الى ذلك)، وانما أيضا '١' الخدمات المنزلية كرعاية الاطفال والرضاعة الطبيعية، و'٢' النشاطات التي قد تدخل في احوال اخرى ضمن وقت الفراغ (اللعب مع الاطفال، والذهاب الى الكنيسة وما الى ذلك)[٣٨]. ويقصر الاتجاه الأكثر تقييداً مفهوم انتاج الأسرة على النشاطات المحققة للدخل والتي يجري الاضطلاع بها في المنزل وحوله، رغم أنها قد تكون من أجل استهلاك الأسرة بصورة كلية أو جزئية فقط[٣٥]. وتعد الدراسات المتعلقة باستخدام الوقت هامة بالنسبة لتقييم أهمية مثل هذه النشاطات. وبالاضافة الى ذلك، فان العمل الطوعي هو باب خاص من أبواب النشاط يعتبر منتجا الا أنه لا يساهم في دخل العامل الفرد.

(ب) قياس انتاج الأسرة

١٤٨- يرى بعض الاحصائيين أنه اذا أريد لانتاج الاسرة ان يكتسب الشرعية كمقياس لمساهمة الدخل في اقتصاد الاسرة والاقتصاد الوطني على السواء، فيجب قصره على النشاطات غير النقدية التي لها «قيمة انتاجية للحساب الخاص»، أي ان مثل هذه النشاطات يجب ان يكون لها مرجع اقتصادي. وعند حد أدنى، فان معايير تحديد نشاط بوصفه منتجا في الحسابات القومية، أي بالمعنى الاقتصادي، يجب ان تستند الى القدرة على انتاج سلع وخدمات (أ) لها امكانية التداول في السوق و(ب) تعتبر أشياء ممكنة للتجارة و(ج) تقوّم اقتصاديا بوصفها تختلف عن المعايير الخاصة بالاشباع العاطفي. ويرى آخرون ان من شأن مثل هذا المفهوم ان يكون واسعا جدا وان يقوض بذلك فائدة ومصداقية الحسابات القومية فيما يتعلق بأغراض السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي.

١٤٩- ولن يكون التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية[٣٩]، على نحو ما هو عليه الآن، أساسا سليما لتحديد انواع النشاطات الخارجة عن السوق التي تؤديها المرأة والتي يمكن اعتبارها «اقتصادية» او لاستخلاص قياسات للدخل. وفي حين ان التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية يستند الى فحص دقيق للنشاطات التي تعتبر اقتصادية في عدد كبير من البلدان، فمن المشكوك فيه ما اذا كانت النشاطات المدرجة ممثلة للاقتصاديات الريفية في البلدان النامية بوجه عام، وبشكل أكثر تحديدا ما اذا كان التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية حساسا للنشاطات الخارجة عن السوق التي تؤديها المرأة. ويجب مواصلة البحوث الموجهة نحو تحديد وتصحيح التحيزات الممكنة في هذا الصدد قبل اعتبار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية نقطة مرجعية.

١٥٠- وفي نهاية المطاف، فمن الأمور التي جرى عليها العرف الاحصائي، ان يرسم الخط الفاصل بين النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بحيث يتم اختيار النشاطات غير النقدية التي يتعين تقييمها وادراجها في دخل الاسرة. وتتبع المبادىء التوجيهية المتعلقة باحصاءات توزيع الدخل[٤٩] التوصيات المنصوص عليها في نظام الحسابات القومية[٤٠]، والتي يجب وفقا لها حساب الانتاج الأولي للأسرة ومعالجة المنتجات الأولية وانتاج السلع الرأسمالية بوصفها دخلا استثماريا، سواء كان المخرج من أجل

الاستهلاك الخاص، أم من أجل تكوين رأسمال خاص، أم من أجل المقايضة أم من أجل البيع لقاء المـــال. ولا يجب ادراج السلع غير الأولية المنتجة والمستهلكة في الاسرة الا اذا كانت تنتج هي أيضا من أجل السوق.

١٥١- ويقدم الجدول أدناه قائمة ببعض النشاطات الهامة المتصلة بالانتاج المعيشي وشمولها في نظـــام الحسابات القومية. والقائمة مستمدة من دراسات استعرضها محاسبون وطنيون في البلدان الناميـــة وتشمل نتائج دراستين بشأن الحسابات القومية بمخرج الاعاشة(٣٨، ٥٣). وتظهر تحيزات ممكنة فيمـــا يتعلق بالنشاطات الموصى باستبعادها من نظام الحسابات القومية بحجة انها لا ترتبط ارتباطا وثيقـــا بالانتاج الاولي او تكوين رأس المال الثابت. والنشاطات الأربعة المستبعدة التي تؤديها المرأة بصفـــة رئيسية: تخزين المحاصيل من اجل استهلاك الاسرة؛ نقل المياه لأجل استخدام الاسرة؛ صنع الملابـــس والحياكة لأجل افراد الاسرة؛ والحرف اليدوية من اجل استخدام الاسرة. والنشاطات الاربعة كلها منتجة ويمكن تسويقها مما يؤهلها لأن تحسب كدخل. وحيث ان قيمة انتاج نشاطات اعاشة الاسرة في بلدان كثيرة لا تستند الا اى تلك النشاطات المؤهلة للادراج في نظام الحسابات القومية، فمن الأمور الحاسمة استعراض وتنقيح شمول النظام بضمان أخذ النشاطات الانتاجية التي تضطلع بها المرأة في الحسبان. فعندئذ فقـــط سوف يكون من الممكن تحديد وتقييم نشاطات الانتاج للحساب الخاص والتي تمثل جهود المرأة وكذلـــك جهود الرجل تحديدا وتقييما موضوعيين.

## شمول الأنواع الرئيسية لانتاج الاعاشة في نظام الحسابات القومية

ألف- <u>جميع ما يجب ادراجه</u>

١- <u>الانتاج الأولـــي</u>

- تربية الماشية
- زراعة المحاصيل الحقلية والفواكه والخضروات
- انتاج البيض واللبن والاخشاب
- صيد الحيوانات والطيور
- صيد السمك والسراطين والمحار
- قطع وجمع الحطب ومواد البناء
- جمع القش ومواد النسج
- احراق الفحم النباتي
- استخراج الملـــح
- قطع الخـــث

٢- <u>معالجة المنتجات الأوليـــة</u>

- درس وطحن الحبـــوب
- صنع الزبد والجبن

- ذبح الماشـــية
- دبغ الجلـود
- حفظ اللحوم والاسماك
- صنع الجعة والخمر والكحوليات
- عصر البذور الزيتية
- نسج السلال والحصر
- صنع القدور والصحون الطفلية
- نسج المنسوجات
- صنع الاثـــاث

٣- تكوين رأس المال الثابـت

- بناء المساكن
- بناء مباني المزارع
- بناء الزوارق والقوارب لصيد الاسماك
- تمهيد الارض للزراعـة

باء- ما يجب استبعاده أساسا

- تخزين المحاصيل من أجل الاستهلاك الخاص
- نقل المياه من أجل استخدام الاسرة
- صنع الملابس والحياكة من أجل أفراد الأسرة(أ)
- الحرف اليدوية من أجل استخدام الاسرة والتي لا تتضمن منتجات أولية (كالأواني المعدنية المجوفة والأحذية المطاطية).

١٥٢- وبالنظر الى الحاجة الى مدخل منهجي ازاء تطوير وتطبيق هذه المفاهيم والاستخدامات المختلفـة للاحصاءات، فمن المقترح ايجاد هيكل مفاهيمي لانتاج الأسرة عن طريق بناء وحدات كالوحدات التالية:

(أ) الانتاج الذي يجري تسويقه لقاء المال؛
(ب) الانتاج الذي تجري مقايضته؛
(ج) انتاج ومعالجة المنتجات الأولية من أجل الاستهلاك الخاص؛

---

(أ) حيثما لا تكون جزءا من الانتاج من أجل السـوق.

(د) انتاج السلع الرأسمالية للحساب الخاص:

'١' الخاص بمكان الاقامة؛
'٢' الاستثماري؛

(هـ) انتاج المنتجات غير الأولية من أجل الاستهلاك الخاص، باستثناء الأعمال اليومية للأسرة؛

(و) الأعمال اليومية للأسرة (كالطهي والتنظيف ورعاية الاطفال وما الى ذلك). فبناء الوحدة (أ) سيكون مفيدا للدراسات المتصلة بالمعاملات النقدية في حين ان (أ) و (ب) معا تتطابقان مع الانتاج الذي يجري تسويقه. ومجموع (أ) الى (د) مماثل حاليا لشمول نظام الحسابات القومية ويمكن استخدامه للحفاظ على سلسلة زمنية. ومع ادراج (هـ) سوف يتسنى الحصول على مقياس لانتاج الاسرة الذي يجري تسويقه أو الذي يمكن تسويقه على حد سواء. وتقدم اضافة (و) مفهوما موسعا عن رفاهية الأسرة.

(ج) احتساب قيمة نقدية لانتاج الأسرة

١٥٣- بصرف النظر عن البنود المدرجة في الدخل، فانه يجب احتساب قيم للدخل الذي لا يتم الحصول عليه نقدا. وفيما يلي بعض الاساليب التي اقترحت لهذا الغرض:

(أ) أسعار المنتجين. تتمثل التوصية العامة لنظام الحسابات القومية في ان السلع الخدمات المنتجة من أجل الاستخدام الخاص يجب ان تقيم بأسعار المنتجين للسلع والخدمات المماثلة التي يجري تسويقها. ولهذه الاسعار من الناحية النظرية ميزة القياس الدقيق لتكلفة الفرصة للدخل الضائع عندما يقوم المنتجون باستهلاك انتاجهم بدلا من بيعه في السوق؛

(ب) أسعار التجزئة. كما تشير المبادىء التوجيهية المؤقتة المتعلقة باحصاءات توزيع الدخل[٤٩]، قد يكون من الصعب الحصول على أسعار المنتجين ومن ثم فقد يتعين استخدام أسعار التجزئة. وتمثل أسعار التجزئة ما يتعين على الأسرة دفعه للحصول على سلعة اذا ما قررت عدم انتاجها؛

(ج) قيمة مستلزمات العمل. يتمثل القياسات الأكثر شيوعا في الاستخدام في مدخل بديل السوق ومدخل تكلفة الفرصة. ويتضمن الاول تحديد معدلات الاجور للنشاطات المماثلة لنشاطات الاسرة المعنية. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة للأعمال اليومية للأسرة، يستخدم معدل الخدمة المنزلية. ويطبق مدخل تكلفة الفرصة الأجر الذي يمكن للفرد أن يحققه اذا ما جرى تكريس الوقت للعمل بالأجر في السوق بدلا من تكريسه للعمل في الأسرة.

١٥٤- وتثير معظم القياسات صعوبات تنفيذية عند تطبيقها في البلدان النامية. ذلك ان تحديد قيم اقتصادية لانتاج الاسرة من أجل الاستهلاك الخاص على أساس السلع التي يجري تسويقها يعد مستحيلا في الأماكن التي لا يتم فيها تبادل سلع الأسرة تجاريا.

١٥٥- وقد يكون مدخل تكلفة الفرصة أقل فائدة من المداخل الأخرى من حيث أنه من الصعب غالبا الوصول الى تحديد سعر مناسب لوقت المرأة. وعندما تحال المرأة في الاقتصاديات النامية الى قطاع الاقتصاد غير المنظم منخفض الأجر و/أو لا تكون لها حرية الوصول الى التعليم، فان اسعار الوقت المستندة الى الايرادات البديلة سوف تعكس مثل هذه الظروف. وتحتاج الجهود الرامية الى تقييم مدخل وقت المرأة الى أخذ هذا التحيز والعوامل ذات الصلة في الحسبان. وبالاضافة الى ذلك، فان تكلفة الفرصة قد تكون مضللة حيثما يكون من الصعب للغاية العثور على أي عمل على الاطلاق.

باء- <u>التحكم في استخدام الدخل</u>

١٥٦- بالرغم من ان شخصا يحقق دخلا او يحصل عليه، فان ذلك لا يترتب عليه ان الشخص نفسه يتحكم ايضا في كيفية استخدام ذلك الدخل او ان جميع افراد الاسرة يستفيدون بدرجة متساوية من استخدامه. فالظروف الثقافية والتقليدية والعائلية تحدد من الذي يقرر كيفية استخدام دخل الاسرة ولأية أغراض. واذا ما اتخذت هذه القرارات بصورة غير عادلة، فان مستوى المعيشة ومستوى التغذية قد يختلفان اختلافا كبيرا فيما بين افراد الاسرة الواحدة. وفي تلك الحالات يكون من قبيل التضليل اعتماد دخل الفرد في الاسرة كمقياس لرفاهية جميع أفرادها. ويفضل بدلا من ذلك، دراسة تدفق الدخل داخل الاسرة. وما يتميز بأهمية حاسمة هو تحديد من الذي يستفيد من استخدام الدخل. وقد يحتفظ شخص ما بالسيطرة على بعض إو كل دخوله وانتاجه (دخولها وانتاجها) لكنه مع ذلك يستخدمها لفائدة سائر أفراد الأسرة. ويستطيع شخص ما تحويل الدخل الى سائر أفراد الأسرة ليقوموا باستخدامه لكنه يكون مع ذلك المستفيد عند انفاق الدخل.

١٥٧- ولذلك يقترح نوعان من الدراسات:

(أ) دراسات حول من الذي يتحكم في انفاق الدخل وبالتالي يحدد من الذي سوف يستفيد من الانفاق وكذلك من الانتاج للحساب الخاص. والدراسات من هذا النوع سوف تقدم، مثلا، معلومات بشأن نطاق قدرة المرأة على تحديد المجالات التي يجب ان يستخدم فيها دخلها وانتاجها. وهناك حاجة الى النظر في التدفقات النقدية الدخل العيني والانتاج من أجل استهلاك الأسرة، وان كان القرار الوحيد الذي يتعين اتخاذه في حالة الدخل العيني والانتاج من أجل الاستهلاك الخاص هو تحديد المستفيد؛

(ب) دراسات عن الفوائد التي يحصل عليها كل فرد من أفراد الأسرة وهذا يتضمن دراسات تفصيلية للاستهلاك وللانفاق يسجل فيها المستفيد النهائي. ومن شأن دراسات من هذا النوع ان تسهم في فهم العلاقات الهامة بين الدخل (دخل الأسرة وكذلك الدخل الذي تحققه المرأة) وحالة التغذية ونسبة انتشار الأمراض ونسبة وفيات الاطفال وما الى ذلك. وعلى سبيل المثال، فان المسح الوطني الهندي بالعينة قد أنشىء الآن لتقديم مثل هذه البيانات.

١٥٨- في كل من نوعي الدراسات، قد يكون من الضروري اجراء عملية مسح واسعة النطاق للحصول على المعلومات المرغوب فيها. وهناك حاجة الى توخي الحرص الشديد عند اجراء مقابلات شخصية مع المستجيبين بشأن التحكم في الدخل، حيث أنه محل وجهات نظر موضوعية متباينة. ولذلك ينبغي دراسة المعلومات التي يتم الحصول عليها دراسة متأنية.

١٥٩- ويمكن لبيانات الميزانية أن تلعب دورا هاما للغاية في دراسة صحة افتراض ان أفراد الاسرة يتقاسمون مستوى معيشة مشترك. ويجب تقسيم بيانات الميزانية حسب النوع لاظهار الفوارق الممكنة في الانفاق على التعليم والملبس والترفيه والخدمات الطبية وغير ذلك من البنود. كما يمكن استنتاج الفوارق في مجال الرفاهية فيما بين أفراد الاسرة من البيانات المستمدة من مسوحات التغذية والصحة(٧٦). ويجب كذلك تحليل الفوارق حسب السن والحالة الزواجية. كما سوف تكون هناك أهمية عظيمة لتوفر بيانات مقارنة عن مستوى الفقر والتغذية بالنسبة للأرامل من الاناث والذكور ممن يعيشون بمفردهم او يعيشون في عائلات ممتدة. ويجب تقديم هذه البيانات بطريقة تجعل من الممكن دراسة الأهمية النسبية التي يتعين ايلاؤها للاختلافات المتعلقة بالنوع ولتأثير العيش في أسرة من شخص واحد.

١٦٠- وقد يكون التركيز على الاسرة بوصفها الوحدة الاساسية قد أسفر عن استبعاد النساء من أفراد الاسرة من فوائد البرامج الانمائية الموجهة الى أرباب الاسر من الذكور. وهناك حاجة الى استحداث بيانات عن حرية وصول المرأة الى البرامج الانمائية، لكل من المرأة التي تعتبر العائل الاقتصادي الرئيسي لأسرتها والمرأة التي تلعب دورا مساندا. كما يجب ملاحظة ان إثر البرامج الانمائية ليس بالضرورة واحدا بالنسبة للمرأة كما هو بالنسبة للرجل(٧٠)، مثلا، في حالة احلال الانتاج الالي بواسطة العمال الذكور محل النسج بالنول اليدوي بواسطة المرأة(٤١). وسوف تكون هناك حاجة الى بيانات محددة لتقييم الأثر الاجمالي لمثل هذه البرامج.

جيم- <u>العوامل المتحكمة في دخل المرأة الفعلي والممكن: قياس ملكية الموارد الانتاجية وامكانية الوصول اليها والسيطرة عليها</u>

١٦١- لا ينبغي ان يقتصر تطوير وصقل القياسات المتصلة بدخل المرأة على حساب التدفقات وحدها بل ينبغي ان يشملا تحديد وقياس العوامل المتحكمة في مستويات الدخل الفعلية والممكنة. ويمكن تحديد تلك العوامل تحديدا مفاهيميا على أفضل نحو فيما يتعلق بالملكية وامكانية الوصول والسيطرة.

١٦٢- ومن الواضح ان الملكية الفردية توفر للفرد كلا من امكانية الوصول الى سلعة ما والسيطرة عليها. الا انه حتى اذا لم يكن الشخص مالكا، فقد تكون له مع ذلك حرية الوصول الى سلعة ما، اما مجانا (عن طريق الاستعارة، مثلا). وتبعا للاتفاقات المبرمة، فان امكانية الوصول هذه قد تستتبع أو قد لا تستتبع السيطرة الكاملة على استخدام السلعة. وقد تكون للسيطرة أهمية خاصة بالنسبة للاستفادة، مثلا، من إمكانية الوصول الى السلعة. ففي الانتاج الزراعي على سبيل المثال، تكون الثيران اللازمة لعملية الحرث والعمال اللازمين للحصاد محل طلب عال في بعض الاوقات، وقد يسفر عدم وجود سيطرة على مواقيت استخدامها سيؤدي الى تأخر في الوصول اليها وحيازتها في الوقت المناسب، مما يؤدي الى انتقاء قيمتها.

١٦٣- وقد أولى قدر ضئيل من الاهتمام لتطوير الأطر المفاهيمية لقياس هذه العوامل عند تأثيرها على الدخل وعدم المساواة. وقد ينظر الى مشكلة الملكية غير المقيدة من حيث العوامل الطبقية بالدرجة الاولى. على ان الدراسات المجتمعية تقدم الدليل على ان قضايا الملكية وامكانية الوصول والسيطرة تكتسب أهمية أعظم بالنسبة للمرأة عما هي بالنسبة للرجل وذلك لأن صلة المرأة بالموارد الانتاجية أكثر تعرضا للمخاطر(٤٢).

١٦٤- وبوجه عام، تقيس مؤشرات الملكية وامكانية الوصول والسيطرة الاختلافات على المستوى المحلي وقد لا توفر دائما امكانية المقارنة على المستوى اقليمي او الوطني. على ان من الممكن، في المجالات الزراعية، انشاء مقاييس لامكانية وصول المرأة الى مجموعة واسعة من الموارد الانتاجية يمكن ان تكون بمثابة أدوات لأغراض المقارنة عبر المناطق الريفية(٨١). ومن بين أكثر المؤشرات المعترف بها للدخل الريفي ومستويات المعيشة الريفية وانعدام المساواة في البلدان النامية، حددت الأرض والماشية والعمل والائتمان والتدريب المهني بوصفها أهم عوامل الانتاج وأقوى المحددات للدخل الريفي(٤٣). ونناقش أدناه كل عامل من هذه العوامل.

١- صلة المرأة بالأرض

١٦٥- تقترح القياسات التالية لصلة المرأة بالأرض(٤٤) كمورد انتاجي(٤٥):

(أ) تكرار وجود معدمات أو شبه معدمات بين النساء بالقياس الى الرجال وبين الاناث اللائي يرأسن الأسر بالمقارنة بالذكور من أرباب الأسر؛

(ب) ملكية الأرض حسب حجم الحيازة بين النساء بالقياس الى الرجال وبين الاناث اللاتي يرأسن الاسر بالمقارنة بالذكور من أرباب الأسر؛

(ج) الحقوق القانونية والفعلية في الارض حسب حجم الحيازة بين النساء حسب الوضع الرئاسي للأسرة.

١٦٦- يتيح توثيق حيازات الارض حسب النوع استخدام الأرض كمؤشر لحالة دخل المرأة وكذلك لانعدام المساواة بين الجنسين. كما ان تصنيف المرأة في فئات اقتصادية على أساس حيازات الأرض يقدم مؤشرا للحالة الاجتماعية - الاقتصادية وللمعاناة الاقتصادية.

٢- الماشية

١٦٧- فيما يلي المؤشرات التي ستكون لها قيمتها في قياس موارد المرأة الانتاجية المتصلة بالماشية:

(أ) تكرار وجود نساء لا يمتلكن أية ماشية بالمقارنة بالرجال، وبين الاناث اللاتي يرأسن الأسر، بالمقارنة بالذكور من أرباب الأسر؛

(ب) تكرار وجود نساء يمتلكن ماشية بالمقارنة بالرجال، وبين الاناث اللاتي يرأسن الأسر، بالمقارنة بالذكور من أرباب الأسر؛

(ج) عدد النساء اللاتي يتمتعن بحقوق فعلية في استخدام الماشية، حسب عدد المواشي ونوعها؛

(د) عدد النساء القادرات على استعارة أو استئجار الماشية لعمليات الحرث.

١٦٨- ولا تعتبر المعلومات التي لا تتضمن تحديد حجم ونوع القطيع نافعة بسبب بعض المتطلبات الخاصة بالحراثة (كما هي الحال في بتسونا) حيث توجد حاجة الى توفر حد أدنى قدره ثمانية ثيران للحرث. وقد استحدث التصنيف التالي للملكية والحقوق فيما يتعلق بالماشية(٤٦):

(أ) الملكية العالية: قطيع بحجم يكفي للعيش من بيع الماشية او تكون له امكانية التسويق تجاريا؛

(ب) الملكية المتوسطة: قطيع بحجم يكفي لعمليات الحرث الناجحة؛

(ج) الملكية المنخفضة أو المنعدمة: قطيع بحجم لا يكفي للحرث.

٣- <u>الأيدي العاملة</u>

١٦٩- يشير عامل الأيدي العاملة في الانتاج الى مدى توفر العمال اما داخل الاسرة او من أفراد العائلة الممتدة. وحيث لا يتوفر العمال داخل الاسرة او في العائلة الممتدة تلجأ المرأة الى استئجار العمال بالأجر، مما يقلل من أرباحها بدرجة كبيرة.

١٧٠- وهناك حاجة الى استحداث مؤشرات لقياس نطاق ونوعية العمل المتاح للمزارعات، خاصة النساء اللاتي يرأسن الاسرة على النحو التالي:

(أ) عدد أفراد الأسرة الحاضرين الذين يعتبر عملهم متوفر حسب النوع والعمر؛

(ب) عدد أفراد الأسرة الغائبين الذين كان يمكن لعملهم ان يكون متوفر، وإنواعهم وأعمارهم وحالة هجرتهم؛

(ج) عدد المتصلين بالاسرة من غير افرادها الذين يعتبر عملهم متوفر، حسب النوع والعمر ومعدل الاجر (ان كان هناك أي أجر)؛

(د) عدد العمال الخارجين المستأجرين، حسب النوع والعمر ومدة وموسمية العمالة، ومعدل الأجر.

## ٤- الائتمـــان

١٧١- ومن الناحية النظرية، يعتبر الائتمان متاحا من مصادر كثيرة. وكانت المرأة محرومة مـــن الحصول على الائتمان لأنها غالبا ما تفتقر الى متطلبات الضمانة الاضافية التي تشترطها الوكـــالات الاستئمانية الرسمية في كثير من البلدان. ونتيجة لذلك، فان عليها أن تعتمد على ترتيبات الاقراض غيـــر الرسمية بمعدلات فائدة مرتفعة.

١٧٢- ويتمثل أحد مؤشرات امكانية حصول المرأة على الائتمان الذي تتوفر عن بيانات من أجل البحـــث المنهجي في عضوية الجمعيات التعاونية، وهي مصدر أولي للائتمان للرجال. وهناك حاجة الى قياس عـــدد الاناث، بالمقارنة بالذكور فيما يتعلق بعضوية هذه الجمعيات وهناك حاجة الى توجيه أسئلة منفصلة الـــى النساء والرجال رؤساء الأسر. وتوصي الفاو باستخدام مؤشر «الائتمان المؤسسي وغير المؤسســـي» (الائتمان الكلي والزراعي) للاسرة الواحدة حسب حجم الحيازة وحسب نوع رئيس الاسرة(١٤). ويمكـــن تعديل هذا المؤشر بحيث يقدم بيانات عن حرية وصول المرأة المتزوجة الى الائتمان.

## ٥- التدريب المهنـــي

١٧٣- يتميز التدريب الزراعي، ضمن أنواع اخرى للتدريب المهني والاعلام الزراعي، بأهمية خاصـــة كموارد انتاجية للمرأة الريفية.

١٧٤- من بين المؤشرات التي يمكن استخدامها للحصول على معلومات بشأن هذه العوامل المحققـــة للدخل «عدد العاملين في مجال الارشاد الزراعي حسب النوع لكل ١٠٠٠ حيازة/حائز»، الذي توصي بـــه الفاو أيضا(١٤).

## خامسا- الحالة الصحية للمـــرأة

### ألف- العوامل الرئيسية المؤثرة على صحة المـرأة

١٧٥- تتوقف الحالة الصحية الى حد كبير على نمط الحياة والبيئة، كما ان الحالة الصحية الجيـــدة للراشدين تقتضي وجود أساس سليم، منذ نمو الجنين وطوال مرحلة الطفولة. ويعتبر هذا الاساس علـــى جانب خاص من الاهمية بالنسبة للمرأة، حيث ترتبط احتياجاتها الصحية المحددة ارتباطا وثيقا بالـــدورة المستمرة للنمو والتطوير والتكاثر. وتؤثر المواقف والممارسات القائمة على التميز ضد البنات منـــذ الطفولة وحتى المراهقة تأثيرا سلبيا على الصحة العامة للمرأة، الأمر الذي يؤدي الى التقليل من امكانيـة اسهامها ومشاركتها بوصفها عاملة وأماً وعضوا في المجتمع.

١٧٦- ويفرض الانجاب احتياجات ومشاكل صحية اضافية على المرأة من النواحي البدنية والنفسيـــة والاجتماعية. فالمضاعفات المصاحبة للحمل والوضع والاجهاض المحدث غير القانوني في المناطق التـــي تعتبر الظروف البيئية والصحية فيها غير مواتية، ينتج عنها اعداد كبيرة من وفيات الاناث. وفي البلدان النامية، حيث ترتفع معدلات الخصوبة، قد يزيد معدل الوفيات بين الأمهات بمقدار مائة ضعف عنه فـــي البلدان المتقدمة النمو.

١٧٧- وتؤثر زيادة الخصوبة تأثيرا سلبيا على الحالة الصحية للمرأة ولأطفالها كذلك؛ ومن ثم فان تنظيم الخصوبة يمثل أحد الاجراءات الرئيسية في مجال الصحة الوقائية. وقد أدت قدرة المرأة على التحكم فـــي خصوبتها الى توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامها، فضلا عن أنها تعد عاملا حاسما بالنسبة لمركزهـــا الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ومشاركتها في التنمية الوطنية.

١٧٨- وبالنسبة للمراهقات، فان انجاب الاطفال في سن مبكرة يخلق لهن مشاكل صحية واجتماعيـــة خطيرة، وقد يقلص بشدة من الفرص التعليمية والوظيفية والاجتماعية المتاحة لهن في المستقبل. وفـــي ثقافات عديدة، يؤدي الزواج المبكر الى فرض الانجاب السابق للأوان على البنت.

١٧٩- وتعد التغذية الجيدة أمراً مطلوباً طوال الحياة، فضلا عن كونه حيويا بالنسبة للمرأة فيما يتعلـق بصحتها وعملها. ويمثل فقد الدم الناجم عن سوء التغذية مشكلة رئيسية تواجه المرأة؛ حيث تشيـــر التقديرات في البلدان النامية الى أن نصف عدد النساء غير الحوامل وثلثي الحوامل على الأقل مصابـــات بفقر الدم. ويعتبر ذلك أمراً خطيراً على نحو خاص بالنظر الى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتقهـــن، وذلك لما لفقر الدم من أثر عميق على الصحة النفسية والبدنية. ففقر الدم يقلل من القدرة على مقاومـــة التعب، كما أنه يؤثر في القدرة على العمل في ظل ظروف الاجهاد ويضاعف من القابلية للاصابة بأمـــراض أخـــرى.

١٨٠- كما أن سوء تغذية الأم يمثل مشكلة صحية خطيرة كذلك بالنسبة للمرأة، لا سيما بالنسبة لمن تكثر مرات حملهن وتكون على فترات متقاربة الى حد كبير، وهو يعكس العوامل الاجتماعية - الاقتصادية المعقدة والتي تؤثر على حالتها العامة. فحالة التغذية عند المرأة الحامل تؤثر تأثيرا مباشرا على أدائها التناسلي وعلى وزن أطفالها عند الولادة، وهو عامل حاسم بالنسبة لفرص الطفل في البقاء على قيد الحياة وما يستتبع ذلك من نموه وتطوره. كما تؤثر التغذية كذلك على ادرار اللبن والرضاعة الطبيعية - وهي عناصر رئيسية في صحة الرضع والاطفال الصغار - . كما أنها تشكل عاملا مساعدا في المباعدة بين الولادات.

١٨١- وتتميز اصابات الجهاز التناسلي للأنثى بأنها عديدة وواسعة الانتشار؛ وهي تشكل جزءا كبيرا من الاصابة بالأمراض الثانوية بين النساء، كما انها تساهم في الشعور بتعب مستمر مصحوب باجهاد بدني. وترتبط هذه الاصابات ارتباطا وثيقا بعدم توفر الرعاية الملائمة او ضعف الصحة فيما يتعلق بانجاب الاطفال او الاجهاض او الطمث. كما تشتمل على الامراض التي تنتقل عن طريق الممارسة الجنسية، وهي من بين أكثر الامراض شيوعا في العالم. ونظرا لصعوبة التشخيص بالنسبة للمرأة، فان هذه الاصابات غالبا ما تترك دون علاج، الأمر الذي يؤدي الى حدوث مضاعفات أكثر خطورة فيما بعد. وفضلا عن ذلك، فان الكشف عنها والتحكم فيها أمر صعب بسبب المواقف السلبية تجاه المرأة فيما يتعلق بمثل هذه الامراض. وقد يكون العقم من بين الآثار الناجمة عن اصابات الجهاز التناسلي. وفي بعض المناطق نجد ان ما يقرب من ٢٠ في المائة من النساء اللاتي يعانين من اصابات نتيجة لوجود التهابات في الحوض يصبحن مصابات بالعقم.

باء - <u>قضايا ومؤشرات القياس</u>

١٨٢- يقتضي تقييم الحالة الصحية للمرأة وجود مجموعة سكانية مستهدفة أو معيارية تستخدم لأغراض المقارنة. وتعد المقارنات بين مجموعات منفصلة من الاناث تماما عند مستوى معين من التنمية الصحية مفيدة في القاء الضوء على تفشي المشاكل الصحية الخاصة بالمرأة، وعلى سبيل المثال معدل الوفيات بين الأمهات أو أمراض التغذية. بيد أن عقد المقارنات بين الذكر والأنثى داخل القطاع السكاني الواحد يمكن ان يسفر عن تقييم أكثر شمولا للحالة الصحية الاجتماعية النسبية للمرأة، حيث ان الجنسين يتعايشان في البيئة الاجتماعية والاقتصادية ذاتها(٣٣).

١٨٣- وتعد الفوارق في الحالة الصحية - في جزء منها في الأقل - انعكاسا للطريقة التي تؤثر بها البيئة الخارجية تأثيرا سلبيا على أحد الجنسين أكثر من الآخر. وقد ترجع الفوارق بين الجنسين مبدئيا الى عوامل اجتماعية - ثقافية عامة: فالممارسات القائمة على التمييز ضد الاناث في بعض المجتمعات النامية تعد مثالا واضحا على الكيفية التي يمكن بها لمثل هذه العوامل على مستوى الجماعة ان تؤثر تأثيرا معاكسا على فرص الاناث في البقاء على قيد الحياة. كذلك يمكن ان تكون الفوارق بين الجنسين ناتجة عن الاولوية الدنيا التي تولى للرعاية الصحية الخاصة التي تحتاجها المرأة في أعوام الانجاب. أو ربما تنجم عن السلوك المتصل بصحة الفرد، وهو ما يدخل الى حد أكبر في نطاق مقدرة الافراد على التغيير بحيث يمكن التقليل من عوامل المخاطرة بالاصابة بأمراض مزمنة.

١٨٤- كذلك تعكس الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالحالة الصحية الى حد ما، الاختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى والتي يبدو أنها تتحكم في تأثير العديد من الظروف المرضية. وبوجه عام، فمع افتراض وجود بيئة اجتماعية محايدة، فان الأنثى تتمتع بفرص للبقاء على قيد الحياة أفضل من الذكر نتيجة لما حبتها به الطبيعة من تفوق وراثي. وفي الحالات التي تتميز فيها البيئة الاجتماعية - الثقافية بممارسات تمييزية ضد الاناث، قد تكون معدلات الوفاة بالنسبة للمرأة في سن معينة، وبالدرجة الاولى خلال مراحل الطفولة والمراهقة وسنى الانجاب، مساوية لمثيلتها عند الذكور او تتجاوزها. وفي كلتا الحالتين، فمن غير المحتمل قياس الأثر المحدد للعوامل البيولوجية مقابل العوامل البيئية التي يشملها التفاوت بين الجنسين في معدل الوفيات بصورة كاملة. ومن ثم يتعذر تحديد اهمية الاسباب المحتملة للفوارق الملحوظة على وجه التحديد. ورغم ذلك، فان الفوارق بين الجنسين تعتبر أداة مفيدة، رقم عدم دقتها، لقياس حالة المرأة الصحية.

١٨٥- وبعد النظر فيما يقيسه المرء عند قيامه بدراسة الفوارق بين الجنسين من حيث معدل الوفيات، فانه يكون في حاجة الى النظر في كيفية قياس هذه الفوارق بطريقة مشتركة. ومع التطورات التي حدثت في الطرائق غير المباشرة لتقدير المستويات والفوارق فيما يتعلق بالوفيات وظهور جداول نموذجية للحياة، فانه غالبا ما يتم تقدير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وذلك في القطاعات السكانية التي لا تتوفر بشأنها سوى قدر محدود للغاية من المعلومات الصحية الاحصائية. ومما يؤسف له ان الانماط العمرية النموذجية للوفيات لا تعترف عموما باحتمال زيادة معدلات الوفيات بين الاناث في اعمار مختلفة ومن ثم فانها قد تكون غير ملائمة الى حد كبير لتحليل ما يتضمنه ذلك من انماط للوفيات بين الجنسين. وفضلا عن ذلك، فان الفوارق بين الجنسين من حيث متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، والتي غالبا ما تستخدم كمؤشر للحالات الصحية والاجتماعية النسبية بين الذكور والاناث، قد تعوزها الحساسية نسبيا نتيجة لمجموعة الفوارق في معدلات الوفاة عند الاعمار المختلفة. وفي البلدان التي تعاني فيها المرأة من الحرمان، غالبا ما يتجاوز معدل الوفيات بين الاناث الوفيات بين الذكور خلال فترتين: في الطفولة المبكرة وخلال سنى الانجاب. وفي الحالات القصوى، ينتج عن ذلك انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للاناث. بيد أنه في العديد من الأمثلة تختلف هذه الحالة وراء انخفاض معدلات الوفيات بين الاناث في العمر المتقدم. ومن ثم فان عقد مقارنة بين عدد مختار من معدلات الوفيات حسب العمر، كلما توفر ذلك، سيكون أكثر نفعاً.

١٨٦- وحيثما يتم استخدام الطرائق غير المباشرة لاستخلاص احتمالات البقاء على قيد الحياة من البيانات المأخوذة من الاحصاءات أو المسوحات، فانه ينبغي ان يتم جمع هذه البيانات التي تقوم على أساسها بالنسبة للذكور والاناث على حدة، وهذا هو ما يحدث بصفة عامة. وسيمكن هذا من حساب احتمالات البقاء لكل جنس على حدة، ومن ثم القاء الضوء على الفوارق بين الجنسين من حيث قدرة الرضع والاطفال على البقاء.

١٨٧- ويمكن لمثل هذه الفوارق بين الجنسين ان تعكس العديد من العوامل المؤثرة على الحالات النسبية للذكور والاناث. ويعتبر سوء التغذية سببا رئيسيا يكمن وراء العديد من الوفيات في مرحلة الطفولة والتي تعزى الى الامراض المعدية في البلدان النامية. وحيثما تكون البنات اكثر حرمانا من

الطعام المتاح من الأولاد، فان فرصتهن في البقاء على قيد الحياة تتضاءل. ومن نفس المنطلق، فاذا ما تناقصت احتمالات حصول البنات على خدمات وقائية، وعلى سبيل المثال التطعيم و/أو الرعاية الصحية العلاجية، فان حالتهن الصحية تصبح أقل جودة. وعلى ذلك، فانه ينبغي تجميع الاحصاءات حول الحالة الصحية والتغذوية وكذلك حول كيفية الحصول على الخدمات الصحية واستخدامها بالنسبة للأولاد والبنات على حدة، حيث يمكن لمثل هذه الاحصاءات ان تكشف عن الاسباب الاجتماعية - الثقافية المحتملة او غير ذلك من الاسباب التي تكمن وراء التناقضات في توفير الرعاية الصحية والتغذية الاساسية في مرحلة الطفولة.

١٨٨- ويمكن القول، بوجه عام، ان المستوى العام لمعدلات الوفيات بين الرضع والاطفال (لكلا الجنسين مجتمعين) يشير كذلك الى حالة المرأة في المجتمع. فاذا ما عهد للمرأة بأدوار ومهام داخلية واجتماعية متعددة وتعين عليها الاضطلاع في وقت واحد بالعبء الرئيسي لرعاية أطفالها واعالتهم، عندئذ قد تضعف قدرة الطفل على البقاء على قيد الحياة نتيجة للمطالب المتعددة الملقاة على عاتق الأم. وتزداد احتمالات ذلك اذا ما كانت الفترات الفاصلة بين كل ولادة واخرى قصيرة نسبيا، الأمر الذي يؤدي الى التبكير بسن الفطام. ويمكن للاحصاءات حول مستويات وأنماط الخصوبة، لا سيما فيما يتعلق بالمباعدة بين الولادات، ان تقدم فكرة أكبر عن حالة المرأة النسبية.

١٨٩- وفي البلدان المتقدمة النمو، على الرغم من اتساع التفاوت بين الجنسين من حيث معدلات الوفيات في هذا القرن لصالح الأنثى، لا سيما الأنثى الراشدة، فان التغيرات الاخيرة في معدلات الوفيات النسبية بين الجنسين نتيجة لبعض اسباب الوفاة تشير الى احتمال عكس هذا الاتجاه في الحالات التي تتوفر فيها بعض الاسباب الرئيسية للوفاة. وعلى سبيل المثال، فمنذ منتصف الستينات تزايدت معدلات الوفيات نتيجة لسرطات الرئة بين النساء عنها بين الرجال، وذلك في استراليا، وانكلترا وويلز، والسويد، والدنمارك والولايات المتحدة الامريكية. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالاتجاهات التفاضلية لاستهلاك السجائر في الماضي. وفي هذا السياق، قد يلاحظ أن المسوحات الحديثة بالنسبة لاستهلاك السجائر في عدد من البلدان المتقدمة تظهر أن نسبة المرأة المدخنة غالبا ما تفوق في الواقع مثيلتها عند الرجل.

١٩٠- وعموما، ربما يكون المؤشر الوحيد والأكثر أهمية لحالة المرأة الصحية والعوامل الاجتماعية المؤثرة عليها هو معدل الوفيات بين الأمهات. فالانجاب مخاطرة مقصورة على الأنثى تعكس عدا من العوامل المتصلة بحالة المرأة، بما في ذلك توفر الاجهاض القانوني ومدى توفر وفعالية وشمول الرعاية الصحية خلال فترات الحمل والانجاب، وحالة التغذية عند المرأة، ومدى توفر تنظيم الاسرة، لاسيما بالنسبة للأمهات اللاتي يمثل الانجاب خطرا كبيرا عليهن، والعواقب التي تؤدي اليها أعباء العمل الثقيلة وتكرار الانجاب. وحيثما يصبح من الصعب التحقق من مدى ونمط معدل الوفيات بين الأمهات من خلال بيانات التسجيل، يمكن اجراء تقديرات من خلال المؤشرات غير المباشرة، مثل الفوارق بين الجنسين في معدلات الوفيات المحددة بسن معينة (نتيجة لكافة الاسباب). كما تعتبر نسب البقاء على قيد الحياة التي تشير الى احتمال استمرار المرأة البالغة من العمر ١٥ عاما في البقاء على قيد الحياة حتى سن ٤٩ عاما بناء على البيانات الخاصة بجدول العمر، مؤشرا مفيدا كذلك على العبء العام لمعدل الوفيات الذي تفرضه

سنوات الانجاب على المرأة. فاذا قسمنا معدل البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأنثى على المعدل المقارن للذكر، فانه يمكن تقدير العبء الاضافي لمعدل الوفيات المفروض على المرأة. وثمة بدائل اخرى تتمثل في ادراج المسائل المتعلقة ببقاء الامهات على قيد الحياة في المسوحات الخاصة بالأسر باستخدام بعض الاساليب مثل مداخل المتابعة في المسوحات متعددة المراحل.

١٩١- ومن الناحية المثالية، فان الاحصاءات المتعلقة بمعدلات الوفيات والاصابة بالامراض (بما في ذلك العجز والعوق) بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ عاما ينبغي تحليلها على نحو أكثر دقة حسب العمر بحيث يمكن رصد مخاطر الحمل المبكر والخطر الأكبر المتمثل في معدل الوفيات بين الأمهات والاطفال الأصغر سناً، عن كثب. ومما يؤسف له ان ذلك التحليل غير ممكن بصفة عامة في العديد من البلدان النامية، حيث يعتبر توفر معلومات دقيقة عن السن أمرا غير شائع، لا سيما بين الطوائف السكانية التي تعاني من ارتفاع شديد في معدلات الوفيات.

١٩٢- وفي هذا الاطار المفاهيمي، وفضلا عن المؤشرات الديموغرافية المعروفة مثل الفوارق بين الجنسين في معدلات الوفيات، يمكن للبلدان ان تنظر في البنودالتالية لأغراض الاختبار، وذلك بهدف التحقق من حالة المرأة على نحو أفضل:

(أ) غلبة نقص الوزن بالنسبة للطول؛

(ب) غلبة فقر الدم الناجم عن سوء التغذية؛

(ج) غلبة أمراض سوء التغذية الاخرى؛

(د) انخفاض زيادة الوزن نتيجة للحمل؛

(هـ) استهلاك المرأة للطاقة لا سيما خلال شهور الحمل الاخيرة؛

(و) تقسيم العمل داخل الاسرة (الزراعة، نقل المياه، وهلم جرا)؛

(ز) توزيع الغذاء داخل الاسرة وأثر ذلك على حالة التغذية عند المرأة.

١٩٣- وأخيرا، ينبغي كذلك مراعاة ان الفوارق بين الجنسين من حيث اعتلال الصحة ومعدلات الوفيات تختلف بدرجة كبيرة بين المجموعات الفرعية السكانية الاجتماعية - الاقتصادية والجغرافية، والحضرية/الريفية وغيرها. ويجب التسليم بهذا التناشز في الخواص عند تجميع المؤشرات حول الحالة الصحية للذكور والاناث على المستوى الوطني، كما ينبغي تقدير الاحصاءات على حدة بالنسبة لتلك المجموعات السكانية الأكثر تعرضا للخطر.

## سادسا- الفروق الاجتماعية - الاقتصادية وحركيتها

### ألف - القضايا والمفاهيم الأساسية

١٩٤- هناك صعوبات جدية تكتنف وضع مفاهيم لمقاييس ملائمة للتمييز بين الرجل والمرأة اجتماعيا واقتصاديا على المستويين الوطني والدولي. وقد تم توجيه قدر كبير من العلم التجريبي الذي يقوم به علماء الاجتماع والاحصائيون في هذا الميدان نحو البلدان المتقدمة النمو والمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الأكثر ثراء، فضلا عن قوالب الأدوار الاجتماعية - الاقتصادية التي يؤديها الرجل. ورغم التوسع في دراسة المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الأقل حظا في العديد من الميادين المتخصصة للعلوم الاجتماعية، فلم يبذل الاحصائيون سوى قدر ضئيل نسبيا من الجهد لاستحداث وتطبيق تصنيف اجتماعي - اقتصادي بين المجموعات لقياس الاختلافات بين هذه المجموعات على نحو فعال، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة الأدوار والنشاطات التي تقوم بها المرأة والظروف الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية. وكان الاهتمام بالمرأة أخيرا بوصفها تمثل احدى مجموعات الفقر، والدليل المتزايد على ان المرأة الفقيرة تعاني من الفقر على نحو أكثر حدة من معاناة الرجل الفقير، هو الذي ولد الاهتمام بتحديد المؤشرات التي من شأنها ان تكشف عن الاختلافات بين الجنسين وعن التقسيم الطبقي الاجتماعي - الاقتصادي بين الفقراء.

١٩٥- وقد استخلصت التصنيفات المتعلقة بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية على نحو نمطي، حيثما تستخدم، من التعريفات والتصنيفات الخاصة بقوة العمل في حالتي النشاط والسكون، والمهنة والحالة العملية. وفي أغلب الأحوال يتم تحديد الفقر وقياسه للأغراض الاحصائية فيما يتعلق بالدخل والاستهلاك، ولكن حيثما لا يتم استخدام تصنيف اجتماعي - اقتصادي مستقل، فانه غالبا ما يتم استخدام مفهوم الفقر على نحو تبادلي مع مفهوم المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية المحرومة. ولما كانت التصنيفات المتصلة بالنشاط والسكون الاقتصادي هي عادة الأساس الرئيسي لتصنيف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية، فان جوانب عدم ملاءمتها فيما يتعلق بالمرأة، والتي تمت مناقشة بعضها بالفعل، تؤثر بالمثل على قياس الفروق الاجتماعية - الاقتصادية.

١٩٦- ويتمثل أحد مداخل لقياس الفروق الاجتماعية - الاقتصادية في استخدام وظيفة المرأة كمقياس غير مباشر لمركزها، سواء بصفة عامة او بالنسبة للرجل. ويمكن استخدام البيانات الوظيفية المتاحة في وضع أرقام قياسية للتباين ولتمثيل الجنسين بغرض قياس التفاوتات في الهيكل الوظيفي (حسب الفئات الوظيفية العريضة)، التي استخدمت بوصفها مؤشرات ممثلة للفوارق بين الجنسين في المركز الاجتماعي - الاقتصادي (لا سيما عند مقارنة توزيع الجنسين في الوظائف)[٤٧]. بيد أن الفوارق بين الجنسين في سوق العمل لم يتم الربط بينها وبين الارقام القياسية الاخرى للمركز الاجتماعي - الاقتصادي (بمعزل عن الوظيفة). ويتعلق ما يقال حاليا، وهو ضئيل، حول وضع المرأة في النظام الطبقي بموقعها في الهيكل الاجتماعي وفقا للمكانة الاجتماعية أكثر مما يتصل بمكانتها الاقتصادية. وكما ذكر آنفا، فان البيانات التقليدية المتاحة حتى في هذا الصدد هي بيانات وصفية لطبقات مختارة من المجتمع.

١٩٧- وثمة صعوبة رئيسية اخرى تكتنف هذه المداخل وهي ان المرأة التي لم تسجل بوصفها في قوة العمل قد يتم اغفالها تماما في تصنيف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية، او قد يتم تصنيفها تبعا لمهنتها الاخيرة، رغم ان العلاقة التي تربط بين آخر نشاط اقتصادي مسجل لها وبين حالتها الحاضرة يمكن ان تكون مثارا للجدل، على أفضل تقدير. وينبغي للتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي ان يأخذ في الاعتبار كافة النشاطات سواء اعتبرت اقتصادية أم لا. والمرأة الأكثر احتمالا لاستبعادها من قياس قوة العمل هي التي تنتمي الى مجموعة العمل ذات الدخل المنخفض والتي تعمل في نشاطات غير منظمة.

١٩٨- وفي الحالات التي لا تعتبر فيها المرأة ضمن قوة العمل (وحتى في الحالات العديدة التي اعتبرت فيها كذلك)، كان أحد البدائل هو تصنيفها داخل نفس المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية لزوجها. وهذا مثار اعتراض لعدة أسباب: أولا، ان هذا يفترض وجود تجانس فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة للمرأة وتلك التي تشير اليها وظيفة زوجها. ثانيا، ان هذا التدبير يجعل من المستحيل شمول المرأة غير المتزوجة في الوقت الحالي.

١٩٩- كذلك تم الاعتراض على المهنة الخاصة بوصفها مؤشرا لمركز المرأة لأسباب اخرى. فيقال ان المهنة قد لا تدل - في حد ذاتها وبمفردها - على المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية، نظرا لأن المرأة غالبا ما تمارس مهنا لا تتصل بتعليمها وخلفيتها الاجتماعية - اما بسبب التمييز في سوق العمل او بسبب اختيارها الشخصي(٣٧). وما لم يتم الربط في معظم الحالات بين المهنة وغيرها من العوامل، فانها تعتبر مقياسا ضعيفا للانتماء الى المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء. بل انها تعد مقياسا تمثيليا أضعف للفروق الاجتماعية - الاقتصادية بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل، وذلك لأنها لا توضح مجموعات النساء غير العاملات اوالعديد ممن يعملن بالفعل. وثمة حاجة الى تصنيف أوسع للنشاطات يكون بمثابة مرجع، لا سيما لوصف الاختلافات بين الجنسين والفروق الاجتماعية - الاقتصادية بين الفقراء، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وتناقش فيما يلي طرائق تحقيق ذلك.

## باء - اختيار وتطوير السلاسل والمؤشرات الخاصة بالفروق الاجتماعية - الاقتصادية، مع اشارة خاصة الى المجموعات المحرومة

### ١- القياس المتعلق بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الريفية

٢٠٠- اتخذت منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خطوات عديدة للتصدي للمشاكل الناجمة عن ندرة الاحصاءات الملائمة لوصف حالة المجموعات المستهدفة الاجتماعية - الاقتصادية المحددة في المناطق الريفية، أي اكثر الفقراء فقراء، والمرأة، وصغار المزارعين والعمال المعدمين. وقد أعدت المنظمة مبادىء توجيهية بشأن بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الموصى بها لأغراض الرصد على الصعيد الوطني(١٤)، والتي استخدمت كاساس للدراسات الرائدة الوطنية في العديد من بلدان الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، وذلك لابلاغها الى مؤتمر المنظمة المعقود في ١٩٨٣ حول التقدم المحرز في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، والمتوخى من المؤشرات المقترحة تصحيح نقص البيانات التي يتم تحليلها حسب الجنس، حيث ان أحد الاهتمامات الرئيسية للمنظمة هي قياس مدى مشاركة المرأة في التنمية الريفية ومتابعة أثر برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية حسب الجنس.

٢٠١- وقد أعدت سلسلة من التقارير الصادرة عن الفاو لتقييم مدى ملاءمة المؤشرات الواردة في الدراسات الرائدة التي تم تنفيذها في العديد من البلدان بغرض رصد وتقييم دور المرأة وصغار الزارعين والعمال المعدمين(١٢). وكان ثمة تركيز شديد على الحاجة الى تحليل المؤشرات الاولية ليس حسب الجنس فحسب بل وكذلك حسب نوع رب الاسرة بهدف تحديد المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية المحرومة. وفي حالة المرأة جرى التمييز في التقرير بين ربات الاسر القانونيات (المرأة والأرملة والمطلقة)، والفعليات (حيث يتغيب الزوجان عن المنزل بصفة مؤقتة). وترى التقارير اضافة مؤشرات جوهرية اخرى يتم تحليلها حسب الجنس ونوع رب الاسرة بغية تعزيز فهم حالة الفقراء في البيئة الريفية.

٢٠٢- وفيما يتعلق بالمقاييس المتصلة بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الريفية التي تعاني من الحرمان، فان التقارير الصادرة عن الفاو تؤكد على الحاجة الى فئات المعلومات التالية:

(أ) نظرا للعلاقة غير المستقرة التي تربط المرأة بالأرض وكون ملكية الأرض، وحجم الحيازة، وحقوق الانتفاع بالأرض تمثل مقياسا أفضل من الدخل للفروق الاجتماعية - الاقتصادية من عدة أوجه، فانه من الأهمية تحديد ما يلي:

'١' ملكية الأرض، وحجم الحيازة، وحقوق الانتفاع بالأرض حسب الاقتضاء، موزعة حسب الجنس، ونوع رب الاسرة والمجموعة الاجتماعية - الاقتصادية، من أجل تحديد الفوارق بين الجنسين من حيث علاقتها بالأرض، وفي حالة الاسر التي ترأسها الاناث، عدد ربات الاسر القانونيات الفعليات وعلاقتهن بالارض؛

'٢' أنواع المحاصيل المزروعة، موزعة حسب الجنس، ونوع رب الاسرة. وفي حالة الاسر التي ترأسها الاناث، حسب الرئاسة القانونية او الواقعية، وعلاقتها بملكية الارض، وحجم الحيازة، وحقوق الانتفاع بالارض؛

'٣' ملكية قطعان الماشية وحجمها موزعة حسب الجنس، ونوع رب الاسرة، وفي حالة الاسر التي ترأسها الاناث، حسب الرئاسة القانونية أو الفعلية، نظرا لأهمية الماشية في بعض المناطق الزراعية (وعلى سبيل المثال، في بوتسوانا)؛

(ب) وفيما يتعلق بالتحول السريع من الاقتصاديات بمستوى الكفاف الى الاقتصاديات النقدية، فانه ثمة حاجة الى التحقق من توزيع المرأة حسب المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية مقارنة بالرجل - لا سيما علاقتها بالمواقع التي يحتلها كل من الرجل والمرأة في هيكل الاقتصادات الريفية الزراعية وغير الزراعية. ويلزم جمع بيانات منفصلة تتعلق بالقطاعات الزراعية والريفية غير الزراعية، موزعة حسب الجنس، ونوع رب الأسرة، وحسب الرئاسة القانونية، او الفعلية في حالة الاسر التي ترأسها الاناث، وتدور هذه البيانات حول ما يلي:

'١' معدلات النشاط الاقتصادي، في صورة أكثر شمولا ويمكن الاعتماد عليها أكثر مما هي في الوقت الحاضر؛

'٢' المهام المضطلع بها في كل مجموعة مهنية؛

'٣' محل العمل (مزرعة، مزرعة تجارية شاسعة، مصنع، في المنزل وهلم جرا)؛

'٤' الحالة العملية (صاحب عمل، عامل لحسابه الخاص، عامل من الاسرة بدون أجر، الخ)؛

'٥' متوسط معدلات الأجر اليومي؛

(ج) وحتى يمكن توضيح موسم الركود، لا سيما في القطاع الزراعي، والطريقة التفضيلية التي تظهر فيها هذه الظاهرة حسب الجنس وكيف يؤثر ذلك على النساء بفئاتهن المختلفة، بما في ذلك ربات الاسر، فانه ثمة حاجة الى وجود احصاءات حول ايام العمل المعطلة لتكون بمثابة النسبة المئوية لاجمالي ايام العمل المتاحة بين العمال الزراعيين. ويمكن التعبير عن ذلك بتفصيل على النحو التالي:

'١' متوسط عدد الاسابيع/الشهور التي تعمل فيها العاملات الزراعيات على مدار العام، مقارنة بالعمال الزراعيين؛

'٢' عدد أيام العمل المعطلة (الاسابيع، الشهور) بوصفها تمثل النسبة المئوية لاجمالي ايام العمل المتاحة بين العاملات الزراعيات مقارنة بالعمال؛

(د) ونظرا لأهمية المهام التي تنجز عن طريق عضوية التنظيمات الريفية وخاصة تيسير الوصول الى الموارد الانتاجية (الائتمان، المعرفة التقنية، التدريب، وهلم جرا) فانه ينبغي تقييم المركزالتفضيلي للمرأة والرجل فيما يتعلق بمثل هذه الفرص، وذلك من خلال ادراج أسئلة حول ما يلي:

'١' عضوية المرأة والرجل في الجمعيات التعاونية، والاتحادات، وجماعات الخدمة الذاتية وما شابه ذلك؛

'٢' ما اذا كانت العضوية في هذه التنظيمات مفتوحة لكلا الجنسين أم أنها مقصورة على الرجل وحده أو المرأة وحدها.

## ٢- القياس المتعلق بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الحضرية

٢٠٣- لم ينجز سوى القليل من النشاط المفاهيمي المتعلق بالفوارق الاجتماعية - الاقتصادية بين الجماعات الحضرية الفقيرة والتي تشكل أغلبية سكان الحضر في البلدان النامة. وغالبا ما يتم استخدام

ألفاظ مثل «هامشية» و «قطاع غير منظم» لوصف القطاعات السكانية والنشاطات الواقعية على هامش الاقتصاد الحضري دون ان تتوفر لها أسباب الراحة كما في الحياة الحضرية. ويبدو انه لم تبذل محاولات كثيرة لجذب الطبقة العاملة الحضرية بوصفها فئة من الفئات، وذلك بالمعنى الاحصائي.

٢٠٤- وفي هذه المرحلة ينبغي بذل الجهود لقياس الجماعات الحضرية الفقيرة واختيار المؤشرات الملائمة الدالة على الفروق الاجتماعية - الاقتصادية حسب الجنس على أساس تجريبي وباستخدام المعلومات المتاحة بسهولة من خلال الاحصاءات والمسوحات. ومن المستصوب مبدئيا التركيز على المشاريع الهامشية من الوجهة الاقتصادية، والمشاريع التي تقوم بها الطبقة العاملة والاسر. ويمكن الحصول جزئيا على الاحصاءات لمقترحة أدناه لتحديد الاشخاص في داخل هذه المجموعات، وذلك من المعلومات المستقاة من التعدادات، وكذلك من بيانات المسوحات للحصول على صورة أكثر تنقيحا. وبالنسبة لتصميمات المسوحات في المستقبل، يؤمل ان يتم ادراج مجالات استفسار جديدة للاحاطة، على نحو أكثر دقة بالطابع المعقد للفروق الاجتماعية - الاقتصادية في القطاعات السكانية الحضرية.

٢٠٥- وفي هذه المرحلة التجريبية، وتحقيقا لغرض تحديد الهامشية الاقتصادية بين النساء - بصفة عامة، وفيما يتصل بالرجل - يقترح تحديد وقياس المجموعات الحضرية التالية:

(أ) العاملات في خدمة المنازل (غير المعروفات بصورة منفصلة في التصنيف الدولي الموحد للمهن)، ونسبتهن الى اجمالي عدد سكان الحضر من الراشدين، وبقوة العمل الحضرية، وبالعاملين في خدمة المنازل؛

(ب) المرأة المصنفة كعاملة خدمات (المجموعة الرئيسية ٥ في التصنيف الدولي الموحد للمهن) تعمل لحسابها الخاص، ونسبتها الى العامل الذي يعمل لحسابه الخاص في مجال الخدمات؛

(ج) المرأة المصنفة كعاملة مبيعات (المجموعة الرئيسية ٤ في التصنيف الدولي الموحد للمهن) والتي تعمل لحسابها الخاص ونسبتها الى العاملات الحضريات وعمال المبيعات ممن يعملون لحسابهم الخاص؛

(د) المرأة المصنفة كعاملة تعمل لحسابها في الحضر ونسبتها الى جميع العاملات الحضريات والعمال الحضريين الذين يعملون لحسابهم الخاص؛

(هـ) العاطلات من النساء الحضريات.

وينبغي كذلك اجراء دراسة متعمقة لعدد العاملات والصفات المميزة لهن ممن لا يمكن التعرف على المهن التي يشغلنها أو غير الموصوفة على نحو ملائم.

٢٠٦- ويمكن استكشاف الوضع التفضيلي فيما بين المرأة والرجل بين الطبقة العاملة بواسطة تحديد وقياس مجموعات كالمجموعات التالية، حيث يفضل استخدام فئات وظيفية تفصيلية:

(أ) المرأة المصنفة كعاملة في مجال الانتاج والمجالات ذات الصلة (المجموعة الرئيسية ٧/٨/٩ في التصنيف الدولي الموحد للمهن)، بالنسبة لاجمالي قوة العمل الحضرية وللعامل في مجال الانتاج والمجالات ذات الصلة؛

(ب) المرأة المصنفة كعاملة مبيعات وعاملة كتابية والمجالات ذات الصلة (المجموعتان الرئيسيتان ٣ و ٤ في التصنيف الدولي الموحد للمهن)، بالنسبة الى جميع العاملات الحضريات والى عمال المبيعات والعمال الكتابيين والمجالات ذات الصلة؛

(ج) المرأة المصنفة كعاملة مهنية، وتقنية، وادارية تنفيذية وفنية (المجموعتان الرئيسيتان صفر/١ و ٢ في التصنيف الدولي الموحد للمهن) بالنسبة الى جميع العاملات الحضريات والى العاملين المهنيين والتقنيين، والاداريين التنفيذيين والفنيين من الذكور؛

(د) معدلات الأجر اليومي للمرأة العاملة الحضرية حسب الفئات الوظيفية التفصيلية، مقارنة بالمعدلات الخاصة بالعاملين.

٢٠٧- وأخيرا، فانه بغية الحصول على مقاييس لدور المرأة في تولي المشاريع الحضرية، ينبغي تحديد المرأة صاحبة العمل في علاقتها بقوة العمل الحضرية الاجمالية وبالعمال وأصحاب العمل.

## جيم - قياس القدرة على الحركة والوصول الى الفرص بين الاناث

### ١- القدرة على الحركة

٢٠٨- لم يجر بوجه عام تناول مسألة القدرة على الحركة، لا سيما في البلدان النامية، عند وضع المفاهيم الاحصائية وجمع البيانات وتحليل النتائج. ويصدق هذا في حالة المرأة والرجل على حد سواء.

٢٠٩- ويشير الوضع الطبقي بالتحديد الى الموقع الحالي في النظام الطبقي، ويقاس تقليديا عن طريق التفاوتات الملحوظة في التعليم والمهن عند مقارنته بمجموعة اجتماعية - اقتصادية. بيد ان القدرة على الحركة هي عملية للتغير الى أعلى أو الى أسفل وتقاس بالتغيرات الملحوظة في انتماء المرء الى المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية وفي موقعه في سلم مرجعي في مجال االتعليم والمهن والدخل. وبذلك يمكن للمرء ان يتتبع مثل هذه التغيرات عبر الاجيال فيما يتعلق بالأزواج، وعبر المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية وداخلها، وعلى طوال الخطوط العرقية و/أو الدينية.

٢١٠- وفيما يتعلق بالمرأة، من الأهمية بادىء ذي بدء ان يتم استحداث احصاءات ومؤشرات تتبع قدرة المرأة على الحركة بالقياس الى غيرها من النساء، والى الرجل في عائلته الاصلية، والى زوجها اذا ما كانت متزوجة. ثانياء انه من الاهمية تحديد ما اذا كان الموقع الحالي للمرأة في النظام الطبقي - بحكم انجازاتها الخاصة او بحكم اختيارها لزوجها - يمثل تحركا الى أعلى أو الى أسفل فيما يتعلق بالقدرة على الحركة اجتماعيا.

٢١١- وان تحديد مفاهيم القدرة على الحركة وفقا لهذه الأسس يشير الى ضرورة وجود احصاءات ومؤشرات محددة لوصف الانماط الرئيسية لما يلي:

(أ) القدرة على الحركة الوظيفية فيما بين الاجيال بين الآباء والأبناء، لمضاهاتها بأنماط القدرة على الحركة عند الذكور[٤٧]؛

(ب) القدرة على الحركة الوظيفية فيما بين الاجيال بين الأمهات والبنات؛

(ج) القدرة على الحركة الوظيفية للمرأة فيما بين الأجيال عن طريق الزواج (الوالد بالنسبة للزوج)، لمضاهاتها بقدرة الرجل او المرأة على الحركة داخل كل جيل من الأجيال بالنسبة للوظيفة الخاصة لكل منهما (انظر (٤٧) ).

٢١٢- وينبغي ان تشتمل الاحصاءات والمؤشرات المحددة على ما يلي:

(أ) مقياس مباشر للاختلافات بين الجنسين في الإرث الوظيفي[٤٨]؛

(ب) مقياس مباشر للفوارق من حيث القدرة على الحركة بين النساء وأسرهن الأصلية؛

(ج) مقياس مباشر للفوارق بين الأجيال من حيث القدرة على الحركة بين النساء؛

(د) مقياس لأهمية اختيار الزوج بوصفه محددا للمكانة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة.

٢١٣- ويضمن التأكيد على القدرة على الحركة فيما بين الاجيال بدلا من القدرة على الحركة من حيث الوضع العائلي فقط ادراج المرأة غير المتزوجة حاليا في احصاءات[٤٩]. والأكثر أهمية من ذلك هو ان مثل هذا المنهج يركز المسح بصورة أكبر على تحديد المتغيرات الذاتية التي تساعد على تشكيل نمط القدرة على الحركة الخاص بالمرأة.

٢١٤- وينبغي التأكيد على أنه عند تفسير المقاييس والمؤشرات المشتقة من الاختلافات بين الجنسين من حيث القدرة على الحركة، يتعين مراعاة الطبيعة التبادلية لمشاركة المرأة في قوة العمل ووضعها العائلي، والمرحلة التي بلغتها من دورة الحياة، وخلفيتها الدينية - العرقية في بعض السياقات.

## ٢- امكانية الوصول الى الفرص

٢١٥- تعتبر متغيرات الخلفية العائلية واحدة فقط من مؤثرات عديدة تشكل الانجاز في المجالات التعليمية والوظيفية. ويتأثر أداء المرأة وفقا لهذه الأسس - أكثر من الرجل - باعتبارات هيكلية تتعلق بالتكافؤ في امكانية الوصول الى فرص التعليم والوظائف. ويمكن قياس مدى ما تتمتع به المرأة من امكانية مساوية للرجل في الوصول الى تلك الفرص عن طريق قياس مدى التمييز فيما بينهما في التعليم وفي سوق العمل.

١١٦- ويعكس التمييز في مجال تعليم المرأة قبل دخولها سوق العمل، ما اذا كان يحال دون المرأة واكتساب المهارات اللازمة للتنافس بفعالية في سوق العمل. وينبغي ان تركز المقاييس الخاصة بمثل هذا التفاوت على مدى افتقار المرأة الى امكانية الوصول الى مستويات معينة من التعليم والمهارات والوظائف وما الى ذلك، كما يشير الى ذلك ما يلي:

(أ) الحرمان الصريح؛

(ب) فرض القيود؛

(ج) التثبيط الضمني.

١١٧- كذلك يعكس التمييز في مجال سوق العمل مدى المعاملة غير المتكافئة في هذا المجال بالنسبة للمرأة والرجل اللذين يتمتعان بخصائص تعليمية مماثلة وغيرها من الخصائص التي تعزز الانتاجية. وفيما يلي المؤشرات الدالة على مثل هذا التمييز[٥٠]:

(أ) استبعاد المرأة من أداء بعض الوظائف أو من الترقي الى مستويات معينة؛

(ب) الفوارق بين الجنسين في الاجور مقابل أداء الوظيفة ذاتها؛

(ج) عدم التكافؤ في المؤهلات التعليمية والوظائف بالنسبة للمرأة، أي حيثما لا تستطيع المرأة، وليس الرجل، الحصول الا على وظائف أدنى من مؤهلاتها التعليمية.

## الحواشي

(١) أصدرت الامم المتحدة في عام ١٩٨٠ ورقة عمل تتضمن نشرة شاملة على المصادر الممكنة للتحيزات القائمة على أساس الجنس في الاحصاءات (ST/ESA/STAT/99) . وقد حلّل ذلك التقرير المصادر الممكنة للتحيز القائم على أساس الجنس في المفاهيم الاحصائية والتصنيفات والتعريفات على الصعيدين الوطني والدولي .

(٢) وردت تعريفات لمجالات الاهتمام الاجتماعي التالية في المبادئ التوجيهية والسلسلة التوضيحية للمؤشرات الاجتماعية الصادرين عن الامم المتحدة (٥٢)* : ألف - السكان ؛ باء - تكوين الاسرة ، والاسر والعائلات ؛ جيم - التعلم والخدمات التعليمية ؛ دال - أنشطة الكسب والسكان غير النشطين ؛ هاء - توزيع الدخل ، والاستهلاك ، والتراكم ؛ واو - الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية ؛ زاي - الصحة ، والخدمات الصحية ، والتغذية ؛ حاء - الإسكان وبيئته ؛ طاء - النظام العام والسلامة ؛ ياء - استخدام الوقت ؛ كاف - وقت الفراغ والثقافة . و لام - المطابقة الاجتماعية وحركيتها .

(٣) انظر E/CN.3/1983/18 ، الفقرات ١١ - ١٦ .

(٤) اضطلع معهد البحث لشؤون التنمية الاجتماعية التابع للامم المتحدة بمحاولة لتجميع مقارنات بين الذكور والإناث وفقا لقائمة المؤشرات الانمائية باستخدام بيانات عن الفترة طوال عام ١٩٧٠ . ومن بين المؤشرات الانمائية البالغ مجموعها ٧٣ مؤشرا أثبتت المحاولة أنه من الممكن تجميع مقارنات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بستة متغيرات هي : العمر المتوقع عند الميلاد ؛ القيد بالمدارس الابتدائية/الثانوية كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٩ عاما ؛ القيد بالمدارس المهنية كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما ؛ القيد بالتعليم العالي لكل ألف نسمة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٩ عاما ؛ السكان النشطون اقتصاديا في مجال الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ عاما ؛ والعمال المهنيون/التقنيون وغيرهم كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ عاما (٧١) .

---

* الارقام التي بين قوسين تشير إلى المراجع المرقمة في نهاية هذه الوثيقة .

## الحواشي (تابع)

(٥) فيما يتعلق بالتطوير النظري لفكرة "الخيارات المتاحة" كمؤشر ، انظر (٤٢) .

(٦) انظر مليكة البلغيثي ، "حالة المغرب" و ميري كيسيكا ، "حالة نيجيريا وأوغندا" ، في (٦٩) .

(٧) انظر أسوك ميترا ، "حالة الهند" وجويسلين ميسياح ، "حالة دولة الكومنولث في منطقة البحر الكاريبي" ، في (٦٩) .

(٨) انظر جويسلين ميسياح ، "حالة دول الكومنولث في منطقة البحر الكاريبي" ، في (٦٩) .

(٩) نشأت مقاومة تحديد جنس رب الاسرة استنادا الى أساسين مختلفين ، فالموقف الاول يرى أن مفهوم رب الاسرة/العائلة فَرَضَه ثقافياً وإحصائياً الغربيون أو أشخاص من العالم الثالث ينتمون ثقافياً إلى الغرب ، على العالم النامي . وهذا الرأي محل نزاع بين الباحثين في مجال هيكل العائلة وأنماط السلطة في البلدان النامية . أما الموقف الثاني فيرى (٣٧) أنه مفهوم أكثر قابلية للتطبيق على البلدان الغربية ؛ فهو يرى أن مفهوم رب الاسرة لا معنى له بسبب العلاقة القائمة على المساواة في الاشكال الغربية للزواج .

(١٠) لمناقشة الصلة بين الخصائص السكانية والمركز الاقتصادي للاسرة ؛ انظر (٣٢ ، ٧٩) . وعلاوة على ذلك تقدم (٦ ، ٣١ ، ٣٦) نُهُج نموذجية لتحديد أنواع من الاسر والحالات الاقتصادية الخاصة بها وفق الخصائص السكانية للاسرة .

(١١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.E.6 ، الفقرة ٩٩ .

(١٢) ثمة نهج آخر لتصنيف الاسر استحدثه معهد دراسات السياسة العامة بلندن يُعنى بتنظيم المعلومات المتعلقة بالمرأة في إطار وضعها العائلي ودورة حياتها العائلية وما شابه ذلك . ويشار إلى ذلك النهج باسم استقصاء الوحدات الدنيا للاسر ، وقد تم تصميمه لهدف محدد هو تفادي استخدام شخص واحد بعينه لوصف سمات الاسرة باسرها (٣٧) .

## الحواشي (تابع)

(١٣) حيثما تتاح معلومات عن تركيب الاسر حسب الجنس والعمر في استقصاءات الاسرة/الدخل ، وجد أن الاسرة التي تراسها المراة تكون غير متميزة فيما يتعلق بالرفاهية الممكنة . وتوضح مقارنة أجريت بين الاسر التي يراسها ذكور وتلك التي تراسها إناث في بوتسوانا أن النوع الاخير من الاسرة تكون أصغر ، وتعكس ندرة في الراشدين ، وعبء إعالة أكبر من حيث عدد الاطفال ، ودخل أدنى يقل عن نصف دخل الإسرة التي يراسها ذكر (دون حساب التحويلات التي ترد من خارج الاسرة)(٣١) . كما تكشف البيانات المتعلقة بتركيب الاسر استراتيجية مواكبة للاسرة التي تراسها الإناث في بعض بلدان امريكا اللاتينية (٤٦ ، ٧٤) .

(١٤) في التعداد الذي أجرته رواندا في عام ١٩٧٠ ، كان متوسط حجم التجمعات التي تراسها الإناث ٤,٥ شخص بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٣٩ سنة ، وشخصين بالنسبة للنساء ممن هُن دون ٣٠ سنة و ١,٥ شخص بالنسبة للنساء ممن تجاوزن ٦٠ سنة . وقد أوضحت مقارنة للمجموعات المسنّة بين التجمعات التي يراسها الذكور والتجمعات التي تراسها الإناث أن المراة المسنّة التي تراس الاسرة تعيش بمفردها في حين أن نظرائها من الذكور لا يعيشون بمفردهم ، وإنما يكون معهم في الاسرة ما بين ٣ و ٤ اشخاص .

(١٥) يمكن أن تشمل البيانات المتعلقة بتركيب الاسرة خصائص الراشدين من أفراد الاسرة من حيث نشاطهم الاقتصادي وإيراداتهم . ويقدم التعداد الذي أجري في رواندا في عام ١٩٧٠ هذه المعلومات في جداوله الشاملة لارباب الاسر حسب الوضع العائلي وحجم الاسرة وعدد الافراد النشطين اقتصادياً في الاسرة .

(١٦) في بوتسوانا حققت المراة التي تتولى رئاسة الاسرة وهي دون الثلاثين من عمرها دخلاً يمكن مقارنته بما حققه رب الاسرة الذكر في ذات المجموعة العمرية . وبعد سن الثلاثين ، تظهر علاقة عكسية بين السن والدخل بالنسبة للمراة (حيث تحقق كسبا أقل) ، بينما تكون العلاقة موجبة بالنسبة للرجل ، حيث يرتفع الدخل الذي يحققه بصورة كبيرة كلما زادت سنّه (٣١) .

(١٧) على عكس النتائج الاخرى (٦ ، ٨١) تشير بيانات من زامبيا (٣٨) إلى أن المراة المطلّقة التي تتولى رئاسة الاسرة تبدو في حالة معيشية افضل من حالة الارملة ، حيث تكون الاولى أصغر سنّا ، وأكثر تعليماً ، ويقيم معها في الاسرة أطفال

## الحواشي (تابع)

أو أخوات في سن المراهقة أو راشدون ، كما أنها تدلي ببيانات عن مزيد من المساحات المزروعة ، وفوائض في الانتاج ومبيعات من المحاصيل الغذائية مقابل نقد بالمقارنة مع حالة الارملة التي تتولى رئاسة الاسرة ، فالمجموعة الاخيرة غالبا ما تتكون من جدّات ليس معهن في المنزل سوى أحفادهن الاصغر سنّاً .

(١٨) مثال ذلك أن توصيات الامم المتحدة بشأن التعدادات (٥١) لا تشمل سوى الفئات التالية للوضع العائلي : (أ) العزباء ؛ (ب) المتزوجة ؛ (ج) الارملة ، غير المتزوجة ؛ (د) المطلّقة ، غير المتزوجة ، (هـ) المتزوجة ولكنها منفصلة (الفقرة ٢ -٩٧) . بيد أن التوصيات تذكر أيضا أن "الفئة (ب) قد تتطلب فئة فرعية للاشخاص الذين عقدوا عقد الزواج ولكنهم لم يبدأوا بعد الحياة الزوجية" وأنه "ينبغي في جميع البلدان أن تضم الفئة (هـ) كلا من المنفصلين قانونياً والمنفصلين فعلياً ، وهو ما يمكن أن يظهر في فئات مستقلة إذا كان ذلك مستصوبا" (الفقرة ٢ - ٩٨) . وعلاوة على ذلك ، قد يكون جمع معلومات إضافية تتعلق بالاعراف السائدة في بلدان معينة (من قبيل المعاشرة دون زواج شرعي ، تعدد الزوجات ، وتعدد الازواج ، والارامل الموروثات ، الخ) معنياً للوفاء بالاحتياجات الوطنية" ، بينما ينبغي للبلدان التي ترغب في أن تبحث ، على سبيل المثال ، الزيجات الفعلية من حيث تباين درجات استقرارها "أن تنظر في إمكانية جمع بيانات مستقلة بالنسبة لكل شئ عن الوضع العائلي الرسمي ، وعن الزيجات الفعلية وعن مدة استمرار كل نوع منها" (الفقرتان ٢ -١٠٣ و ٢ -١٠٤) . وفي حالة تعدد الزوجات ، يعتبر الرجل ربّاً للاسرة التي يقضي معها الجزء الاكبر من الوقت .

(١٩) انظر ، على سبيل المثال ، (٤٤) .

(٢٠) تقدم الحولية الاحصائية لليونسكو بيانات تتعلق بالمرحلة التعليمية الاولى تشمل الدوام ، وعدد المؤسسات التعليمية وعدد المدرسين حسب الجنس ، علاوة على بيانات القيد حسب الجنس . كما ترد احصاءات التعليم الخاصة بالمرحلة التعليمية الثانية حسب مجال التخصص : التعليم العام ، دور المعلمين ، ومجالات التعليم الاخرى (الديني ، التجاري ، المتصل بالصحة ، الحرفي والصناعي ، الهندسة ، الزراعة ، الغابات والمصايد ، الاقتصادي المنزلي ، النقل والمواصلات ، تجارة الخدمات وما إلى ذلك) . كما تعطي الحولية بيانات تفصيلية عن القيد وحالات الإعادة حسب السنة الدراسية . وفيما يتعلق بالتعليم العالي ، يتم تصنيف الطلاب حسب مجال الدراسة وحسب مستويات البرامج الثلاثة المحددة في التصنيف المعياري الدولي للتعليم (٦٤) وهي : (أ) البرامج التي تؤدي إلى شهادة لا تعادل الدرجة الجامعية الاولى ؛ (ب) البرامج

الحواشي (تابع)

التي تؤدي إلى الدرجة الجامعية الأولى أو مؤهل يعادلها ؛ و (ج) البرامج التي تؤدي إلى درجة في الدراسات العليا أو مؤهل يعادلها .

(٢١) مناقشة نقص إمكانية المقارنة والثقة النسبية في بيانات القيد والمواظبة ، انظر (٦٢) .

(٢٢) هناك مشاكل واضحة في حساب معدلات القيد حسب السن بسبب غيبة البيانات الدقيقة عن القيد مصنفة حسب السن . فالمواظبة الفعلية لا تتبع حدود السن المقررة للمرحلة التعليمية المعنية . فالطلاب الذين يواظبون على الدراسة بالمدارس الابتدائية غالبا ما تزيد أعمارهم على ١٢ عاما ، وهناك العديد من الطلاب المقيدين في التعليم العالي ممن تزيد أعمارهم على ٢٤ عاما (٦٢) . ويزيد من تعقيد المشكلة على الصعيد دون الوطني بسبب التصنيفات الجغرافية المتباينة المستخدمة في مصادر التعداد والمصادر الادارية .

(٢٣) ورد في (٤٤) أن حالات نقص القيد أو التسرب تختلف حسب المراحل التعليمية وخلفائها نظرا لأسباب مختلفة . فمعدلات البقاء المنخفضة في الحلقة الابتدائية تنجم عن اعتبارات هيكلية (على سبيل المثال ، غالبا ما تتيح المدارس الريفية الالتحاق بالسنوات الأولى فقط) ، والفقر وعدم القدرة على سداد تكاليف الدراسة بالمدارس ، وانخفاض الحافز على التعليم ، والأداء المتواضع ، وعدم أهمية المناهج الدراسية ، والنوعية السيئة للدراسة بالمدارس . ففي الغلبين في عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ على سبيل المثال ، بقي ٥٦ طفلاً فقط من بين كل ١٠٠ طفل مقيد في السنة الأولى بالمدارس الابتدائية ، حتى السنة السادسة ؛ وفي باكستان ٤٥ في المائة من التلاميذ الذين بدأوا الدراسة في المدارس الابتدائية في عام ١٩٦٩ لم يكملوا تلك الحلقة . وفي المغرب طفلان فقط من بين كل ١٠٠ طفل يدخلون المدرسة الابتدائية ، يكملان التعليم الثانوي . وتنزع معدلات التسرب إلى أن تكون أعلى بين الفتيات ، وبين الفقراء ، وفي المناطق الريفية . وفي كينيا ، انتقل ٨٣ في المائة من الذكور و ٦٩ في المائة من الإناث من بين المقيدين في السنة الأولى من المرحلة الثانوية في عام ١٩٧٣ إلى المرحلة الثانية في عام ١٩٧٥ .

## الحواشي (تابع)

(٢٤) يصور تحليل لمضمون المناهج والكتب الدراسية المقررة في باكستان هذه النقطة . فالنساء يرد ذكرهن بصورة أقل تكرارا . وعندما يظهرن لا يكون لهن أسماء وإنما يمكن تحديدهن بعبارات من قبيل أُم ، زوجة ، أخت . فالأنشطة التي تضطلع بها المرأة تركز على الأدوار العائلية . ويجري تصوير الفتيات على أنهن سلبيات ، يفتقرن إلى الإنجاز والمبادرة ، ولا يتوقع منهن بصفة عامة تحقيق أهداف اجتماعية جديرة بالذكر(٤٤) .

(٢٥) هناك ثلاثة أسباب لهذا التحول : أولها أنه على الرغم من ضخامة الاستثمارات في البنية الأساسية للتعليم ، لا يزال مستحيلا بالنسبة لبعض البلدان أن تحقق الاستيعاب الكامل للسكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس في نظام التعليم الرسمي . والاعتبار الثاني هو إدراك الخلل الواسع النطاق بين مطالبات المهارات في سوق العمل ونوع التدريب الذي يتم الحصول عليه في مؤسسات التعليم الرسمي . والسبب الثالث هو النسبة المرتفعة من الراشدين من السكان الذين تخطّاهم نظام التعليم والذين يتحتم توفير التدريب الأساسي الموجه لمهارات يمكن استغلالها في تحقيق الكسب ، وتمثل المرأة الغالبية في هذه المجموعة .

(٢٦) إن التوقع السائد هو أن الحصول على التعليم سوف يزيد من مشاركة المرأة في قوة العمل ، وقدرتها على الانتقال إلى أنشطة القطاع الحديث ، وتمثيلها في نطاق أوسع من التصنيفات الوظيفية ، داخل نطاق الفئات المهنية والتقنية . بيد أن هناك نتائج متناقضة فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين تعليم المرأة وبين ميلها إلى العمل وقدرتها على ممارسته . فبعض الدراسات تخلص الى أن ثمة علاقة وثيقة موجبة بين هذين المتغيرين (٩ ، ٨١) ، بينما ترى دراسات أخرى أن التعليم يمكن أن يقلل من المشاركة في قوة العمل لأن المرأة المتعلمة تعليما جيدا تتزوج دائما من رجل متعلم تعليما جيدا ولا تحتاج الى العمل أو لا يكون لديها حافز على العمل (٤٥) . كما أن هناك خلافا بشأن توقعات التغير في العلاقة بين الإناث والتعليم وبين المساهمة في قوة العمل في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية (٧ ، ٤٥) .

(٢٧) انظر مكتب العمل الدولي ، التوصيات الدولية بشأن احصاءات العمل (جنيف ، ١٩٧٦) .

(٢٨) اقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدولي الثالث عشر للمشتغلين بإحصاءات العمل عبارة "النشط بصورة دورية" باعتباره أكثر قدرة على وصف النشاط الموسمي والمتقطع لقوة العمل .

## الحواشي (تابع)

(٢٩) كان هناك اعتراف بأن تعيين معايير ملائمة لتحديد حالة "المستعد للعمل" له مدلول ذاتي وقد لا يكون من البساطة التيقن منه . بيد أن جامايكا استخدمت مفهوم الاستعداد للعمل بنجاح على مدى بضع سنوات ولاتزال تستخدمه في جمع إحصاءات البطالة . انظر جامايكا ، إدارة الإحصاءات ، قوة العمل (كينغستون ، سنوي) .

(٣٠) هناك مشاكل واضحة تتعلق بإطار التوظيف لقاء الحصول على أجور ورواتب ، والمهن الحرة فيما يتصل بأشخاص لديهم عمل ولكنهم لا يعملون ويحتفظون بعدة وظائف في نفس الوقت ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . انظر (٣٣) ، الفقرات ٥٧-١٠٦ .

(٣١) قامت بلدان عديدة بجمع إحصاءات مفصلة لاستخدام الوقت بما في ذلك استخدامه في العمل وأنشطة أخرى . وعلى الرغم من الاعتراف بفائدة وأهمية تحليل هذا المجال من مجالات الاحصاءات المتصلة بقضايا المرأة ، فإنه يقع خارج نطاق هذه الدراسة . وقد تم في عام ١٩٧٨ إعداد استعراض موجز لما تم من عمل في هذا الميدان لعرضه على اللجنة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة للنظر فيه ("التقرير المرحلي بشأن استحداث احصاءات لاستخدام الوقت : تقرير الأمين العام" (E/CN.3/519) ، ويجري إعداد تقرير تقني أكثر تفصيلا . كما اضطلع معهد مؤسسة الدراسات الاجتماعية في نيودلهي بالهند ، بعدة دراسات لاستخدام الوقت ، موجهة على سبيل الخصوص الى قضايا المرأة . انظر ، على سبيل المثال ، د. جين و م.تشاند ، "تقرير بشأن دراسة لتوزيع الوقت : ما يترتب عليها من آثار منهجية" (نيودلهي ، ١٩٨٢) : و د.جين "إدماج المرأة في خطة السنوات للولايات" (قيد الإعداد) ؛ و د. جين و م. تشاند ، "المرأة تنشد السلطة (نيودلهي ، دار فيكاش للنشر ، ١٩٨٠) .

(٣٢) يقوم المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة حاليا بإعداد توصيات خاصة ببرنامج إحصائي للأسر والصناعات الصغيرة . وسوف يصدر مشروع التوصيات ويعمم التماسا للتعليق عليها في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

(٣٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بالجهود المبذولة لتحسين إحصاءات توزيع الدخل ، انظر (٥) .

(٣٤) ادت المحاولات الاخيرة لتحديد الفقر النسبي وتوزيع الاسر التي تراسها الإناث عبر عشرة مجموعات للدخل إلى نتائج متناقضة بسبب التقديرات المتضاربة

## الحواشي (تابع)

للدخل ، والاختلافات في المنهجيات وفي التعاريف المفاهيمية المطبقة ، وتقديرات الدخل المستندة الى وحدات تحليل مختلفة (كالاسرة باكملها والاساس المعادل للفرد الواحد و/او الراشد) . للاطلاع على مناقشة لمشاكل القياس انظر (٣٩) .

(٣٥) ينشأ الاساس النظري للاهتمام بالانتاج المنزلي من "مدرسة الاقتصاديات المنزلية الجديدة" ومن التركيز على الاسرة كوحدة انتاج واستهلاك وصنع للقرار (٤ ، ١٦) . وينظر الى الانتاج المنزلي بوصفه عملية وردت ويتم بواسطتها الجمع بين سلع السوق والوقت اللازم للفرد لإنتاج سلع تدخل مباشرة ضمن منافع الاسرة (٥) .

(٣٦) اختارت خطة العمل العالمية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ كاحد اهدافها الرئيسية تحديد قيمة اقتصادية للانتاج المنزلي . وتدعو الخطة الى استحداث قاعدة بيانات علمية ويمكن الاعتماد عليها لتقييم مساهمة المرأة الاقتصادية وتحدد بوجه خاص وجوب بذل جهود خاصة بقياس ، ضمن أمور اخرى ، "المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل المنزلي والاعمال اليومية المنزلية الاخرى والحرف اليدوية والانشطة الاخرى التي تتم في المنزل" (تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو سيتي ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الجزء الاول ، الفصل الثاني ، ألف ، الفقرة ١٦٨ (جيم)) .

(٣٧) انظر (٥٨ ، المرفق ألف) للاطلاع على استعراض لانشطة الإعاشة والانشطة في قطاع الاسرة في نظام الحسابات الوطنية . وللاطلاع على رد فعل الخبراء الذي جرى النظر فيه (٥٨) ، انظر (٥٦ و ٥٩ ، الفقرتان ٧ و ٨) . وانظر أيضا "نظام الحسابات الوطنية : استعراض القضايا والمقترحات الرئيسية للعمل في المستقبل والتغيرات قصيرة الاجل (ESA/STAT/AC.15/2) وتقرير اجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض وتطوير نظام الامم المتحدة للحسابات الوطنية ، ٢٢ - ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ ( ESA/STAT/AC.15/8) ، الفقرات ١٦ و ١٧ و ٢٠ .

(٣٨) كان التفريق بين انتاج الاسرة ووقت الفراغ يمثل أحد المشاكل . ويدرج بولدينغ (٨) بوضوح أنشطة كالوقت الذي يُقضى في الرياضة والمحاولات الإبداعية والتفكير كجزء من بُعد الجانب الانساني لنشاط الاسرة . ويرى أن هذا البعد يجب أن يُدرج في إنتاج الاسرة . ويدرج كينغ وايغنسون (٣٠) اللعب مع الاطفال والانشطة الكنسية والاحتفالية بوصفها وقت فراغ . ويفرق ووكر (٧٥) وقت الفراغ والعمل بأن يسأل المستجيبين ، ببساطة ، أن يصنفوا سلوكهم بأن يسأل على سبيل المثال الامهات عن

## الحواشي (تابع)

تصورهم للعب مع أطفالهن والاستمتاع بهم (ترفيه) مقابل أداء واجبات رعاية الطفل (عمل) . ويستبعد موللر (٣٥) من مفهوم وقت الفراغ ، الوقت المكرس للنوم ، والذهاب الى الفراش والاستيقاظ .

(٣٩) International Standard Industrial Classification of all Economic Activities, Statistical papers, Series M, No. 4, Rev.3 (United Nations publication, Sales No. E.68.XVII.8).

(٤٠) A System of National Accounts, Studies in Methods, Series F, No.2, Rev.3 (United Nations publication, Sales No. E.69. XVII.3 and corrigendum), para. 6.19.

(٤١) I. Pamer, The Nemow Case: Studies of the Impact of Large Scale Development Projects on Women: A Series for Planners, International Programs Working Papers, No. 7 (New York, The Population Council, 1987).

(٤٢) جرى التشديد على أهمية توثيق امكانية وصول المرأة التي هي ربة للأسرة الى الموارد الانتاجية من جانب مشاورات منظمة الاغذية والزراعة بين الخبراء المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد وتقييم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وقد أوصت هذه الاجتماعات بتقسيم مؤشرات الفقر حسب نوع رب الاسرة لقياس الفوارق في الدخل في المناطق الريفية . انظر (١٢ ، ١٣ ، ٤١) .

(٤٣) تتمثل العوامل الاخرى المتصلة مباشرة بالانتاجية وبالدخل الريفيين في امكانية الوصول الى التدريب والعمل خارج المزرعة والتكنولوجيا . انظر (٨١) .

(٤٤) للاطلاع على استعراض شامل لهذا الموضوع ، انظر (١٥) .

(٤٥) ووفق بشدة على القياسين الاولين من جانب مشاورات منظمة الاغذية والزراعة بين الخبراء المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد وتقييم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٢ ، ٤١)

## الحواشي (تابع)

(٤٦) للاطلاع على تصنيف لانماط الملكية/الاستخدام فيما يتعلق بالانتاج الزراعي المتصل بالمرأة على وجه الخصوص ، انظر (٦) .

(٤٧) انظر (١٧) للاطلاع على مناقشة للتدابير الخاصة بإمكانية الحركة بين الاجيال . وقد تضمن الملحق الخاص باستقصاء السكان الاخير في الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ سؤالا يطلب فيه من كل زوج يتراوح عمر زوجته الحالية بين ٢٠ و ٦٤ عاما أن يصف وظيفة والد زوجته عندما كانت في السادسة عشرة من العمر . وهذا ما شجع الرجال على طلب العون من زوجاتهم للإجابة على هذا السؤال . واستخدم المتغير الخاص بوظيفة والد الزوجة في تحليل التزاوج المتجانس وتاثيره على الحركية الاجتماعية والخصوبة .

(٤٨) في الولايات المتحدة ، لا يرتبط تاريخ حالة الرجل والمرأة كما توضحه وظيفة الوالد ارتباطا وثيقا بوجود المرأة في قوة العمل . والعامل الرئيسي المؤثر على المشاركة في قوة العمل هو النوع . كما أنه ليس ثمة اختلاف جوهري كذلك بين الجنسين فيما يتعلق بوظيفة الوالد حسب المشاركة في قوة العمل . ويمكن ان يعزى معظم الاختلاف وليس كله في أنماط الحركة الوظيفية بين الاجيال بالنسبة للرجل والمرأة ، إلى اختلاف التوزيع الوظيفي للجنسين . ويعتبر الرجل أكثر ميلا من المرأة للدخول في الوظائف التي تكون فيها المكانة الاجتماعية وثيقة الصلة بمكانة والده (١٧) .

(٤٩) في استقصاء السكان الاخير بالولايات المتحدة لعام ١٩٦٢ ، على سبيل المثال ، اقتصر تحليل الحركية بين الاجيال عند المرأة على الزوجة التي يكون زوجها حاضرا ، مع استبعاد المرأة المتزوجة في الوقت الحاضر . كما استبعدت كذلك ربات البيوت غير الموجودات حاليا في قوة العمل (١٧) .

(٥٠) See Compiling Social Indicators on the Situation of Women, Studies in Methods, Series F, No. 32 (United Nations publication, Sales No. E.84. XVII.2).

## المراجع

(١) Anker, R. M., M. Buvinic and N. H. Youssef, eds., Women's Roles and Population Trends in the Third World (London, Croom Helm, 1982).

(٢) Association of African Women for Research and Development and the Dag Hammarskjöld Foundation, "Another development with women", papers presented at the Seminar on Another Development with Women, Dakar, 21-25 June 1982, Development Dialogue. 1982. No. 1-2.

(٣) Baster, N., The Measurement of Women's Participation in Development: The Use of Census Data, D.P. 159 (Brighton, Institute of Development Studies,1981).1981).

(٤) Becker, G. S., "A theory of the allocation of time", Economic Journal, vol. LXXV, No. 299 (September 1965), P.493.

(٥) Birdsall, N., "Measuring time use and nonmarket exchange", in Third-World Poverty, W.P. McGreevey, ed. (Lexington, Mass., Lexington Books, 1980).

(٦) Botswana, Ministry of Agriculture and Central Statistics Office National Migration Study, "Urban and rural female-headed households' dependence on agriculture", by Carol Kerven (Gaborone, 1979).

(٧) Bouadn, R., Education, Opportunity and Social Inequality: Changing Prospects in Western Society (New York, John Wiley and Sons, 1974).

(٨) Boulding, E., "Measures of Women's work in the third world: problems and suggestions", in Women and Poverty in the Third World, M. K. Lycette and W. McGreevey, eds. (Baltimore, Johns Hopkins University press, 1983.

## المراجع (تابع)

(٩) Bowen, W. G. and T. A. Finegan, The Economics of Labor Force Participation (Princeton, Princeton University Press, 1969).

(١٠) Buvinic, M., M. A. Lycette and W. McGreevey, eds., Women and Poverty in the Third World (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1983).

(١١) Buvinic, M. and N. H. Youssef with B, Von Elm, Women-Headed Households: The Ignored Factor in Development Planning (Washington, International Center for Research on Women, 1987).

(١٢) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، "Adequacy of the indicators and pilot studies for low income and other disadvantaged groups", تقارير أعدت للاجتماعات الاقليمية للمشاورات بين الخبراء المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد وتقييم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في افريقيا ، أديس أبابا ، ١٠ - ١٥ أيار/مايو ١٩٨٢ (ESH/ESS:ARRD/AF/4) ولآسيا والمحيط الهادئ ، بانكوك ، ١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٢ (ESH/ESS:ARRD/AP/4) ؛ و "Adequacy of socio-economic indicators for monitoring and evaluating low income and disadvantaged groups", تقارير أُعدت للمشاورات بين الخبراء المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد وتقييم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، لاباز ، ٢٥ - ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ (ESH/ESS:ARRD/NE/4) وشمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط ، تونس ، ١٤ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢ (ESH/ESS: ARRD/NE/4) . أعد هذه التقارير C. Safilios-Rothschild باعتباره خبيرا استشاريا للفاو . وقد أوجزها المؤلف في (٤١) .

(١٣) -------- "The state of statistics on Women in agriculture in the third worlds", ورقة مقدمة إلى فريق الخبراء المعني بتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، نيويورك ، ١١ - ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ (ESA/STAT/AC.17/7- INSTRAW/ AC.1/7) ومقدمة إلى FAO Expert Consultation on Women in Food Production, Rome, 7-14 December 1983 (ESH:WIFP/83/13). Prepared by C. Safilios-Rothschild as consultant to FAO

(١٤) -------- "Provisional Guidelines on Some Recommended Indicators for National Monitoring Purposes and Reporting to 1983 FAO Conference on Progress in Agrarian Reform and Rural Development" (Rome,1982).

## المراجع (تابع)


(١٥) -------- Human Resources, Institutions and Agrarian Reform Division, "The Legal status of rural women", by Lisa Bennet (Rome, 1979).

(١٦) Gronau, R., "The intrafamily allocation of time: the value of the housewives' " American Economic Review, vol. LXIII, No.4 (September 1973), p. 634.

(١٧) Hauser, R. and D. L. Featherman, The Process of Stratification: Trends and Analysis (New York, Academic Press, 1977).

(١٨) Institute of Social Studies Trust, "National study on female headed households" (New Delhi, n.d.).

(١٩) International Center for Research on Women, Bringing Women in: Towards a New Direction in Occupational Skills Training for Women (Washington, 1980).

(٢٠) --------"Reflections on a building block approach for the formulation of international recommendations on Labour force statistics" (NEHS/ 1981/D.3).

(٢١) International Labour Office, "An alternative approach for collection and presentation of Labour force data" (MEHS/1981/D.4).

(٢٢) --------Ninth International Conference of Labour Statisticians, International Classification according to Status, Report III (Geneva, 1957).

(٢٣) --------Thirteenth International Conference of Labour Statisticians, Report of the Conference (ICLS/13/D.11, final version).

## المراجع (تابع)


Jain, Devaki, "Devolopment as if women mattered, or, can women build a new paradigm?" (New Delhi, Institute of Social Studies Trust, 1983). (٣٤)

--------Women in employment, some preliminary observations", paper presented at the workshop on women and Proverty, Calcutta, 17-18 Mach 1983. (٣٥)

Jain, Devaki, and Malini Chand, "The importance of age and sex specific data collection in household surveys", paper presented at the United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific Seminar on Household Surveys, Bangkok, 15-26 September 1980. For the report and recommendations of the meeting, see (55) below; for a summary of the proceedings, see (45) below. (٣٦)

-------- "Patterns of female work, implications for statistical design, economic clssification and social priorities", paper prepared for the National Conference on women's Studies, Bombay, 20-24 April 1982. (٣٧)

Jiggins, J., "Female headed households among subsistence cultivators in the central and northern provinces in Zambia", paper presented at the Ford Foundation Workshop on Women and Agricultural Production in Eastern and Southern Africa, Nairobi, 1980. (٣٨)

Jodha, N. S., "Consideration in measurement of rural household income" (حيدر أباد ، المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة ، ١٩٧٦) . (٣٩)

King, E. and R. Evensons, "Time allocation and home production in philippine rural households", in Women and Proverty in the Third World, M. Buvinic, M. A. Lycette and W. AcGreevey, eds. (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1983). (٣٠)

## المراجع (تابع)

(٣١) Kossoudji, S. and E. Mueller, "The economic and demographic status of female headed households in rural Botswana", University of Michigan, Population Studies Center, Research Report No. 81-10 (Ann Arbor, 1981).

(٣٢) Kuznets, S., "Demographic aspects of the size distrbution of income: an exploratory essay", Economic Development and Cultural Change (Chicago), Vol. 15, No. 1 (October 1976),p. 1.

(٣٣) Lopez, Alan D. and Lado T. Ruzicks, eds., Sex Differntials in Mortality: Trends, Determinants and Consequences, selection of the papers presented at the Australian National University/United Nations/ World Health Organization meeting, Canberra, 1-7 December 1981 (Canberra, Australian National University, 1983).

(٣٤) Merrick, T. and T. and M. Schmink, "Households headed by women and urban poverty in brazil", in Women and Proverty in The Third World, M. Buvinic, M. A. Lycette and W. McGreevey, eds. (Baltimore. Johns Hopkins University Press, 1983).

(٣٥) Mueller, E., "Measuring women's poverty in developing countries", in Women and Poverty in the Third World, M. Buvinic, M. A. Lycette,and W. McGreevey, eds. (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1983).

(٣٦) Musgrove, P. and R. Ferber, "Identifying the urban poor characteristics of poverty households in Bogotá, Medellin, and Lima", Latin American Research Review (University of North Carolina), vol. XIV, No.2 (1979), p. 25.

(٣٧) Nissell, M., "Women and goverment statistics: basic concepts and assumptions" (London, Policy Studies Institute, n.d.).

## المراجع (تابع)


Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Center, Non-monerary (Subsistence) Activities in the National Accounts of Developing Countries, by D. W. Blades (Paris, 1985). (٣٨)

Psacharopoulos, G., Returns to Education: An International Comparison,' (Amsterdam, Elsevier, 1973). (٣٩)

Sabot, R. H., "The meaning and measurement of urban surplus labour", Oxford Economic Papers, vol. 29, No. 3 (November 1977), pl 389. (٤٠)

Safilios-Rothschild, C., "Adequacy of socio-economic indicators for monitoring and evaluating the impact of agrarian reform and rural development on women, small farmers and landless laborers" (New York, 1982). (٤١)

-------- "Female power, autonomy and demographic change in the Third World", in Women's Roles and population Trends in the Third World, R. M. Anker, M. Buvinic and N. H. Youssef, eds, (London, Croom Helm, 1982). (٤٢)

-------- "Methodological Problems involved in the cross-cultural examination of indicators related to the status of women", paper presented at the Population Association of America annual meetings, Toronto, 1972. (٤٣)

Smock, A. C., Women's Education in Developing Countries: Opportunities and Outcomes (New York, Praeger, 1981). (٤٤)

Standing, G., "Education and female participation in the labour force", International labour Review (Geneva). vol. 114, No. 3 (November-December 1976), p. 281. (٤٥)

Tienda , M. and S. O. Salazar, "Female headed households and extended family formation in rural and urban Peru", University of Wisconsin, Center for Demography and Ecology, Working paper 79-34, (Madison, 1980). (٤٦)

## المراجع (تابع)

(٧٣) -------- Guidelines for the Collection of Ststistics of Literacy Programmes (Preliminary Manual), Current Studies and Research (CST-E-34) (Paris, 1979).

(٧٤) -------- International Standard Classification of Education (ISCED), Abridged Edition (ED/BIE/CONFINTED.35/Ref.8) (Paris,1975).

(٧٥) -------- Manual for the Collection of Adult Education Statistics, Current Studies and Research in Statistics (CSR-E-15) (Paris,1975).

(٧٦) --------- Participation of Women in R and D-A Statistical Study, Current Studies and Research in Statistics (CSR-S-9) (Paris,1980).

(٧٧) -------- Practiocal Guide for the Collection of Statistics on Out- of-School and Adult Education (Paris).

(٧٨) -------- Statistices of Educational Attainment and Illiteracy, 1945-1974 Statistical Reports and Studies, No.22 (Paris,1977).

(٧٩) -------- Women and Development: Indicators of Their Changing Role, Socio-economic Studies 3 (Paris, 1981).

(٨٠) United Nations Research Institute for Social Development, Monitoring Changes in the Conditions of women-A Critical Review of Possible Approaches, by I. Palmer and U. Von Buchwald, Report No. 80.1 (Geneva, 1980).

(٨١) -------- Research Data Bank of Development Indicators, vol. IV, Notes on the Indicators, Report No. 77.2 (Geneva, 1977).

(٨٢) United States of America, Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, "New Worklife estimates", by Shirley Smith and others, Bulletin 2157 (Washington, 1982).

## المراجع (تابع)


(٧٣) -------- "Tables of Working life: the increment-decrement model", by Shirly Smith and others, Bulletin 2135 (Washington, 1982).

(٧٤) Walker, A. H. and M. Gendell, "The relationship of family life cycle and rural- urban residence to family size and composition" (Guatemala, 1966).

(٧٥) Walker, K. E., "The potential for measurement of non-market household production with time-use data", paper presented at the International Sociological Association, Ninth World Congress of Sociology, Uppsala,1977.

(٧٦) Ware, Helen, Women, Demography and Development (Canberra, Australian National University Press, 1981).

(٧٧) Wiest, R., "Wage-labor migration and the household in a Mexican town", Journal of Anthropological Research (Albuquerqeu), vol. 29 (Autumn 1973), P.180.

(٧٨) World Bank, Household Income or Household Income Per Capita in Welfare Comparisons, by G. Datta and J. Neerman, World Bank Staff Working Paper No. 378, (Washington, 1980).

(٧٩) Youssef, N. H., "Sex- related biases in census counts, the question of women's exclusion from employment statistics", in Priorities in the Design of Development Programs: Women's Issues (Washington, United States Agency for International Development , Development Support Bureau, And International Center for Resrarch on women,1980).

(٨٠) -------- Women and work in Developing Societies (Westport, Conn., Greenwood Press,1976).

(٨١) Youssef, N. H. and C. Hetler, "Rural households headed by women: a Priority issue for development" (Geneva , Internationa Labour Office, forthcoming).

## المراجع (تابع)

(٤٧) Tyree, A. and J. Treas, "The occupational and marital mobility of women" American Sociological Review, vol. 39, No. 3 (June 1974), p. 293.

(٤٨) United Nations, Department of Economic and Social Affairs Methods of Projecting Households and Families, Population Studies, No. 54 (Sales No. E. 73. XIII.2).

(٤٩) ------- Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office, Provisional Guielines on Statistics of the Distribution of Income, Consumption and Accumulation of Households, Statistical Papers, Series M, No. 61 (Sales No. E. 77.XVII.11 and corrigendum).

(٥٠) --------Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, Handbook of Household Surveys (revised edition), Studies in Methods, Series F, No. 31 (Sales No.E.83.XVII.13).

(٥١) --------Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses, Statistical Papers, Series M. No. 67 (Sales No. E.80.XVII.8).

(٥٢) -------- Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, Social Indicators: Preliminary Guidelines and Illustrative Series, Statuistical Papers, Series M, No. 63 (Sales No. E.78.XVII.8).

(٥٣) -------- Development Advisory Team for the South Pacific, Estimating Non-monetary Activities: A Manual for National Accounts Statisticians, E.C. Dommen, ed. (Fiji,1974).

(٥٤) -------- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Household Surveys in Asia: Orgnization and Nethods (Bangkok, 1981).

## المراجع (تابع)


(٥٥) -------- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Report of the Seminar on Houshold Surveys", Bangkok, 15-26 September 1980 (E/ESCAP/STAT.4/11-E/ESCAP/STAT/SHS/19).

(٥٦) -------- Economic and Social Council, Statistical Commission, "Future directions for work on the System of National Accounts (SNA): report of the Secretary- General" (E/CN.3/541).

(٥٧) -------- Economic and Social Council, Statistical Commission, "Progress report on national and international work on social indicators and on related concepts and classifications for general use: report of the Secretary-General" (E/CN.3/1983/18).

(٥٨) -------- Expert Group on Future Directions for Work on the United Nations System of National Accounts, "Future directions for work on the United Nations System of National Accounts" (ESA/STAT/AC.9/1).

(٥٩) -------- Expert Group on Future Directions for Work on the United Nations System of National Accounts,"Report of the meeting" (ESA/STAT/AC.9/5).

(٦٠) United Nations Secretariat, "Sex-based stereotypes, sex biases and nationl data systems" (ST/ESA/STAT/99).

(٦١) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Comparative Analysis of Male and Female Enrolment and Illiteracy, Current Studies and Research in Stastistics (CSR-E-36) (Paris,1980)

(٦٢) --------"Comparing population census and institutional data on participation in education: uses and limitations of the two sources", by Robert Johnston and Dennis O'Brien (ST-83/WS/15) (Paris,1983).

UNESCWA LIBRARY
20011752

1992